

حاشية

لا تتركها  
Chapman

المحقق العلامة الشيخ عطية الاجهوري  
على شرح سيدى محمد الزرقاني على  
المنظومة المسماة بالبيقونية  
في مصطلح الحديث  
نفع الله بهم  
آمين

وبهامشها شرح الشيخ محمد الزرقاني على منظومة البيقونية  
في المصطلح

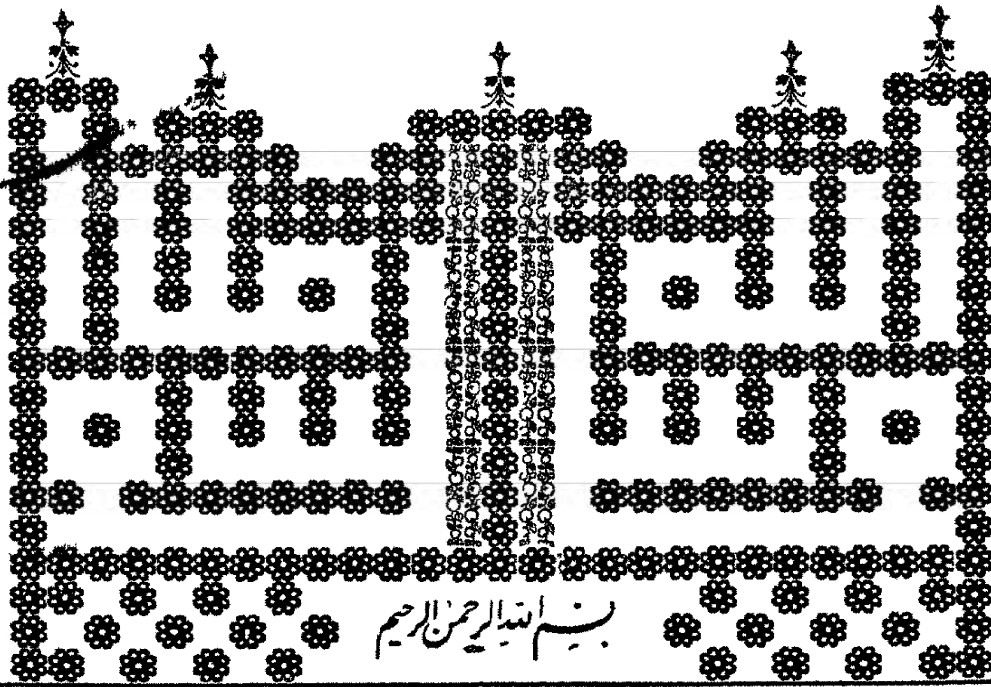


طبع بطلب لجنة إحياء الكتب العربية

على مقتضى أحكامها

عيسى البابي الحلبي وشركاه

بمصر



(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)  
الجليلة العزيز القوي  
الغافر

الجليلة جدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أولى المناقب  
الجيدة (أما بعد) فيقول الفقير الفاني عطية الاجهوري الشافعي الازهري البرهاني غفر الله له ولوالديه  
ومشايعه ومحبيه والمسلمين آمين هذه حواش على شرح الرسالة المسماة بمنظومة البيقوني للعالم الرباني  
سيدي محمد الزرقاني دعت اليها حاجة الطالبين وهي مأخوذة من شرحي الجوى والديماطي لهذه  
المنظومة ومن شرح شيخ الاسلام على ألفية العراقي وبعض حواشها كحاشية الطوخي والعلامة  
العدوي ومن شرح النخبة للحافظ ابن حجر العسقلاني وبعض حواشيه ومع يسر من القاموس والمختار  
والمصباح وتكملة أحاديث من الجامع الصغير وغيرهم رحمهم الله وتفعنابهم أجمعين جعلها الله خالصة لوجهه  
الكريم وسببا للفوز بجنات النعيم وفتح على من تلقاها بقلب سليم انه بعباده رؤف رحيم (قوله  
الجليلة الخ) من هنا الى قوله أما بعد ست سجعات ثلاث متعلقة بالله تعالى وهي الاولى والثلاث بعدها  
متعلقة بالنبي ﷺ وبآله وأصحابه فالذي يتعلق بالله تعالى ثلاثة والذي يتعلق بالنبي ﷺ  
اثنان والذي يتعلق بالآل والاصحاب واحدة لما لا يخفى أن كل واحد أعلى مما بعده وأشار المتن  
أيضا بالترتيب \* ومعنى السجع توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد ثم هو أقسام لانه ان اختلفا في  
الوزن فطرف كوقار أو أطوار أو ان لم يختلفا فان كان جميع ما في الفقرة الثانية أو أكثره يوافق في الوزن  
والتقفية ما في الاولى فرصع \* مثال الاول قول الحريري فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع  
الاسباع بز واجر وعظه ومثال الثاني ما لو أبدلت الاسباع بالآذان وان لم يكن جميع ما في الثانية ولا أكثره  
كذلك فالتوازي وما هنا منه بالنسبة للاولين بالنسبة للاربعة بعدها للاختلاف في الوزن والمراد بالوزن  
الوزن الشعري وهو مقابلة سا كن بسا كن ومتحرك بمتحرك من غير نظر لخصوص الحركة والسا كن  
كما ذكره ابن يعقوب في شرح التلخيص وأحسن السجع ما تساوت فقره كقوله تعالى في سدر مخضود  
وطلع منضود وظل ممدود ثم ما طالت فيه الثانية أو الثالثة مثال الاول والنجم اذا هوى ماضل صاحبكم وما  
غوى يومنه ما هنا ومثال الثاني خنوه فغواه ثم الجحيم صاوه (قوله العزيز الخ) قد وردت هذه النعوت  
الثلاثة في القرآن العزيز قال تعالى والله عزيز ذو انتقام المهيمن العزيز وقال تعالى الله لطيف بعباده يرزق

قوله ثم الجحيم صاوه  
واقصر عليهما والشاهد  
في الثالثة وهي ثم في  
سلسلة الآية اه

من يشاء وهو القوي العزيز وقال عز وجل السكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وأنت خير الغافرين  
 فان أقل التفضيل بعض ما يضاف اليه أي غافر خير الغافرين وقد صرح العلقمي في حاشيته على الجامع  
 الصغير في شرح قوله الغفار في حديث الاسماء الحسنى وكذا شارح آخر عليه بذلك ونص عبارة العلقمي  
 وقد جاء التوقيف في التنزيل بالغما والغفور والغفار والفرق بينها أن الغافر يدل على اتصافه بالمغفرة مطلقا  
 والغفار والغفور يدلان عليه مع المبالغة والغفار أبلغ لما فيه من زيادة البناء ولعل المبالغة في الغفور باعتبار  
 الكيفية وفي الغفار باعتبار الكمية وهو قياس المشدد للمبالغة في النعوت والافعال فلا يقال ان اطلاق  
 الغافر عليه تعالى على طريق الغزالي اذ ليس من الاسماء الحسنى وليست الآيتان السابقتان نصا في جواز  
 الاطلاق تأمل قال في المختار وجمع العزيز عزاز مثل كريم وكرام وقوم أعزة وأعزاء وفي القرآن أعزة على  
 الكافرين بل الثلاثة قياسية مذكورة في الخلاصة أي في قوله \* وفي فعليل وصف فاعل ورد \* وأعزة في قوله  
 في اسم مدكرر باعني بعد \* ثالث افعلة عنهم اطرده

وأعزاء في قوله \* وناب عنه أفعلاء في المعلن \* لاما ومضعف \* ومعنى العزيز الغالب على أمره  
 المرتفع عن أوصاف الخلق من عز يعز بالضم اذا غلب ومنه قوله تعالى وعزني في الخطاب وقيل الذي لا مثل  
 له من عز يعز بكسر العين اذا قل وحوود مثله وقيل القادر القوي من عز يعز بفتحها اذا قوي ومنه فعززنا  
 بثالث أي قويننا \* والخاصل أن عزله معان فبعضها بكسر العين في المضارع وبعضها بالفتح وبعضها  
 بالضم وقد نظم السيوطي ذلك فقال

يا قارئا كتب الآداب كن يقظا \* وحرر الفرق في الافعال تحريرا  
 عز المضاعف يأتي في مضارعه \* تثليت عين بفرق جاء مشهورا  
 فما كقل وضد الدل مع عظم \* كذا كرمت علينا جاء مكسورا  
 وما كعز علينا الحال أي صعبت \* فافتح مضارعه ان كنت تحريرا  
 وهذه الخمسة الافعال لازمة \* واضمم مضارع فعل ليس مقصورا  
 عززت زيدا بمعنى قد غلبت كذا \* أعنته فكلا ذا جاء ماثورا  
 وقل اذا كنت في ذكر القنوت ولا \* يعز يارب من عاديث مكسورا  
 واشكر لاهل علوم الشرع أن شرحوا \* لك الصواب وأبدوا فيه تذكيرا

وقيل العزيز بمعنى المعز ففعليل بمعنى مععل كألهم وجمع فعلى هذا القول يكون من صفات الفعل وعلى باقي  
 الوجوه يكون من صفات الذات والفرق بينهما أن صفات الذات لا يصح نفيها عن الله تعالى وصفات الفعل  
 يصح نفيها عنه كما تقول ان الله لا يعرف فلا يافاستفده \* وحظ العبد منه أي تخلقه به واتصافه بمعناه أن يغلب  
 نفسه وشيطانه بالاستقامة والاستعانة بالله تعالى \* وخاصيته وجود الغنى والعز لمن داوم عليه احدي وأر بعين  
 مرة كل يوم حتى يصل احدي وأر بعين يوم ما هم من شروح الاسماء الحسنى وقوله ليس مقصورا أي ليس قاصرا  
 بان كان متعبدا وقوله وقل اذا كنت الخ مفرع على قوله فما كقل الخ وخصه بالنص عليه لان سبب نظم  
 هذه الايات أنه سئل عن ولا يعز في القنوت هل هو بالكسر أو بالضم ومكسورا الثاني حال من يعز ولعله  
 جرى على أن أقل القصيدة ثلاثة آيات كما هو قول وعليه ظاهر قول الخرزجي والقصيدة من آيات الخ  
 والا كان في كلامه الا بقاء بين مكسورا ومكسورا وقد أفرد السيوطي الكلام على العزيز برسالة \* ومعنى  
 القوي الذي لا يضعف فهو تفسير للعزيز والغافر المتصف بالغفر كما تقدم أي الستر للذنوب بمحوها فينمو بين  
 العزيز القوي من أنواع البديع صنعة الطبايع وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة وفي العزيز أيضا منها  
 التورية وهي ذكر لفظ له معيان قريبو بعدد ويراد منه البعيد اعتمادا على قرينة خفية وبراعة

مرسل بالخلف وعلى كل فهو كناية عن ذل أهل الشرك بسبب وجوده <sup>عليه السلام</sup> ووبالهم وخسرانهم  
والشرك اسم مصدر أشرك والمصدر الاشرار والمراد به هنا الكفر بجميع أنواعه كما سبق (قوله  
فأصبح) أى النبي <sup>عليه السلام</sup> المعبر عنه بمن وهو أى الشرك دابر والجللة حاليقوان كان فيه تشبعت لظهور  
المقام فيكون محلى حد \* فأصبحوا والنوى على معرسمهم \* الخ أو أن ضمير أصبح للشرك فيكون  
على القليل من عود الضمير على المضاف اليه على حد قوله تعالى كمثل آدم خلقه كمثل الحمار يحمل ومعنى  
أصبح على كل دخل في الصاح فهي تامة على حد ما في البيت السابق ولو أسقط وهو ويكون وقف عليه  
بالسكون على لغز بيعة لاجل السجع كان أصوب إذ فراره من ذلك أوجب قلاقة معنى العبارة تأمل  
(قوله وهو دابر) أى ذاهب قال في المختار دبر النهار ذهب وبابه دخل (قوله على الهدى) أى الرشيق والدلالة  
كافي المختار (قوله الا كابر) كافي بكر رضى الله عنه (قوله سألني) أى طلب مني ولم يقل دعاني أو التمس  
مني أو أمر في ثلاثيهم على الطريقة المشهورة المرجوحة التي هي لبعض المعتزلة وجرى عليها الشيخ  
عبد الرحمن الاخضرى رحمه الله تعالى في السلم حيث قال

أمر مع استعلاء وعكسه دعا \* وفي التساوى فالتباس وقعا

والسؤال وما تصرف منه يتعدى لمفعولين الاول بنفسه والثاني بنفسه أيضا كما هنا أو بعن كسال سائل  
بعذاب أى عن عذاب والاخوان جمع أخ أصله أخوفرده الجمع لاصله كفتى وفتيلن وهو جمع قياسى كما  
ذكره في الخلاصة أى في قوله

في فعل اسما مطلق الفا وفعل \* له والفعال فعالان حصل

والمراد بهم الاصدقاء جلا على المتبادر فان الكثير في الاخ بمعنى الصديق جمعه على فعالان وفي أخى الولادة  
جمعه على اخوة كافي المختار وان كان \* يجمع كل جمع الآخر (قوله افاض الخ) الجملتان دعائيتان معترضان  
بين مفعولى سأل وجيعا حال مؤكدة للضمير في علينا على حد قوله تعالى لآمن من لارس كانهم جيعا  
وفي الكلام استعارة اما تسمية أصلية مان شبه أنواع الاحسان بالسحائب بجامع أن كلا يأتي بخير  
والقرينة الاضافة وأفاض ترشيح واما بالكناية بان شبه الاحسان بغيوث بالجامع السابق واثبات السحائب  
تخييل والترشيح بحاله وعبر عن الزائدة في الايجاب على رأى الاخفش أو الابتدائية اشارة الى ان  
المطاب بعض الاحسان لانه كثير والمراد اللائق بنا (قوله سحائب) جمع سحابة قال في الخلاصة  
وبفعائل اجعن فعاله \* وشبهها ذاتاء او مزاله

(قوله وجننا) أى نحى عناذلك ومنه قوله تعالى واجنني وبنى أن نعبدا الاصلام قاله في المختار (قوله  
والبهتان) قال في المختار وبهته قال عليه مالم بفعل وبانه قطع وبهتا أيضا بفتح الهاء وبهتا فوبهتا  
بالتشديد والآخر مبهور اه فهو معطوف على القول لان البهتان قد يكون غير منكر بان يكون لغرض  
شرعى بقى أنه كان ينبغى له تقديم هذه السجعة على التي قبلها لان ما فيها من باب النخلة والذى في التي  
قبلها تحلية والتحلية مقدمة على التحلية كما هو شهر بمثاله ثم ان المراد بالقول الفعل على حد جعله قول  
بالماء هكذا ينفض والقول يشمل جميع المنكرات كالزنا وشرب الخمر فلا يقال ان في العبارة قصورا أو يراد  
بالقول الفعل الشامل لفعل اللسان وعلى كل فعطف البهتان خاص ونكتته الاهنام (قوله أن أشرح)  
هو المنعول الثاني لسأل ومنظومة البيقوني علم جس على هذا المتن الآتى كما سيتول في آخرها \* سميتها  
منظومة البيقوني \* فالاسم مركب وما اشهر عليها من البيقونية نسبة لناظمها احنصار في الاسم وسيأتى  
في الشارح أنه يقول لم أقفله على اسم ولا أعرف ما هو منسوب اليه لكن وجد بهامش نسخة عاها خا  
الناظم مانصه واسمه الشيخ عمر بن الشيخ محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي اه مع أن الجوى رحمه الله

فأصبح وهو دابر وعلى  
آله وأصحابه المتفقيين  
على الهدى سواء  
الاكابر والاصاغر  
(أما بعد) فقد سألني  
بعض الاخوان أفاض  
الله علينا جميعا من  
سحائب الاحسان  
وجنبنا من فضله منكر  
القول والبهتان ان  
أشرح له منظومة  
البيقوني



تصليح الشارح كما ذكره آخر شرحه فليحروا بالجملة فالناظم رحمه الله تعالى لا خلاص علم بين قسبح ولا بلده  
ولهذا عم النفع هذه المقسمة واعتنى بها جاعة شرحوها كالحوى وابن الميت النسياطى وشارحنا العلامة  
الزرقانى رحمه الله تعالى فانها زبدة ما فى الالفية للعراقى ومعنى النظم لغة التأليف واصطلاحا الكلام المتقنى  
الموزون بأوزان العرب على ما بين فى محله وهذه المنظومة من بحر الرجز كما ذكره الحوى (تنبيه)  
التحقيق أن أسماء التراجم من حيث علم الجنس لا اسمها وان صح اعتبارها ولا علم الشخص خلافا لمن زعموا ان  
ألف فيه بما يحتاج رده الى بسط ليس هذا محله وان أسماء العلوم من حيث علم الشخص اه حج اه حاشية  
الز يادى على المنهج من تنبيه الخ فاعلم أن مختار السيد رحمه الله أن أسماء الكتب والتراجم موضوعات للالفاظ  
باعتبار دلالتها على المعانى لا المعانى ولا النقوش ولا اثنين من الثلاثة ولا الثلاثة وانما اختير ما قاله لان النقوش  
غير متيسرة من كل أحد ولا فى كل وقت فلا يناسب أن تكون مدلول ولا جزء مدلول لكتب العلم المحمولة  
لاهلها الى قيام الساعة ولم تكن للمعنى لان الغالب فيها ان ادراكها موقوف على ادراك الدولها التى هى الالفاظ  
فلا تناسب أيضا أن تكون مدلول ولا جزء مدلول فتعين أن تكون الالفاظ وانما قيل باعتبار دلالتها على المعانى  
لان الالفاظ وحدها غير مقصودة بالذات اه (قوله فى مصطلح) أى فى علم مصطلح فهو من ظرفية الدال  
فى المدلول لان المعانى قوالب باللائظ وان كانت الالفاظ قوالب للمعانى أيضا لان كلا باعتبار  
فن حيث ملاحظة المعنى أولا والاتيان باللفظ على طبقه تكون المعانى قوالب ومن حيث فهم المعنى  
من اللفظ تكون الالفاظ قوالب وأن فى سببه على حد فذلكن الذى لتتنى فيه أى سببه ولا جله  
وعلى حد قوله يتتبع دلت امرأة النار فى هرة حبستها لاهى أطمعتها ولاهى أطلقته تأكل من  
حشاش الارض اى دخلت النار بسبب هرة لا يقال المنظومة من علم المصطلح فلم تكن هناك مغايرة  
بين المصطلح مع ما يشترطه لاننا نقول ليست من العلم لانها دالة عليه اذ العلم هو القواعد  
والضوابط والتغاير باعتبار الدال والمدلول (قوله ظننا منه) علة سأل فهو مفعول لاجله (قوله الشان) أى  
الامر وهو هذا العلم وهم ترك الهمزة لمناسبة ما قبله فان ما قبل الآخر فيه لين ومن قوله أما بعد لقوله مقدمة  
اثنا عشرة سبعة الأنا فى فيها بأربعة على حرف النون وثلاثة على حروف الالف وثلاثة على حرف التاء  
واثنان على حرف اللام وهو معبب اذ كل فقرة تقابلها فقرة كما بينوه فى قول العصام ولوقال وعلى آله العلية الخ  
(قوله ما امتنع) أى امتناعى فما مصدرية ومنه أى الشرح المفهوم من أن أشرح أو السائل أى اجابته  
(قوله وقد مت الخ) أى فتردد بعد ان كان جزم بالمنع على العادة الجارية أن الانسان أولا يمتنع ثم  
يعاود الذلر فيظهر له أن فى الاقدام خيرا فيتردد ولا يخفى انه استعارة تمثلية وأخرى صفة  
موصوف محذوف أى وأخرت تلك الرجل مرة وأتارة أخرى كما أنه حذف من الاول هذا الموصوف ففيه  
شبه احتباك وانما لم يكن المعنى وأخرت رجلا أخرى لانه لا يفيد التردد ومن فعله ما انفسخ (قوله لعلمى  
الخ) علة فطال الخ والبضاعة بالكسرة معناها فى اللغة طائفة من مالك تبعثها للتجارة كما فى المختار فال تعالى  
وجئنا ببضائعنا من جاعة وكفى بها هناعن قلة العلم أو عدمه وهو تواضع منه رحمه الله تعالى فقد كان اماما محققا  
متقنا لكل علم خصوصا فى الحديث وما يتعلق به فلا ينافى قوله الآتى ورجاء للدخول الخ أو يقال ان  
رجاء الشئ لا يفيد حصوله تأمل (قوله وفى هذا الفن) متعلق بمحذوف متصيد من الكلام قبله مخبر عنه  
بأخرى أى وعدم البضاعة فى هذا الخ (قوله بدا) أى طهر وبابه سما كما فى المختار وقوله لعلمى أى منظومة  
البيقونى وكان الطاهر أى الشرح لانه الذى للشارح رحمه الله تعالى الا انه لتواضعه نزله منزلة العدم غاية  
الامر أنه بين هذه المنظومة وشهرها فرجا بذلك أن تنفعه فى الآخرة (قوله فى القيامة) أى فى يوم القيامة  
(قوله ذخرا) بالذال المعجمة فان الافصح أن ما فى الآخرة بالمعجمة ومنه المهم اجعله فرطا لابويه

فى مصطلح الحديث  
ظننا منه أى من أهل  
ذلك الشان فطلما  
امتنت منه وقدمت  
رجلا وأخرت أخرى  
لعلمى بأن لا بضاعة  
لى فى العلوم وفى هذا  
الفن أخرى ثم بدالى  
شرحها لعلمى تكون  
لى فى القيامة ذخرا

وسلفا وذخرا الخ وقول الشاعر

وإذا افتقرت إلى الذخائر لم تجد \* ذخرا يكون كصالح الأعمال

ومافى الدنيا بالمهمة وما تدخرون في بيوتكم وقيل بالمهمة فيها (قوله ورجاء) عطف بالمعنى على قوله <sup>في بيوتكم</sup> خوفا (قوله ألا أخبركم الخ) الذي في الجامع الصغير ألا أخبركم عن الأجود الله الأجود أو أنا أجود ولد آدم إلى آخر ما ذكره شارحنا قال شارحه المناوي في صغيره (الأخبركم عن الأجود الله الأجود) الأكرام الأسحق (وأنا أجود ولد آدم) فانه مثل شيئا قطقال لافكان يعطى عطاء من لا يخاف الفقر (وأجودهم من بعدى رجل علم عالما من علوم الشرع فنشر علمه) به لمستحقه (يبعث يوم القيامة أمته وحده) قال في الفردوس الأمة هنا هو الرجل الواحد العلم الخبير المنفرد به (ورجل جاد بنفسه في سبيل الله حتى يقتل أو ينتصر) (ع) عن أنس وضعفه المنذرى وغيره اه بالخرف والعين في اصطلاحه لاني يعلى في مسنده فاني نسخ من الأجود الله تقديم وتأخير والصواب مافى أكثر النسخ الله الأجود لعل أصله مكرر كافي الجامع وشرحه فظن الناسخ زيادة واحدة فأسقطها فخره ولعله أظهر في قوله فنشر علمه تلذذا وترغيبا في العلم على حد

بأنه ياطيبيات القاع قلن لنا \* ليلاي منكن أم ليلى من البشر

ولا يخفى أن محل الشاهد في قوله رجل علم عالما فنشر علمه يبعث أمته وحده جلة مستأنفة استئنافا بياناً لبيان علة كونه أجود وقوله بالجر عطفاً على قوله من ورجاء للدخول في نحو قوله الخ (قوله الحديث) تمامه كما في الجامع الصغير وولدا صالحا تركه ومصحفاً ورثه أو مسجداً بناه أو يتالابن السبيل بناه أو نهراً أجراه أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه من بعد موته (ه) عن أبي هريرة والهاء في اصطلاحه لابن ماجه قال شارحه المناوي في صغيره (ان مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علما نشره) عبر بمن إشارة إلى أن ثم خصالاً أخرى تلحقه وولدا صالحا) أي مساماً (ركه) أي خلفه بعده بهوله (ومصحفاً ورثه) بالتشديد أي خلفه لوارثه ليقرأ فيه (أو مسجداً بناه) لله تعالى لال ياء وسبعة (أو يتالابن السبيل بناه) يعني خانات نزل فيه المارة من المسافرين لنحو جهاد أو حجاج (أو نهراً أجراه) أي حفره أو أجرى الماء فيه (أو صدقة أخرجها من ماله) الذي يملكه بخلاف نحو المصسوب من كل مأخوذ بغير وجه شرعي (في صحته وحياته) وهو يؤمل البقاء ويخاف الفقر (تلحقه من بعد موته) أي هذه الأعمال المذكورة تجري على المؤمن ثوابها ويتجدد من بعد موته فإذا مات انقطع عمله الامتهال لاني ما ذكره هنا الحصر المذكور في الحديث المار اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فان المذكورات تندرج في تلك الثلاث لان الصدقة الجارية تشمل الوقف والنهر والبئر والنخل والمسجد والمصحف فيمكن رد جميع مافى الاحاديث الى تلك الثلاث ولا تعارض (ه) عن أبي هريرة بأسناد حسن اه فالشارح اقتصر من الحديث على محل الشاهد وقوله وحسناته كأنه عطف تفسير مراد وان كان العمل أعم وقوله تلحقه الخ تأكيد لصدر الحديث ان مما يلحق الخ وقد جعل السيوطي ما يلحق ثوابه بعد الموت عشر خصال ونظمها فقال

اذا مات ابن آدم ليس يجرى \* عليه من خصال غير عشر

علوم بثها ودعاء نجل \* وغرس النخل والصدقات تجرى

ورأته مصحف ورباط نقر \* وحفر البئر أو أجراه نهر

وبيت للغريب بناء يأوى \* اليه أو بناء محل ذكر

وزاد بعضهم مديلاًها وتعليم لقرآن كريم \* نغنها من أحاديث بحصر

وفي نسخة بدل من خصال من فعال وقوله والصدقات تجرى هي الوقف وقوله أجراه لنهر في نسخ بدل أو أجراه نهر والوزن مستقيم على كل منهما (قوله وخوفا من مثل) عبر بمثل هنا وفيما تقدم بنحو لعله تفننا

ورجاء للدخول في  
نحو قوله <sup>في بيوتكم</sup> ألا  
أخبركم عن الأجود  
الأجود الله وأنا  
أجود ولد آدم وأجودهم  
من بعدى رجل علم  
عالما فنشر علمه يبعث  
أمته وحده ورجل  
جاد بنفسه في سبيل  
الله حتى يقتل رواه  
الترمذي وأبو يعلى  
والطبراني وقوله صلى  
الله عليه وسلم ان مما  
يلحق المؤمن من عمله  
وحسناته بعد موته  
علما ينشره الحديث  
رواه ابن ماجه مطولا  
وخوفا من مثل قوله  
صلى الله عليه وسلم  
من مثل

وان كان عندهم فرق بين نحو ومثل فان المائلة تقتضي الاتفاق في اللفظ والمعنى بخلاف النحوية ففي المعنى فقط ثم هذه العبارة المراد منها هما وهو نحوهما فلا يخرجان هما (قوله ابن ماجه) يقرأ بالهاء وقفا ووصلا كسيد ومندو يردز بعواعرها بفتحة مقدرة نيابة عن الكسرة لانها ممنوعة من الصرف للعلمية والعجبة منع من ظهورها سيكون الحكاية بلفظه (قوله عن علم) أي شرعى بدليل ما قاله المناوي في شرح الحديث السابق (قوله بلجام من نار) أي جزاء وفاقا لحديث سكت في الدنيا جزاؤه منعه من الكلام يوم القيامة (قوله العلل) اسم كتاب (قوله كاتم العلم) أي بعد السؤال بدليل الحديث قبله (قوله حتى الخوت الخ) بالجر عطف على شيء أو الرفع عطف على كل وكذا الطير والمراد من ذلك التعميم حيث أني بواحد من جهة العلو وواحد من جهة الاسفل (قوله حين) بالرفع معرب لانه مضاف لمفرد ومحل ترجيح الاعراب والبناء عند الاضافة الى جملة (قوله اعتضدت) قال في المنار اعترضه استعان اه فعلى هنا بمعنى الباء (قوله فيانعم) أي مقولاً فيه نعم الخ أو أن يالذي به اذ الفعل لا ينادى (قوله الكفيل) أي الوكيل (قوله مقدمة) أي هذه مقدمة وهي مقدمة علم اذ هي ما يتوقف عليه الشرع وفي ذلك العلم كحدوده وفائده وغاياته وموضوعه فهي اسم للعاني أما مقدمة الكتاب فاسم لطائفة من قدمت عليه لارباطها وانفعها فيه كرمز الشائعية والجامع الصغير فهي اسم للدلائل فالنسبة بينهما الذبان قال السعد والنزق بينهما ما خفي على كثيرين وحاصل ما ذكره في هذه المقدمة ثلاث من المبادئ العشرة التي نظمها ابن المقرئ بقوله

من رام فنا فليقدم أولا \* علما بحده وموضوع تلا  
وواضع ونسبة وما استمد \* منه وفضله وحكم يعتمد  
واسم وما أفاد والمسائل \* فذلك عشر للذي وسائل  
وبعضهم فيها على البعض افتصر \* ومن يكن يسرى جميعها اتصر

ولا يخفى أن اسمه علم مصطلح الحديث قال السيوطي في النقاية ما حصله ثم ان أول من صنف في هذا الفن القاضي أبو محمد الزاهر زعي والحاكم ثم أبو يعيم الاسهباني ثم الحطيب إلى أن جاء الشيخ أبي الدين بن الصلاح فجمع مختصره المشهور له لاه شأ بعد شيء لما ولي تدريس دار الحديث الاشرفية اه فراجعه ان أردت زيادة بيان (قوله علم الحديث) أي دارية لانه انصرف اليه عند الاطلاق كما يأتي عن شيخ الاسلام (قوله أي قواعد) كقولك كل حديث صحيح مقبول أو يستدل به وكل حسن كذلك وكل ضعيف لا يستدل به (قوله أحوال السند الخ) أي سواء العامة للسند والمتن والخاصة بأحدهما فقوله من صحة وحسن وضعف عامة لها وقوله علو ونزول خاصة بالسند كما سيأتي في قوله

وكل ما قات رجاله علا \* وضده ذلك الذي قد نزا

والخاص بالمتن كالرفع والقطع ركان عليه أن يمثل به وان كان دخل تحت قوله وغير ذلك (واعلم) أنه لا تلازم بين السند والمتن اذ قد يسح السند أو يحسن لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط دون المتن لشذوذ أو علة وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق آخر اه من حاشية الطوخي على شرح شيخ الاسلام نقلا عن شرح المشكاة وسيأتي بعضه في الفوائد في الشارح (قوله وكيفية) عطف على أحوال فهو بالرفع وهذا ما أشار له في جمع الجوامع بخاتمة كتاب السند حيث قال غائمة مسند غير الصحابي قراءة الشيخ املاء وتحديدنا فقراءته عليه فسماعه بقراءة غيره على الشيخ فالمتنولة مع الاجازة فالاجازة الخ والاداء كقوله أمل على حديثي قراءة قري عليه وأنا أسمع أخبرني اجازة ومنالولة أخبرني اجازة أنبأني منالولة أخبرني اعلاما أوصى الى وجلت بخطه وصفات الرجال من عدد التوجرح كعدل وكذاب (قوله وغير ذلك) كطبقات الرجال وكيفية الكشط والرواية بالمعنى ورواية الاصاغر عن الاكابر وغير ذلك مما هو مذكور في تراجم العراقي ولا يلزم من ذكر هذا التعريف أن يكون جميع ما فيه آتيا هنا (قوله الاخبار)

عن علم فكتمه الجاه  
الله يوم القيامة بلجام  
من نار رواه ابن حبان  
والحاكم وغيرهما وروى  
ابن الجوزي في العلل  
مرفوعا كاتم العلم يلغنه  
كل شيء حتى الخوت في  
البحر والطير في السماء  
وهذا حين الشرع فيها  
قصدت وعلى الله  
اعتمدت وعلى تفسيره  
اعتضدت وهو حسي  
ونعم الوكيل وكفيلي  
فيانعم الكفيل  
(مقدمة) علم الحديث  
علم بقوانين أي قواعد  
يعرف بها أحوال السند  
والمتن من صحة وحسن  
وضعف وعلو ونزول  
وكيفية التحمل والاداء  
وصفات الرجال وغير  
ذلك والسند الاخبار  
عن

أى الذى هو الاسناد فالسند والاسناد متحدان على هذا كما يأتى فى كلام السيوطى كالا سند لدى الفريق  
قال شيخ الاسلام ماملخصه والسند الطريق الموصلة الى المتن والاسناد حكاية طريق المتن والمحدثون  
يستعملونها لشيء واحد اه بل قد يستعملون الاسناد بمعنى الطريق الموصلة الى المتن بحسب اقتضاء  
الحال كما فى حواشى شرح الالفية (قوله طريق المتن) أى الرجال الموصلة اليه لانهم كالطريق الذى يتوصل  
منها الى المقصود (قوله من قولهم) أى مأخوذ من الخ وكذا ما بعده (قوله فلان سند الخ) عبارة  
المختار فلان سند أى معتمد وسند الى الشيء من باب دخل اه وفى القاموس وباب سند قعد وفى لغة من  
باب تعب اه (قوله لاعتماد الحفاظ الخ) علة لمقدر مأخوذ مما قبله أى انما أخذ من ذلك لاعتماد الخ فهو  
بيان للنسبة بين المنقول والمنقول عنه اللغوى والاصطلاحى وكذا يقال فيما بعده (قوله فى صحة الحديث)  
أراد بها ما يشمل الحسن بدليل مقابلتها بالضعف فهو بناء على أن القسمة ثنائية لدخول الحسن فيما يحتاج به  
وسياقى قريبا فى الشرح ومنهم من لم يفرّد نوع الحسن الخ أو أنه على تثليث القسمة ويكون فى كلاه  
اكتفاء (قوله وعلا) عطفت تفسير (قوله من سفح الجبل) قال فى المصباح والقاموس وسفح الجبل  
مثل وجهه وزنا ومعنى والوجه مستقبل كل شيء وهذا هو المناسب هنا لما فى المختار والصحيح انه الاسد  
حيث يسفح فيه الماء الخ (قوله من الكلام) بيان لما (قوله من الماتنة) أى ففعله ما ن كما قال فى الخلاصة  
\* لفاعل الفاعل والمفاعلة الخ \* وجع المتن متان كسهم وسهام قال فيها أينا \* فعل وفعله فاعل لها \*  
أو متون كما قال فيها \* وبفعول فعل نحو كبد \* يخص غالبا كذا كيطرد \* فى فعل اسما مطلق لنا  
أو أمتان كما قال فيها \* لفعل اسما صح عينا أفع \* (قوله من الماتنة) أى مأخوذ كما تقدم (قوله  
المباعدة) أى البعد والمراد بالغاية جميع المسافة (قوله اذا شقت الخ) أى فرجتها من غير انفصال  
بخلاف القطع فانه الفرج مع الفصل كما فى اللغة (قوله واستخرجتها) أى أخرجتها لکن المراد مع عروقها  
كما فى القاموس والصحيح فكان عليه أن يزيد بعروقها وجلدة البيضة وعاء الخصة كما فى كتاب له  
(قوله او من المتن) قال فى المختار متن الشيء صلب وبابه ظرف (قوله صلب) بابه ظرف كما فى المختار  
(قوله يقويه) يرجع لصلب ويرفعه لارتفع (قوله وفى الالفية الخ) أى بعد قوله علم الحديث وأقسامه  
وتام البيوت التى ذكرها الشارح

والاكثر ونقسموا كل السنن \* الى صحيح وضعيف وحسن

والقصد به الاستشهاد على ما قاله من التعريف وتعريف السند والمتن وان كان فيه أيضا زيادة (قوله  
السيوطى) بتثليث السنن وبالهمزة مضمومة كما نقله أستاذنا الحفنى فى حاشية الشنشورى عن السيوطى  
نفسه لكن زاد سيدى محمد الفاسى فى المنح البادية فى الاسانيد العالية أن الهمزة مفتوحة أيضا وعبارته هو  
الحافظ أبو الفضل عبد الرحمن بن السكّال بن أبى بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد السيوطى  
بتثليث السنن المهمة ويقال الاسيوطى بضم الهمزة وفتحها المصرى الشافعى المتولد سنة تسع وأربعين  
وثمانمائة بالقاهرة وكان يلقب بابن الكتب لان أباه أمراءه وكانت أم ولد له أن تأديه بكتاب من بين الكتب  
فذهبت لتأنيه به ففجأها الخماض وهى بين الكتب فوضعه بينها وأحضره والده وهو ابن ثلاث سنين  
مجلس الحافظ بن حجر مرة وحج وشرب ماء زمزم على أن يكون فى الحديث كالحافظ ابن حجر وفى الفقه  
كالسراج البلقينى وتوفى سنة احدى عشرة وتسعمائة (قوله قوانين) أى قواعد كما سبق فى الشارح  
(قوله فذاتك) أى المتن والسند (قوله المقصود) مبتدأ وان يعرف بفتح الهمزة خبره فعل بهذا حده  
وموضوعه زفائده وتقدم زيادة على ذلك (قوله كالا سند) بنقل حركة الهمزة للام لاجل السلم  
(قوله ادى) أى عند وفى نسخة لذل أول فى الفريق للعهد العالمى الخارجى أى فى عم المصطلح المشتغلين

طريق المتن من قولهم  
فلان سند أى معتمد  
لإعتدال الحفاظ عليه فى  
صحة الحديث وضعفه أو  
من السند وهو ما ارتفع  
وعلا من سفح الجبل  
لان المسند يرفعه الى  
قائه والمتن ما ينتهى اليه  
غاية السند من الكلام  
من الماتنة وهى  
المباعدة فى الغاية لانه  
غاية السند أو من متن  
السكّش اذا شقت جلدة  
بيضته واستخرجتها  
فكأن المسند استخرج  
المتن أو من المتن وهو  
ما صلب وارتفع من  
الارض لان المسند  
يقويه بالسند ويرفعه  
وفى الالفية للحفاظ  
جلال الدين السيوطى  
علم الحديث ذوقوا نين  
تحذيرى بها احوال  
متن وسند  
فذا نك الموضوع  
والمقصود  
أن يعرف المقبول  
والمردود  
والسند الاخبار عن  
طريق  
متن كالا سند لدى  
الفريق  
والمتن ما انتهى اليه  
السند

بعول أسقطال منه كان أظهر ويكون المعنى عند بعضهم لانه أحد قولين كما سبق والفرق لغة أكثر من  
 الطائفة التي هي الواحد فأكثر كما في المختار (قوله من الكلام) بيان لما كما سبق نظيره (قوله والحديث  
 مفعول مقدم لقوله قيدوا وبما يتعلق بقيدوا والمعنى وعلم الحديث أي رواية قال شيخ الاسلام والحديث  
 ويرادفه الخبر على الصحيح ما أضيف الى النبي ﷺ قيل أو الى صحابي أو الى من دونه قولاً أو فعلاً  
 أو تقريراً أو صفة ويعبر عن هذا بعلم الحديث رواية وبما علم يشتمل على نقل ذلك وموضوعه ذات  
 النبي ﷺ من حيث انه نبي وغايته الفوز بسعادة الدارين \* وأما علم الحديث دراية وهو  
 المراد عند الأطلاق كما في النظم فهو علم يعرف به حال الراوي والمروى من حيث القبول والرد وما يتبع ذلك  
 من كيفية التحمل والرواية والضبط والكتابة وموضوعه الراوي والمروى من حيث ذلك وغايته معرفة  
 ما يقبل وما يرد من ذلك ومسائله ما يذكر في كتبه من المقاصد اهـ (قوله قولاً أو) بالنقل للنظم  
 وهي أحوال من الضمير في أضيف (قوله وتقريراً) الواو بمعنى أو كما يدل عليه ما قبله ونحوها  
 عطف على ما قبله وجاءه حكاية مستأنفة أي حكى هذا القول العلماء وهو تميم البيت أو أن نحوها  
 مفعول مقدم لحكاية المراد منها ونحوها من الصفة ككونه ﷺ أبيض مشرباً بحمرة وليس  
 بالطويل ولا القصير الأهم والعزم والإيماء والامثلة ظاهرة (قوله وقيل لا يختص الخ) مقابل لما قبله اذ هو عليه  
 مختص كما بينه بقوله والحديث قيدوا الخ وهذا القيل هو الصحيح كما في شرح شيخ الاسلام (قوله جاء  
 للوقوف) أي على الصحابي والمقطوع أي الذن للتأني كإسأنيان (قوله يرادف) في نسخة مرادف  
 (قوله وشهروا) قال في المختار والشهرة وضوح الامر تقول شهرت الامر من باب قطعت وشهره أيضاً  
 فاشتهر وشهرته أيضاً تشهيراً اهـ فيقرأ في النظم بالتشديد فراراً من الخن الفبيح لو خفف وعبارة شيخ  
 الاسلام في شرح قول العراقي الا ترى بذبح الهمزة والثنية نسبة الى الأثر وهو الأحاديث مرفوعة أو  
 موقوفة وإن قصره بعض الفقهاء على الموقوفة اهـ (قوله شمول هذين) أي الموقوف والمقطوع كما  
 يشمل المرفوع لكن ليس في شيخ الاسلام شموله للمقطوع فليراجع وليحذر وهذين مضاف الى المصدر  
 والأثر مرفوع فاعل المصدر سكن للوقف (قوله بسم الله الخ) هكذا في النسخ بقلم الحرة فتكون من  
 الناظم وأهل الشراح اطلع على ذلك والافالناظم لم ينظمها كما فعل الشاطبي وغيره وما يدل على ذلك أيضاً أن  
 غيره من الشراح تكلم عليها هنا وكان الشراح ترك الكلام عليها شهرته (قوله أبدأ بالجد الخ) أي  
 بدأ اضافياً بعد أن بدأ بالنسبة بدأ حقيقياً أيضاً كما ذكره الجوزي فإن كل حقبة اضافي ولا عكس فيبينها  
 عموم وخصوص \* طاقى اذ الحقيقي ما له يسبق أصلاً والاضافي ما تقدم أمام المقصود سبق شيء أو لا ثم ان غاية  
 ما في هذه العبارة الاخبار عن أنه أتى بالجد ولا تعلم صيغته التي أتى بها ما هي فليس حامداً ولا مخبراً بالجد لكن  
 عدوه جدا اذ فيه ثناء الذي هو معنى الجد بهذه الجملة فهو اخبار عن الابتداء بالجد وهو من مثل الناظم صدق  
 وقول الشارح لله لانه للتقوية فلفظ الجلالة مفعول الجد لانه صدر وهو يعمل بعمل فعله ولا يخفى أن  
 الناظم لم ينظم للنسبة كما صنع الشاطبي وغيره لكن اجاع الشراح على كتابتها بقلم الحرة دليل على أنها  
 من خطه أو املائه وإن كان لم يعلم اسمه ولا صفته كما يأتي وسبق ويدل على ذلك أيضاً أن غير شارحنا تكلم  
 عليها وشارحن تركه لشهرته (قوله امثالاً) مفعول لاجله ولعله أتى به على لسان الناظم ليتحد الفاعل  
 ويقتر مضاف أي ارادة امثال ليكون قابلاً وهذا أولى من جعله حالاً من ضمير أبدأ لأن نصب المصدر  
 على الحال مع كثرته سماعي وعبر به دون اقتداء لما أن الحديث قول فكانه أمر (قوله ان الله عز وجل الخ)  
 هو أعم من المدعى اذ هو خصوص البدء وما في الحديث شامل له ولغيره ولا ينظر الا لاختص (قوله ان الله  
 يحب) أي من عبده قال المناري في شرح الجامع الصغير مع المتن (ان الله يحب أن يحمد) أي يحب من

من الكلام والحديث  
 قيدوا  
 بما أضيف للنسبي  
 قولاً أو  
 فعلاً وتقريراً ونحوها  
 حكوا  
 وقيل لا يختص بالمرفوع  
 بل جاء للوقوف  
 والمقطوع  
 فهو على هذا يرادف  
 الخبر  
 وشهروا شمول هذين  
 الأثر  
 قال المصنف رحمه الله  
 تعالى  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 أبدأ بالجد) الله امثالاً  
 لقوله صلى الله عليه وسلم  
 ان الله عز وجل يحب  
 ان يحمدوا العبداني  
 وغيره وأخرج الديلمي  
 عن الاسود بن سريع  
 (قوله فالعني الخ) هذه  
 العبارة غير مستقيمة  
 ولو وقال يؤخذ من  
 هذا معنى علم الحديث  
 رواية لأجاد اهـ



عبدہ أن يثنى عليه بما له من صفات السكال ونعوت الجلال (طب عن الاسود بن سريع) بفتح السين التميمي السعدي اه أي فهو مكبر فقوله رواء الطبراني الخ أي عن الاسود بن سريع وأما الحديث الثاني فليس في الجامع الصغير فليراجع (قوله مرفوعا) سيأتي معناه (قوله بحمد به) أي من غيره بدليل ليثيب الخ وقوله جعل الحمد لنفسه ذكر أراجع لقوله بحمد به وقوله ولعباده ذخر أراجع لقوله ليثيب حامده (قوله ذخرا) تقدم ما فيه فلا تغفل (قوله وأردف) أي أتبع والبسمة أي ما تحت منه وهو بسم الله الرحمن الرحيم يقال بسم إذا قال بسم الله الرحمن الرحيم وهيل إذا قال لا اله الا الله وهو كثير الا أنه سماعي ومنه الكلمات الأربع المنسوبة لعل كرم الله وجهه والله ما تر بعلي بن قط ولا تسبست قط ولا تعمق دت قط ولا تسر ولتقت قط ومنها السبحة إذا قال سبحان الله والطلبة إذا قال أطال الله بقاءك والحسبة إذا قال حسبنا الله والحوقة والحيلة والجدلة وقوله بالجد أي بدال مدلوله أو بالاخبار بانه جد (قوله من أفرادها) أي أفراد مدلولها وهو مطلق الثناء وهذا جواب سؤال تقديره كان يكفي في الابتداء بالبسمة لانها جاد هو الثناء وهي تدل عليه (قوله لا يسمى حامدا عرفا) أي ولا يحصل العمل بما في الاحاديث الا ان أطلق عليه العرف أنه جد تأمل وقد يقال ان رواية بذلك كراهته دللت على أن المراد لا ابتداء بما فيه ذكر الله مطلقا وغاية ما يقال ان موافقة لفظ الحديث مطلوبة (قوله مصليا) أي ناويا الصلاة فهي حال منتظرة وذلك لا اشتغال مورد الصلاة وهو اللسان بالجد كما ذكره الجوى وفيه أنه لا يلزم من نية الشيء فعله وجوابه أن المصنف كرم ذوهمة عالية ومن كان كذلك شأنه أن يذوق شيئا فعله خصوصا ما هو خير كما هنا (فان قلت) مصليا مفرد والمفرد لا يكون انشاء ولا خبرا فكيف يكون المصنف بذلك مصليا فالجواب أن الحال في معنى الجلة ألا ترى أن راكباني قولك جاء زيدا كباقي قوة جلت وهي الاخبار بركو به فان قلت ان كان الناظم شافعيًا كان من حقه أن يز يد مسلمات كراهة أفراد أحد هما عن الآخر فالجواب أنه لعلمه وان كان شافعيًا لا يوافق على كراهة الافراد مطلقا ويرى انتفاءها بالجمع لفظا على أن بعضهم قال المراد بالكراهة هنا خلاف الاولى لعدم النهي بخصوص وما أجاب به سم على الخلاصة من أنه أراد بالصلاة ما يشمل السلام أيضا كأن يراد مطلق الاكرام فيكون من عموم المجاز أو الجمع بين الحقيقة والمجاز لا يظهر الا اذا لم تكن الصلاة والسلام من الالفاظ المتعبد بها بخصوصها أما اذا كانا منها وهو الاظهر فلا كما أفاده بعض المحققين (قوله على) تكتب الباء بلا نقط للقاعدة التي ذكرها السيوطي في النقاية وهي أن الباء والفاء والقاف والنون اذا وقعت آخر كلمة لا تنقط لتمييزها بصورها اه وجعلها بعضهم في لفظين فلو لكن كتب بعض العلماء على قول الخلاصة \* مصليا على النبي المصطفى \* أنه يكتب بالالف لاجل الشرفا قال وهكذا متى اجتمع ما يكتب بالالف والياء تغلب الالف في جميع الالفاظ الامترو بلى والى فعلى قياسه تكتب على هنا بالالف لاجل أرسل فليراجع (قوله محمد) منقول من اسم مفعول جد المشدداً ما الخفف فاسم مفعوله محمود كما في الخلاصة وانما خص نبينا ﷺ بمحمد مع أنه دال على المبالغة في كثرة المحامد لانه مضاعف ولم يطلق عليه تعالى مع أنه أولى بذلك بل انما أطاع عليه تعالى محمود لان المحامد بالنسبة الى عظمة الله عز وجل قليلة جدا فكان اثباتها اثباتا باصلا لجد فقط بخلافها في النبي ﷺ فظهر التناسب و يصح أن يكون منقولاً من المصدر المسمى على حد كل عرق أي تمزيق كما أفاده الجوى (قوله) وقد روى الخ) دليل لما قبله (قوله الصغير) أي لا الاوسط ولا الكبير فانه ثلاثة (قوله كان أبو طالب يقول) سيأتي عن الخازن أنه لحسان مع أبيات أخر فعل المعنى منشداً او متمثلاً لا منشئاً ان كان أبو طالب حفظ كلام حسان والا كان من توافيق الخواطر ويعد أن حسان أخذت أبي طالب ونظم عليه لكن وجدنا في عبارة الجـ دولي في حاشيته على حاشية الشفاني الصغرى على الآجرومية ما صوعر وعز وجاعة

مرفوعا ان الله يحب  
الجد يحمد به ليثيب  
حامده وجعل الحمد لنفسه  
ذكر ا ولعباده ذخرا  
وأردف البسمة بالجد  
وان كان من أفرادها  
لان المقتصر على  
التسمية لا يسمى حامدا  
عرفا (مصليا على محمد)  
مشتق من اسمه تعالى  
المحمود وقد روى  
البخاري في تاريخه  
الصغير عن علي بن زيد  
قال كان أبو طالب يقول

البيت يعني به وشق له من اسمه ليحمله الح لسان خلاف ما في تاريخ البخاري الصغير أنه لا في طالب ولا منافاة لقول الخليل ان حسانا ضمن شعره بيت أبي طالب اه (قوله وشق) أي الله أو الاله في البيتين قبله ومن اسمه بقطع همزة الوصل لاجل الوزن والألا كان فيه قبض مفاعيلن في الحشو وهو قبيح عندهم والمراد بالشق الاخذا فانهما متفقان في المادة (قوله خير) صفة مشبهة أو أفعل تفضيل حذف همزته تخفيفا أفاده الجوى أي فهو على الثاني على حد \* وحسب شيء الى الانسان ما منعنا \* (قوله أرسلنا) الجلة صفة نبي فالعنى خير رسول ويلزمه أنه خير الانبياء غير الرسل بالاولى وهو من الارسال الذي هو الايحاء واختلف فيه هل يكون بالقرآن في النوم قال السيوطي في النقاية النوع التاسع الفرائض كآية الثلاثة الذين خلفوا نزل وهو ﷺ نائم في بيت أم سلمة كما في الحديث السابق ويلحق به ما نزل وهو نائم فان رؤيا الانبياء وحى تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم كسورة الكوثر في صحيح مسلم عن أنس بن مالك رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا في المسجد إذ أغفى عينه ثم رفع رأسه متبسما فقلنا ما أضحكك يا رسول الله فقال أنزل على آتفا سورة فقرا باسم الله الرحمن الرحيم أنا أعطيتك الكوثر فصل ربك وانحران شأنك هو الا بتر \* وقال الرافي في أماليه فهم قاهمون من الحديث أن السورة نزلت في تلك الغفوة وقالوا من الوحي ما يأتيه في النوم قال وهذا هو الصحيح لكن الاشبه أن يقال ان القرآن كله نزل في اليقظة وكان خطرله في النوم سورة الكوثر المنزلة في اليقظة وعرض عليه الكوثر الذي وردت فيه أو يكون الانغفاء ليس اغفاء نوم بل الحالة التي كانت تعتريه عند الوحي وتسمى برحاء الوحي قلت الذي قاله الرافي في غاية الاتجاه والجواب الاخير هو الصواب اه بالحرف (قوله فيتولده منها حرف) ويسمى ذلك الحرف وصلا كما قال الخزرجي توصلا به البناء الح (قوله وثني بالصلاة) أي جعاه اثنية للحمد الشامل للبسملة (قوله لامر الله في القرآن) أي بقوله يأياها الذين آمنوا صلوا عليه وهذا الدليل عام في شمل ما وقع ثانيا الذي هو المدعى ثم انه لا بد من تقدير مضاف أي ارادة امتثال ليكون قلبيا (قوله ولما قام) عطف على امتثال عطف عام (قوله أما نقلنا الح) لنسود شمس مشوش (قوله فلقوله تعالى الح) هكذا في النسخ باللام ويرشحها قوله بعده وأما عقلا فلان الح والكاف أظهر منها لان القول من النقل لأن النقل لاجله تأمل (قوله ورد) في نسخته روى (قوله مفسرا) حال من فاعل ورد أو نائب فاعل روى الذي هو ضمير يرجع للتفسير فانه مجمل فاحتاج للتفسير أيضا أو من خير وهو أظهر وان كان اتيان الحال من النكرة قليلا فهو على حد قوله وراءه رجال قياما وقولهم مرت بماء فعده رجل وعن جبريل متعلق بو ردأو روى \* وحاصل التفسير أربع بقا قال الخازن في تفسير هذه الآية ورفعنا لك ذكرك روى البغوي باسناد الثعلبي عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه سأل جبريل عن هذه الآية ورفعنا لك ذكرك قال قال الله عز وجل إذا ذكرت ذكركت معي قل ابن عباس يريد الاذان والاقامة والتشهد والخطبة على المنابر ولو أن عبدا عبد الله وصدقه في كل شيء ولم يشهد أن محمدا رسول الله لم ينتفع من ذلك بشيء وكان كافرا \* وقال قتادة ورفع الله ذكره في الدنيا والآخرة فليس خطيب ولا مشهد ولا صاحب صلاة الا ينادى أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وهل الضحك لا تقبل صلاة الا به ولا تجوز خطبة الا به وقال مجاهد يريد التأذين وفيه يقول حسان بن ثابت

أغر عليه للنسوة خاتم \* من الله مشهور يلوح ويشهد

وضم الاله اسم النبي مع اسمه \* اذا قال في الخس المؤذن شهد

وشق له من اسمه ليحمله \* فندو عرش محمود وهذا محمد

وقيل رفع ذكره بأخذ ميثاقه على النبيين ﷺ والراء هم الايمان به والافرار بفضله وقيل رفع

وشق له من اسمه ليحمله  
\* فندو العرش محمود  
وهذا محمد  
(خير نبي أرسلنا) بالف  
الاطلاق وهو اشباع  
حركة الروي فيتولد  
منها حرف مجانس لها  
\* وثني بالصلاة على  
المصطفى امتثالا لامر الله  
في القرآن ولما قام على  
ذلك عقلا ونقلا من  
البرهان (أما) نقلا  
فلقوله تعالى ورفعنا  
لك ذكرك أي لا أذكر  
الاوتد كرمي كاورد  
في خبر مفسر اعسن  
جبريل عن الله \* وأما  
عقلا فلان المصطفى هو  
الذي علمنا

ذكره بأن قرن اسمه باسمه محمد رسول الله ونبى الله وفرض طاعته على الامة أطيعوا الله وأطيعوا الرسول من يطع الله ورسوله ونحو ذلك كفى القرآن وغيره من كتب الانبياء اه وفي الدر المنثور وأخرج أبو يعلى وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن حبان وابن مردويه وأبو نعيم في الدلائل عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ قال أنانى جبريل عليه السلام فقال ان ربك يقول أتدري كيف رفعت ذكرى قلت الله أعلم قال اذا ذكرت ذكرت معى اه وقد ذكر فيه في ذلك أحاديث كثيرة (قوله شكر المنعم) أى الثناء عليه بالقول والفعل فدخلت الصلاة ونحوها (قوله هذا النوع) أى الانسانى المعبر عنه بنام من علمنا فأل للعهد الذى كرى (قوله بين القابل) وهو النوع الانسانى والمفيد وهو الله عز وجل (قوله يهو) عطف على ضمير يكون ومن جنس الخ عطف على له صفات الخ والجملة حالية تأمل (قوله ليقل عن الله) أى ولو بتوسط جبريل مثلا (قوله بصفتنا البشرية) أى الموجدية فيعول الاخى العبارة ويفيض علينا بشرية تأمل (قوله فلذلك) أى لكونه علمنا وكان سببا وقوله اذ لا بدعة لفعله علمنا الخ أى اتعا علمنا النبى ﷺ ولم يكن الله على طريق المباشرة لانه لا مناسبة بين القابل والباء الموحدة أى من يقبل وهم الآدميون والمفيد وهو الله عز وجل المعلم ولا مناسبة بينهما فلذا ثبت الواسطة الذى اجتمع فيه الامران كما قال الشارح فتدبر (قوله استوجب) أى استحق ووجبه فالسين والتاء مزيدتان للتأكيد (قوله قرن شكره بشكر الله) أى قرن الصلاة بالحكمة المقدمات العقاية الدالة على وجوب قرن شكره بشكر الله ومعنى كونها عقلية انفراد العقل بهما من غير دابل نقلى (قوله وذى) الواو استثنائية وذى مبتدأ والمشار اليه العبارات الذهنية المفصلة لتطابق ما فى الخارج لا الخارجية سواء كانت الخطبة سابقة أولا حقيقة على ما هو التحقيق من أقسام الحديث أى الاقسام التى لها اختصاص بالحديث وهو بيان خبر المبتدأ وهو قوله عدة قدم عليه على حد عندى من المال ما يكفى لكن هذا ليس لانه لا تحقيق والتحقيق ما ذكره الشيخ الرضى وهو أنه اذا تأخر المبين فن فى الحقيقة بيان لمبهم متدرج به بعده عطف بيان فالبيان فى الحقيقة يجب أن يكون مقدما قطعاً لأنه مذكور أو مقدر اه فاحفظ ذلك ولا تغفل والعدة بالكسر الجماعة من الشئ كفى الصحاح والاقسام جمع قسم بكسر القاف وهو ما كان مناسراً تحت الشئ وأخص منه كالانسان بالنسبة الى الحيوان اه جوى أى أما قسم الشئ فسا كان مبالغة ومندرجاً معه تحت أصل كل كالانسان بالنسبة الى الحمار مثلا (قوله الى موجود) أى نفس موجودى الذهن بالتخييل فان كل شئ له وجودات أربع وجود فى البنان أى الاصابع بالكتابة وجود فى الانسان أى باللفظ وجود فى الالذهان أى بالتخييل وجود فى العيان أى بالتشخيص وكل واحد منها يدل على ما بعده على هذا الترتيب تأمل (قوله ان كانت) أى الخطبة وحذف لعلها من المقام وهو جرى على حذف التحقيق فان التحقيق كما سبق أن مسمى الكتب الالفاظ وعليه فلا فرق بين تقدم الخطبة وتأخرها اذ الالفاظ أعراض تنقضى بمجرد الالفاظ أما على المرجوح أن سماها التقوش فظهر الفرق لان التقوش محسوسة وعلى التفرقة جرى شيخ الاسلام فى غالب كتبه ان كان فيه أن مرقه شخص فلا يشبه له رقه غيره الا أن يقدر مضاف أى نوع ذى لكن فيه أن النوع كلى لا وجود له خارجا لا أن يتدرج مضاف ثان أى منفصل نوع ذى الخ ذكره الدجى فى حاشية ايساغوجى (قوله علم الحديث) قدره ضمها للعلم (قوله كما سيد كر) أى الناظم آخر بقوله \* فوق الثلاثين بأربع أنت \* أقسامها \* فعل من هذا النسخة التى شرح عليها هذا الشارح أقسامها الخ وان كان فى نسخة أخرى هو صحيح أيضا فخالصه أن عدد الاقسام كعدد الايات وان لم يكن كل قسم فى بيت فان بعض الاقسام فى بيتين كالصحيح وايات الخطبة والختام ليس فيها أقسام وبعض الايات فيها قسمان هذا لكن سردت الاقسام فوجدت اثنين

شكر المنعم وكان سببا  
فى كمال هذا النوع اذ  
لا بد من مناسبة بين  
القابل والمفيد وأجسامنا  
فى غاية الكدورة  
وصفات البارى فى غاية  
العلو والصناء والضياء  
فاقتضت الحكمة الالهية  
توسط ذى جهتين  
يكون له صفات عالية  
جدا وهو من جنس  
البشر ليقل عن الله  
بصفاته الكالية وتقبل  
عنه بصفتنا البشرية  
فلذلك استوجب قرن  
شكره بشكر الله  
(وذى) اشارة الى  
موجود فى الذهن ان  
كانت قبل التأليف  
(من أقسام) علم  
(الحديث عدة) يعنى  
أربعا وثلاثين كما  
سيد كر آخر وأراد  
بالاقسام هنا

ما يشمل الأنواع  
المندرجة تحت الأقسام  
والأقسام الحديثة  
لا تخرج عن ثلاثة كما  
قال الأكثر من صحيح  
وحسن وضعيف لأنها  
ان اشتملت من أوصاف  
القبول على أعلاها  
فأصحيح أرعلى أدناها  
فالحسن أو لم تشتمل  
على شيء منها فالضعيف  
ومنهم من لم يفرد نوع  
الحسن ويجعله مندرجا  
في الصحيح ( وكل  
واحد أتى في النظم  
(وحده) أي مع حده  
الشامل لرسمه ببعض  
الخواص تقريبا على  
المتبدي ولترك الحد  
استغناء عنه بالمثل  
(أولها) أي الأقسام  
(الصحيح) المجمع على  
صحته عند الحديثين  
(وهو ما) أي المتن الذي  
(أصل اسناده) الذي  
هو حكاية طريق المتن  
بحيث يكون كل من  
رجاله سمع ذلك المروي  
من شيخه نخرج  
المنقطع والمرسل والمعضل  
الآتي بيانها (ولم يشذ)  
لم يدخله الشذوذ (ولم  
يعل) بعله قاذحة  
كارساله وسواء كانت  
العلة

وثلاثين قسما كما عدها كذلك الدمياطي فנסخة أبياتها هي الصحيح ولذا شرح عليها الدمياطي والجوى  
(قوله ما يشمل الأنواع الخ) أي فانه سيد كره هذه الثلاثة ولا يميزها بذكر غيرها وحاصله أن التقسيم الأولى  
ثلاثة فقط ولا يصح إرادته هنا لما يأتي من قوله فوق الثلاثين بأربع أنت اه (قوله الأنواع الخ) مثلا  
الصحيح لذاته تحت مرفوع ومتصل ومسنود والصحيح لغيره تحت مرفوع وغيره وكذا الحسن والضعيف  
وكل نوع تحت أفراد (قوله والا) ان شرطية مدغمة في لالنافية وفعل شرطها وجوابه محذوفان وقوله فاقسام  
الخ دليل الجواب والتقدير والابر ما يشمل الأنواع الخ فلا يصح لان اقسام الخ لا أنها الا الاستثنائية والمراد  
بالاقسام التي لا تخرج عن الثلاثة الأولية كما سبق (قوله كما قال الأكثر) سيأتي مقابله في قوله ومنهم من  
لم يفرد نوع الحسن الخ وعليه لا يصح أن المراد الأقسام الأولية بالأولى فلا حاجة لقوله كما قال الأكثر  
نأمل (قوله صحيح الخ) بدل من ثلاثة بدل كل ان نظر للمعطوفين وبعض بالنظر لسل كل منها (قوله لأنها  
ان اشتملت الخ) علة لا تخرج (قوله أولم تشتمل على شيء منهما) أي أعلى صفات القبول وأدناها وفي  
نسخة منها أي أوصاف القبول وافتل التفصيل فيهما ليس على بابه إلا واسطة بينهما (قوله نوع الحسن)  
الإضافة بيانية (قوله ويجعله) عطف على النفي فهو بالرفع لا على النفي حتى يجزم ولو عبر بالماضي كان أظهر  
وذلك بان يراد بالصحيح المقبول كما يؤخذ من شرح شيخ الاسلام ويأتي (قوله أي مع حده) أشار به  
إلى أن وحده مفعول معهود ذلك لان العطف هنا ضعيف فيختار النصب اذ يلزم على الرفع العطف على  
الضمير المتصل من غير فصل بالضمير المنفصل أو غيره فهو منصوب يأتي على المختار (قوله تقريبا) علة لمقدر  
أي ويرسمه بذلك لاجل التقريب أي إرادته والمبتدئ بالهمز وقديرك تخفيفا (قوله ولترك الحد) عطف  
على لرسمه والمراد الحد المصطلح عليه وهو ما بالديات ولذا اظهر في مقام الإضمار (قوله استغناء عنه)  
أي وتركه استغناء الخ وذلك كقوله \* معنعن كعن سعيد عن كرم (قوله المجمع على صحته) فيه إشارة  
إلى أن هناك صحيحا غير مجمع على صحته وذلك كالمرسل فانه صحيح عند مالك وبعض الفقهاء وكالمعلوب  
والشاذ والاضطرب فقد قال الزركشي في مختصره يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح  
والحسن ولما كان قول المصنف الصحيح ظاهره العموم قيده الشارح بالمجمع الخ إشارة إلى انه ليس مرادا  
وأما المراد فرد خاص اه من حاشية شرح الالفية للعلامة الشيخ على العدوي مع نصرف يسير  
(قوله على صحته) أي صحة نسبته للنبي ﷺ أي فيما يظهر لنا لانه يقطع بشيوت ذلك في الواقع كما يأتي (قوله  
الذي هو) كإظهار في الخ) الطريق هي الرجال كما سبق ونفسيره الاسناد بذلك هو الملائم لما سبق في المقدمة  
وكلام السيوطي ولو فسر هنا بالرجال فانه قد يطلق عليهم كان أظهر (قوله فخرج المنقطع) أي الشامل للعلق  
كما سيد كره الشارح بناء على تعريف المتن الآتي في قوله

وكل ما لم يتصل بحال \* اسناده منقطع الاوصال

ولا يخفى أن ما من قوله ما اتصل الخ جنس واتصل فصل فصيح قوله فخرج ولا حاجة إلى أن المراد تبين خروجها  
(قوله ولم يشذ) كسر الشين وضمها كافي المختار هذا ان بني للفاعل لسن في شرح الدمياطي هنا أنه  
كيعل مبنى للمفعول (قوله ولم يعل) الذي في المتن المجردة أو يعل والنظم عايبها مستقيم والذي في نسخة هذا  
الشارح ولم يعل فاعلها نسخة وقعت له وعليها يقرأ يشذ بالتخفيف للنظم وكتب الجوى على الأولى أن  
أو بمعنى الواو أي فهو نفي أيضا (قوله كارساله) أي الارسال الخفي وهو أن يروي عن عاصره بلفظ عن  
ولم يسمع منه شيئا وأدخلت الكاف التندليس وهو أن يروي عن سمع منه ما لم يسمع منه والارسال الظاهر  
كان تنقل عن شيخ عرف عند الناس اجتماعك به بلفظ عن مثلا اه من حواشي الالفية وضمير ارساله  
للحديث الموصول أي وكوقف المرفوع بخلاف ما تقدم في قوله خرج المرسل فان صورته انه لم يوصل

(قوله بأن الشافعي) أي إذا أردت زيادة واحد من رواية مالك فجزموا بأن الأصح الشافعي الخ أي أن أصح الأسانيد الشافعي الخ وكذا ما بعده (قوله وعنه أحمد) أي وعن الشافعي أحمد أي هو أجل من روى عن الشافعي رضي الله عنهما (قوله من ذلك) أي رواية الإمام أحمد عن الشافعي والمسند اسم كتاب وعلى سعة أي مع سعة وعظمه وهذه فائدة زائدة عما الكلام فيه وقوله قال الإمام أحمد الخ بيان لذلك الحديث (قوله لا يبيع بعضكم الخ) أي هو حرام إذا كان في زمن خيار المجلس أو الشرط أو العيب وكان بغير إذنه له وصورة كان أمر المشتري بالفسخ لبيعته مثل المبيع باق من ثمنه أو خير منه بمثل ثمنه أو أقل والمعنى في ذلك الإيذاء وخرج بغير إذنه له مالواذن البائع في البيع على بيعه فلا تحريم اه من شرح المنهج (قوله الحديث) أي اقرأ الحديث الخ وتماه ونهى عن النجش وعن حبل الحبلية ونهى عن المزبنة والمزبنة بيع الثمر بالتمر كيلا يبيع الكرم بالزبيب كيلا أخرجه البخاري مفردا من حديث مالك اه من شيخ الاسلام وقوله ونهى عن النجش الخ حكاية للحديث من الصحابي بعناه ولم يبين صورة نهى النبي صلى الله عليه وسلم وان كان من الحديث أيضا وقوله يبيع الثمر أي على النخل مثلا وهو بالمشاة وفتح الميم الرطب بسكون الطاء وبالتمر أي بالمشاة فوق وسكون الميم قاله السيوطي على البخاري والكرم أي العنب واطلاق الكرم عليه مكره لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسموا العنب كرمات الكرم الرجل المسلم رواه مسلم أي انما يستحق المشتق من الكرم الرجل المسلم وانظر وجه اطلاق ذلك مع النهي عنه اه من حاشية الطلوع على شرح شيخ الاسلام ولعل هذا الصحابي لم يستحضر صيغ النهي ولعل صيغة النهي عن النجش هي الاربعين ولا تناجشوا \* والمزبنة قال في شرح المنهج من الزبن وهو الدفع لكثرة الغبن فها فبريد المغبون دفعه والغبن خلافه فيتدافعان اه وقال في المختار والمزبنة بيع الرطب في رؤس النخل بالسر ونهى عن ذلك لانه يبيع مجازفة من غير كيل ولا وزن ورخص في العرايا (قوله وكلا زهري) أي وكقول أحمد ابن حنبل ان أصح الأسانيد الزهري الخ فهو معطوف على قوله كقول البخاري الخ زهري الخ قول اه من أبو اسحق بن راهويه والزهري هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري كما في شيخ الاسلام وهو المعبر عنه بابن شهاب الا أنهم يحافظون على ما قاله شيخهم (قوله عن أبيه) أي أي سالم وهو عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (قوله وكان سيرين) أي وكقول عمرو بن علي الفلاس أصح الأسانيد ابن سيرين الخ وابن سيرين هو أبو بكر محمد وسيرين اسم أبيه لا أمه وهو أعجمي (قوله عن علي) أي ابن أبي طاب كرم الله وجهه (قوله وكابراهيم) أي وكقول يحيى بن معين أصح الأسانيد ابراهيم الخ وأسقط قبل ابراهيم واحدا وهو سليمان بن مهران الاعمش عن ابراهيم الخ وعلمت من هذه البقار ان هذه أقوال والعبرة لانفيذ ذلك فكان الاولى ذكر عبارة غيبة لذلك كما صنع شيخ الاسلام في شرحه وبقي أقوال أخر داخلية تحت الكاف وذكر منها في متن الالفة خامسا (قوله الخ) نسبة الى تنفع بفتح حين قبيلة من اليمن (قوله ودون ذلك) أي الرتبة العليا التي يقع فيها خلاف على أقوال (قوله كرواية) أي رجال رواية الخ ليسكون مثلا للسند وانظر هل هذه أقوال ظهير ما سبق في العليا وهو الزهر أولو راجع (قوله عن جده) أي جديريد وقوله عن أبيه أي عن أبي جده وقوله أي موسى علقب ببيان لأبيه وهو الاشعري رضي الله عنه (قوله ودونهما) أي دون هذه المرتبة وهي الوسطى والتي قبها (قوله فان الجميع) علة للراتب الثلاثة بملاحظة قوله الآن الخ (قوله من الصفات المرجحة) وهي الانصال والعدالة والضبط وعدم الشذوذ وعدم العلة اه من حاشية العلامة العدوي ومثله يقال في قوله الآتي لان الصفات الخ (قوله انما قدم الخ) كان الاولى تقديم هذا على قوله فن الرتب الخ لانه يتعاقب بتن الخ كما لا يخفى (قوله على شرط الشيخين) أي رجالهم كما سبق والمراد ما كان فيهما أو في أحدهما ليطابق

وأحمد عن الشافعي  
لاتفاق أصحاب الحديث  
على أن أجل من روى  
عن مالك الشافعي وعنه  
أحمد لم يقع من ذلك  
في مسند أحمد على سعة  
الحديث واحد قال  
الإمام أحمد حدثنا  
الشافعي قال حدثنا  
مالك عن نافع عن ابن  
عمر أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال لا يبيع  
بعضكم على بيع بعض  
الحديث وكلا زهري عن  
سالم عن أبيه وكان  
سيرين عن عبيدة بفتح  
العين ابن عمرو عن علي  
وكابراهيم النخعي عن  
علقمة عن ابن مسعود  
ودون ذلك في الرتبة  
كرواية بريد بضم  
الموحدة وبالراء مصغرا  
ابن عبد الله بن أبي بردة  
عن أبيه عن جده عن  
أبيه أي موسى وكعهاد  
ابن سامة عن ثابت عن  
أنس ودونهما في الرتبة  
كسهيل بن أبي صالح  
عن أبيه عن أبي هريرة  
وكالعلاء بن عبد الرحمن  
عن أبيه عن أبي هريرة  
فان الجميع شملهم اسم  
العدالة والضبط الا ان  
في المرتبة الاولى من  
الصفات المرجحة ما  
يقضي بتقديم روايتهم  
على التي تليها وفي التي تليها من قوة الضبط ما يقتضي تقديمها على التالية انما قدم ما كان على شرط الشيخين



كتايبهما بالقبول  
واختلاف بعضهم في  
أيها أرجح وقد صرح  
الجمهور بتقديم صحيح  
البخارى في الصحة  
لان الصفات التي تدور  
عليها الصحة في كتاب  
البخارى آتم منها في مسلم  
وأسدو شرطه فيها أقوى  
وأشد أمار جحانه من  
حيث الاتصال فلا أن  
شرطه أن يكون الراوى  
قائما ثبت لقاءه من روى  
عنه ولو مرة ومسلم  
اكتفى بطلاق المعاصرة  
وأما رجحانه من حيث  
العدالة والضبط فلا أن  
الرجال الذين تكلم فيهم  
من الرجال مسلم أكثر  
عددا من الرجال الذين  
تكلم فيهم من رجال  
البخارى مع أن  
البخارى لم يكثر من  
إخراج حديثهم بل غالبهم  
من شيوخة الذين أخذ  
عنهم ومارس حديثهم  
بخلاف مسلم في الأمرين  
وأما رجحانه من حيث  
الشدوذ والاعلال  
فلان ما اتقده على رجال  
البخارى أقل عددا مما  
اتقده على مسلم هذا مع  
اتفاق العلماء على أن  
البخارى كان أجل من  
مسلم في العلوم وأعرف  
بصناعة الحديث وأن

التعليل وهذه العبارة غير السابقة (قوله لاتفاق الخ) أى تلقينا تاما بحيث لا يحتاج الى تفتيش عنه بخلاف  
غيرهما (قوله واختلاف) بالجر عطفًا على قوله لاتفاق لانه من تمام العلة (قوله في أيهما) أى في جواب  
هذا الاستفهام (قوله بتقديم صحيح البخارى) والمراد ما أسنده فيه لتخرج التراجم والتعليق  
والتابعات والشواهد بخلاف غيره من بقية كتبه كالتاريخ وكذا يقال في قوله صحيح مسلم (قوله  
في الصحة) متعلق بتقديم (قوله أسد) بالسین المهملة وعطفه على آتم تفسير (قوله وأشد) تفسير لا قوى  
ويبدو بين أسد الجناس المصحف ويسمى عندهم جناسا لاحقا لتباعد مخرج الحرفين وقوله فيها أى  
الصحة وعبارة شيخ الاسلام ولان اشتراطه في الصحة الخ (قوله أمار جحانه الخ) تفصيل لقوله لان  
الصفات الخ (قوله اتاه من روى عنه) أى في المضعف خاصة كان يقال عن فلان فيحمل على الاتصال عند  
البخارى اذا تحقق اللقي والاجتماع بخلاف مسلم فانه يكتفى بالمعاصرة وامكان اللقي العادى فالخلاف عندهما في  
المضعف فقط واشترط البخارى اللقي انما هو باعتبار ما فهم من سياقه لا انه صرح به ومثال المضعف أن  
يقول البخارى حدثنا أصبغ عن ابن وهب عن مالك عن نافع عن ابن عمر فلا يحكم البخارى على هذا  
بالاتصال الا اذا ثبت أن أصبغ التقي بابن وهب وابن وهب بمالك ومالك بنافع ونافع بن عمر ومسلم يكتفى  
بالمعاصرة فشرط البخارى أخص وخرج بالمضعف ما كان بصيغة حدثني وأخبرني فلا خلاف فيه لعدم  
إيهامه اه من حواشي الاقنية (قوله يعلق المعاصرة) أى المعاصرة المطلقة عن تحقق اللقي لكن يزداد  
امكان اللقي عادة (قوله أكثر عدد الخ) فالمتكلم فيهم بالمضعف من رجال مسلم مائة وستون ومن  
رجال البخارى ثمانون كما ذكره ابن حجر في شرحه على الاربعين والجوى هنا (قوله لم يكثر من إخراج  
الخ) أى بل الغالب أنه انما يخرج لهم في الاستشهاد والتراجم كما في حجج (قوله من إخراج حديثهم) أى  
ذكره (قوله بل غالبهم الخ) عبارة ابن حجر في شرح الاربعين بهذا التعبير وأيضا أكثرهم شيوخه  
الذين هو أعرف بهم من كونه لتقيمهم وخبرهم وخبر حديثهم وأما المتكلم فيهم في مسلم فأكثرهم من  
المتقدمين الذين لم يخبرهم اه فالمراد بالأمرين أكثر مسلم من حديث المتكلم فيهم وانهم ليسوا من  
شيوخه بل كانوا من المتقدمين الذين لم يخبر حديثهم (قوله ومارس حديثهم) أى اختبره كما يؤخرون ابن  
حجر (قوله ما اتقده) أى الأحاديث التي اتقده الخ وعبارة الجوى فلا أن ما اتقده على البخارى نحو  
ثمانين حديثا وما اتقده على مسلم نحو مائة وثلاثين حديثا اه (قوله على مسلم) أى رجاله (قوله في العلوم)  
أى من حديث وقعه وأصول وتاريخ وغير ذلك (قوله وأن مساهما الخ) عطف بيان على أن البخارى كان  
أجل الخ عن بنت عامة على العلوم والتأليف من روى عن الشيخ شريعة أو طريقة أو حقيقة أو غيرها من العلوم  
أى وشأن الشيخ أن يكون أعلم من تأليفه وقوله حتى قال الدارقطني الخ تفريع على الاعامية والتأليفية أما  
تفرعه على التأليفية فظاهر وأما تفرعه على الاجلية والاعرفية فلكونه مشلااضاع على تكييفه واستفاد  
منها به اصابه اماما (قوله ما راح مسلم ولا جاء) يطلق الرواح على الذهاب في الغدو وهو المراد هنا لاجل  
قوله ولا جاء والمعنى لاذهب مسلم ولا جاء هذا هو المراد باعتبار الاصل والافهول لأن كناية عن التصرف  
اه عدوى على شيخ الاسلام ولعل ما ذكرناه الاصل يعنى وان كان غير شائع وهو موافق لحديث الجمعة  
من راح في الساعة الاولى فكأنما قرب بدنة والافقد قال في المختار والرواح ضد الصباح وهو اسم الوقت  
من زوال الشمس الى الليل وهو أيضا مصدر راح بروح ضد غدا يغدو وسرحت الماشية بالغداة وراحت  
بالعشى تروح روحا أى رجعت اه وعلى هذا حديث تغدو خصاصا وتروح بطائنا أى ترجع وقال  
بعضهم في معنى العبارة السابقة انه كناية عن كونه عيلة على البخارى (قوله وقيل هما سواء  
وقيل بالوقف) انظر جواب أصحاب هذين القوانين عن "تعليل باشتراط البخارى الاجتماع دون

مساهماته يذمه ولم يزل يستفيد منه ويتبع أثره حتى قال امارضنى لولا لبخارى راح مسلم ولا جاء وقيل هما سواء وقيل بالوقف

الاكتفاء بإمكان التقي اه وبق قول رابع للغار بذكره الجوى وهو فى متن الالفية وهو تقديم صحيح...  
وأشاره قول القائل

قالوا المسلم فضل \* قلت البخارى أعلى \* قالوا المكر فيه \* قلت المكرر أحلى ٧

(قوله فائدة الخ) اعلم ان القاعدة فى قولهم هذا حديث صحيح أو ضعيف الصحة والضعف بحسب الظاهر أى فيما يظهر لهم نسبتة الى النبي ﷺ وليس المقصود القطع بصحته وضعفه فى نفس الامر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة والضبط والصدق على غيره والقطع انما يستفاد من المتواتر أو بما احتف بالقرآن وهذه القاعدة متفق عليها بين العلماء فى الاحاديث التى لم توجد فى الصحيحين ولا فى أحدهما أما ما وجد فيهما أو فى أحدهما ولم يكن متواترا فاختلف فيه على قولين فقال ابن الصلاح يقطع بالصحة فيما أسنده أو أسنده أحدهما دون المعلق وقال غيره لا يقع بالصحة بل هى مظنونة فيكون ماذكره فى هذه الفائدة كالمستثنى من القاعدة السابقة فى ذكرها تحرير لل مقام (واعلم) أن ماذكره فى هذه الفائدة يحسن أن يكون جواب سؤال نشأ من قوله سابقا يقدم ما كان على شرط الشيخين أو شرط أحدهما على ما كان على شرط غيرهما وحاصله أن يقال (٢) لم يذكروا أن العدد عند واحد منهما فيقال فى السؤال أيرتقى صحيحهما عند أخبار الأحاد لرفعتهما وجلاتهما وتحريرهما فى الصحيح أم لا فاجاب بما ذكر فيها من القولين (قوله والقاضى أبو الطيب) فى نسخة قبله والقاضى أبو حامد (قوله الى القطع الخ) متعاقب بجزم قال بمعنى الباء أو باقية على بابها لكن ضمن جزم معنى ذهب فالمعنى جزموا بالقطع أو ذهبوا الى القطع وهذا هو التضمن النحوى وهو سماعى ويصح أن يكون بيانها وهو أن يكون الكلام على تقدير حال تعدى بذلك الحرف أى ذهبوا جازمين الخ وهو قياسى كما بينوها فى قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره (قوله بما أسنده) على حذف مضاف أى بصحة ما أسنده (قوله لتبقى الأمة الخ) تعليل للجزم بالقطع والحق أنه لا ينتج المدعى لانه لا يخص الصحيحين فقد تلقت الأمة الكتب الستة بالقبول وحينئذ يكون الحق أن أحاديث الصحيحين تفيد الظن القوى الذى هو القول الثانى وتبقى الأمة بالقبول انما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه وتوجد فيه شروط الصحيح ولا يلزم من اجتماع الأمة على العمل بما فيهما اجابهم على القطع أنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم (قوله المعصومة فى اجاعها) هذا الظرف متعلق بالمعصومة أى معصومة من الخطأ فى اجاعها لا فى غيره من أفعالها أو أقوالها التى لم تجمع عليها وصلة الاجاع محذوفة أى اجاعها على وجوب العمل بما فيهما وقوله خبر لتعليل لقوله المعصومة الواقع صفة للأمة (فان قلت) قوله المعصومة وصف وهو من قبيل التصور والدليل انما هو على التصديقات فاجواب أن يقال انه تعاليل لمحذوف والتقدير وانما وصفت بالمعصومة خبر الخ وتلقى مصدر مضاف للفاعل ومفعوله لذلك فلا دم فيه زائد لتقوية المصدر واسم الإشارة المجرور باللام عائد على ما أسندها بالقبول متعلق بتلقى (قوله فى اجاعها) قولها كان أو سكوتيا قال المحلى فى تصوير الثانى بان يقول بعض المجتهدين حكما ويسكت الباقيون عنه بعد العلم به الخ قال سم قوله بان يقول الخ اظاهر أن منه أيضا أن يفعل بعضهم فعلا يبدل على الجواز ويتمتع من فعل امتناعا يبدل على الامتناع ويسكت الباقيون بعد العلم الخ ومن القول جوابه عن السؤال عن حكم وسكمه اذا كان حكما أو معنى الفعل الإشارة الى الحكم وكتابته اه (قوله خبر لا يجتمع أمتى على ضلالة) رواه فى الجامع الصغير بلفظ ان الله لا يجتمع أمتى على ضلالة ويدانه على الجماعة من شد شذ الى النار (ت) عن ابن عمر \* قال المناوى فى شرحه عليه (ان الله لا يجتمع أمتى) أى علماءهم (على ضلالة) لان العامة عنها تأخذ دينها واليهاتفزغ فى النوازل فافتضت الحكمة حفظها (و بد الله على

(فائدة) ما أخرجه  
الشيخان أو أحدهما  
اختلف هل يقطع له  
بالصحة أو هى مظنونة  
فجزم الجيدى وابن طاهر  
والاستاذ أبو اسحق  
والشيخ أبو حامد  
والقاضى أبو الطيب  
وتلميذه الشيخ أبو  
اسحق الشيرازى  
والسرخسى من الخفية  
والقاضى عبد الوهاب  
من المالكية وكثيرون  
وصححه ابن الصلاح  
الى القطع بما أسنده  
لتبقى الأمة المعصومة  
فى اجاعها خبر  
لا يجتمع أمتى على  
ضلالة لذلك بالقبول

٢ قوله لم يذكروا  
كذا بالأصل وانظر  
ما معناه هـ

(٧) قوله قالوا المسلم الخ انظر هذا الدليل فأنعكس المدعى اه مصححه

الجماعة) كناية عن الحفظ أى الجماعة المتفقهة فى الدين (من شذ) أى انفرد عن الجماعة (شذ الى النار) أى الى ما يوجب دخوله النار فاهل السنة هم الفرقة الناجية (تعن ابن عمر) بن الخطاب باسناد رجاله ثقات لكن فيه اضطراب ورواه فى الجامع المذكور بلفظ آخر فقال ان الله قد أجاز ابنى ان تجتمع على ضلالة قال شارحه المذكور (ضلالة) أى محرم ومن ثم كان اجابهم حجة قاطعة فان تنازعوا فى شئ\* ردوه الى الله ورسوله أما وقوع الضلالة من جماعة منهم فهو ممكن بل واقع (ابن أبى عاصم عن أنس) غريب ضعف لكن له شاهد بلفظه ولا يخفى أن تلك القطعية انما هى بحسب المدن فقط لا بحسب مع الدلالة (قوله فهذا يفيد علما نظريا الخ) اسم الاشارة راجع لقوله لنلقى الامة فهو المشار اليه وكان الميل للضمير وعدل عنه اشارة الى تعيينه وتميزه - كانه محسوس وضمير يفيد التلقى أيضا وعلما نظريا أى بالصحة ومعنى العلم بالصحة القطع بها الذى هو المدعى وهذه دعوى لا تحصل الا بياسين ذكر الشارح من أولها كبراه وحذف صغرها ونتيجته وحذف الثانى بتمامه وأصل التركيب أن هذا التلقى ظن من هو أى ملائون من هو معصوم من الخطأ وظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ\* ينتج فهذا التلقى لا يخطئ\* ثم تجعل هذه النتيجة صغرى لكبرى مخنوفة هى ونتيجتها فيقال فى نظمه هذا التلقى لا يخطئ\* وكل ما كان كذلك فهو يفيد العلم ينتج هذا التلقى يفيد العلم والا فاداة اذا كانت نظرية يكون العلم نظريا فتم الدليل وانطبق على الدعوى (قوله ورجحه الخ) ويحجبون عن دليل الاولين بان اجاب الامة انما هو على وجوب العمل ولا يلزم منه الصحة وقوله لكن أشار لرده صاحب النخبة وعبارتها فان قيل انما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته ٧ منعناه وسند المنع انهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولولم يخرج الشيخان فلم يبق للحديث فى هذا مزية والاجماع حاصل على أن لها مزية فيما يرجع الى نفس الصحة انتهت بحرفها (قوله صوب) فعل ماض مبنى للجهول خبران وفى نسخة أصوب وفى أخرى صواب وهما أظهر وأرشق (قوله والحسن الخ) هذا هو القسم الثانى من الاقسام الاولى كما تقدم فى قوله وكل واحد أتى وحده\* والمراد الحسن لذاته كما ان المراد سابقا بالصحيح الصحيح لذاته وسيأتى الصحيح لغيره والحسن لغيره فى الشارح فالاقسام أربعة وسيأتى فى الفوائد فى نظم السيوطى أربعة أخرى الخ (قوله طرقا) جمع طريق\* قال فى الخلاصة وفعل لاسم رابعى بعد الخ الا انه أتى به على لغة تسكين المضموم تخفيفا وقد قرئ بهما فى نحو رسولهم (قوله أى رجال طرقة) الاضافة بيانية فان الطرق هى الرجال وقد أسقط الجوى لفظ طرق وعبارته أى ما عرف من جهة طرقة أى ما عرف رجاله المخرجون له وكل منهم مخرج خرج منه الحديث ودار عليه انتهت والمراد برجال طرقة هؤلاء النساء أو عبر به نظرا للغالب وليس الجمع فى قوله طرق مراد اذ ليس تعدد الطرق شرطا بل يكفي أن يكون من طريق واحد لان الكلام فى الحسن لذاته وانما يشترط التعدد فى الحسن لغيره كما يأتى فالخاصل أن الحسن لذاته الذى الكلام فيه لا يشترط فيه تعدد الطرق فلا يضر وجود التعدد فهو كقولهم لا تشترط السورة فى الصلاة لكن ان تعددت الطرق سمي أيضا صحيحا لغيره لكن من حيث التعدد كما يأتى فى الشرح (قوله بالخروج) بفتح الميم وسكون الخاء وفتح الراء اسم مكان لا مصدر ولا اسم زمان سمي بذلك لان كلام من الرجال الرواة محل خرج منه الحديث كما أشاره الطوخى وأما لمخرج التشديد\* وبالتخفيف اسم فاعل فهو ذاكر الرواية كالبخارى قال الطوخى ولا مانع أن يقرأ اسم فاعل الا انه كأنه اصطلاح (قوله وغدت) أى صارت ورجاله اسمها وبالعادة خبر أى مشتهرة بالعادة والاضبط الخ وقوله لا كما صحح عطف على هذا الخبر المقدر قال فى الخلاصة\* واعطف على اسم شبه فعل فعلا\* والتقدير لا شتهرت اشتها ررجال الصحيح ونص عبارة الجوى وغدت أى صارت رجاله أى مخرجوه مشتهرة بالعادة والاضبط انتهت فيؤخذ منها ان غدت

فهذا يفيد علما نظريا  
لان ظن من هو  
معصوم من الخطأ  
لا يخطئ\* وقيل يفيد  
الظن فقط مالم يتواتر  
وعزاه النووى فى  
التقريب للاكثرين  
والحققين ورجحه لكن  
أشار لرده صاحب  
النخبة وكذا السيوطى  
فجزم بان القطع صواب  
والله أعلم (والحسن  
المعروف طرقا) بالنصب  
تمييز محمول عن نائب  
الفاعل أى المعروف  
طرقة أى رجال طرقة  
المعبر عنها عندهم  
بالمخرج

(وغدت رجاله) بالعدالة والضبط مشهورة وذلك كناية عن الاتصال المرسل والمنقطع والمعضل والمدلس بفتح اللام قبل أن يتبين تدليس لا يعرف مخرج الحديث منها وهذا معنى قول الخطابي الحسن ماعرف مخرجه واشتهرت رجاله ولما اعترض بأنه ليس في حده تمييز الحسن من الصحيح ولا من الضعيف وأجيب بأن المراد اشتهرت رجاله اشتهارا دون رجال الصحيح زاد ذلك الناظم في الحد لتلا يعترض عليه بقوله (لا كالصحيح اشتهرت) والمعنى وغدت رجاله مشهورة اشتهارا دون اشتهار رجال الصحيح

عاملة عمل كان واسمها رجاله وخبرها محذوف متعلق الجار تقديره مشهورة بالعدالة الخ واشتهرت فعل هاض معطوف على اسم الفاعل المحذوف الواقع خبر الغدت كما سبق وكان الاصل أن يجعل اسم غدت ضمير ارجعا للطرق لكنه عدل عنه وعبر فيه برجاله اشارة الى أن الطرق والرجال بمعنى واحد فيكون مفسر له ولضرورة النظم أيضا وكان عاياه أن يز يد بقيه الشروط الخمسة بأن يقول وليس ما ينفر دكل به شاذ ولا معلا كز اذ ذلك الجوى فجالة الشروط خمسة اتصال السند المعلوم من قوله المعروف مارقا والعدالة والضبط المعلومان من قوله وغدت رجاله وعدم الشذوذ والعدالة المعلومان من من عبارة الجوى وسيأتي في الشرح التدبيرة عليها تأمل (قوله وغدت رجاله بالعدالة والضبط) هكذا في النسخ وهو الصواب كما في الالفية وشرح الجوى وفي بعضها الاقتصار على قوله بالعدالة فيزاد والضبط فلا بد منه فالى هنا ثلاثة عشر وطوسيا في الاثنان الباقيان في قول الشارح بعد نحو ورقة ويزاد كل منهما الخ كما تقدم (قوله وغدت) لفظ غدت لاجل النظم ولذا لم تقع في الالفية ولا في كلام الخطابي والمراد بالاشتهار بهذين لازمه وهو الاتصاف بهما (قوله وذلك كناية الخ) كان الاولى تقديمه على قوله وغدت كما صنع الجوى وكما في شرح الالفية لشيخ الاسلام لان المشار اليه بلفظ ذلك معرفة الطرق التي هي الخارج وقوله كناية عن الاتصال أي عبارة عن اتصال سنده فقول المصنف المعروف طرقا بمعنى المنصل سنده والجمع غير مراد فيشمل خبر الواحد ولو في جميع الطبقات كما سبق وقوله اذ المرسل الخ تعليل محذوف أي خفرج بقوله المعروف طرقا معاده بما ذكر لان المرسل الخ ولم يذكر العلق لدخوله في المنقطع فظهر أن المرسل وما بعده من أوصاف الحديث لا السند (قوله والمدلس) أي وخرج الحديث المدلس أي الذي وقع التدليس في سنده وقوله قبل ان يتبين تدليس أي المدلس به الذي هو الراوى المسقط فالصدر بمعنى اسم المفعول أي قبل أن يتشخص وذلك يصدق بعدم معرفته رأسا وبمعرفة بدون تشخص بدليل قوله لا يعرف مخرج الخ وان تبين ذلك المستط بشخص وعينه فقد عرف مخرج الحديث فيكون في حكم المتصل وظهر من ذلك ان المراد بالمرسل وما بعده ما لا يشخص فيه المحذوف والاقتد عرف مخرجه (قوله مخرج الحديث منها) أي مخرج الحديث الكائن من أفرادها وجزئياتها وبهذا التقرير يندفع ما يقال كان الاولى ان يقول لا يعرف مخرجها أي الامور المتقدمة التي هي المرسل وما عطف عليه (قوله واشتهرت رجاله) عبر به تفننا (قوله وهذا معنى قول الخطابي الخ) اسم الاشارة راجع للذكور من الاتصال والشهرة وحاصله أن كلاما من الخطابي والترمذي وابن الجوزي عرف الحسن بتعريف فهي ثلاثة والناظم تبع الخطابي لكن زاد ما يدفع ما أورد عليه وسيأتي ان ابن الصلاح يحمل كلا على محمل الا انه لم يتعرض لكلام ابن الجوزي \* والخطابي نسبة الى جديده لانه الحافظ أبو سليمان حمد باسكان الميم ابن محمد بن ابراهيم بن الخطابي البستي الشافعي قاله شيخ الاسلام والبستي نسبة الى بستمدينة من بلاد كان (قوله ولما اعترض الخ) هكذا في النسخ الصحاح بلما وجوابها قوله زاد الخ وفي بعضها اسقاط لما ولا يظهر حينئذ ارتباط زاد الخ ووجه الاعتراض أن التعريف بدون الزيادة يكون غير مانع لدخول الصحيح والضعيف فيه (قوله ولا من الضعيف) المناسب اسقاطه لان الضعيف خرج بما ذكر قطعا أي الضعيف من حيث فقد العدالة والضبط ولعله لاحظ الضعيف لشذوذه وعلته نظر الكون الخطابي لم يذكر فقد الشذوذ والعدلة (قوله وأجيب) عطف على اعترض فهو من فعل الشرط (قوله دين رجال الصحيح) أي دون اشتهار رجال الخ كما في بعض النسخ كما ان الناظم اسقط مضافين في قوله كالصحيح أي كاشتهار رجال الصحيح كما اشار له الشارح في الحل (قوله بقوله) متعلق زاد وكان المناسب للناظم أن يز يد وفقا للشذوذ أو العلة القادحة لان وجود احدهما يمنع من الحسن كما يمنع من الصحة فيقتضي الضعف وحينئذ الضعيف بالشذوذ أو العلة القادحة وادعى الناظم وعلى الخطابي ولا بد فعه الا هذه الزيادة وأما الضعيف من حيث فقد

العدالة أو الضبط أو اتصال السند فلم يدخل في تعريف الخطابي والناظم (قوله وقال الترمذي) بكسر التاء والميم على المشهور وبالمعجمة نسبة إلى ترمذ مدينة بطرف جيحون نهر بلخ في العلل التي في آخر جامعته قاله شيخ الاسلام وقوله على المشهور أي من لغات ست فقد قال ابن حجر في شرح المشكاة مانعه الترمذي بثلاث الفوقية وبكسر الميم أو ضمها كلها مع اعجام الذال اه (قوله ما حاصله) أي كلاما حاصله الخ وفيه إشارة إلى جواز الرواية بالمعنى وإن لم يكن ما هنا حديثنا (قوله عندنا الخ) فيه إشارة إلى الجواب الآتي بقوله اصطلاحه (قوله ما سلم) أي حديث سلم الخ ولما شمل هذا ما كان بعض رواه سبي "الحفظ أو مستورا أو مدلسا بالعننة أو مختلط الكبر سنه شرط شرط آخر فقال و يروى من غير وجه أي بلفظه أو بمعناه ليترجح به أحد الاحتمالين لأن سبي "الحفظ مثلا" يحتمل أن يكون ضبط مرويه ويحتمل خلافا فاذا ورد مثل ما رواه من وجه آخر غلب على الظن أنه ضبط قاله شيخ الاسلام وقوله أيضا ومن متهم أي أي رواه متهم فالمعنى على عموم السلب ثم المراد بالكذب المنفي فيما ذكر الكذب عن عمد وإن كان الكذب عدم المطابقة للواقع على المذهب وأنت خير بأنه حيث أريد أي رواه من رواه لم يتهم بتعمد الكذب يفيد أنه لا يكون الاتصال الاسناد فلا يشمل المنقطع مع أنه إذا ورد من وجه آخر كان من أفراد الحسن لغيره وقوله شرط شرط آخر حاصله أن اشتراط ذلك الشرط انما هو للتقوية في غير الثقة والثقة متقو بذاته فليس ذلك الشرط إلا في غير الثقة وحينئذ فالمراد انما هو حديث غير الثقة وسبي "الحفظ قال الحافظ هو عبارة عن استوى غلطه واصابته والمختلط هو الذي تغير عقله (قوله ومن متهم) أي وسلم من رواه متهم أي بالكذب إن لم يظهر منه تعمده كما هو المنصرف اليه عند الإطلاق (قوله من غير وجه) أي أكثر من وجه وقل ذلك وجه ثان (قوله واعترض بافه لم يميز الحسن من الصحيح) أي وحينئذ يكون التعريف غير مانع ولم يجب الشارح عن الاعتراض وأجاب عنه شيخ الاسلام في شرح اللفية بجواب ثم أبطله فلذلك أعرض الشارح عنه وقوله من الصحيح أي لذاته فإن هذا التعريف للصحيح لغيره (قوله وبأن صنيعة في جامعته يخالفه) أي ثم بعد الاعتراض بعدم المنع يتوجه الاعتراض على الترمذي من حيث الجمع فيقال له كيف نشترط أن يروى الحسن من وجه آخر مع أننا قد رأينا لك قد حسنت بعض ما انفرد به رواه حيث تقول عقب الحديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وهذا الاعتراض الثاني هو الذي أجاب عنه صاحب النخبة كما قال الشارح فالتعريف الذي ذكره الترمذي انما هو للحسن لغيره (قوله صاحب النخبة) هو الحافظ بن حجر في شرح النخبة إلا أنه أجاب عن الاعتراض الثاني صريحا فانه لم يعترض إلا به وعن الاول لزوما إذ قال بعد الجواب وهذا التقرير يندفع عنه كثير من الاعتراضات هكذا ظهر لكن فيه أن نفس التعريف شامل للصواب أن قوله عنه أي عن الاعتراض الثاني ولا يكون هذا الاعتراض داخلا في قول صاحب النخبة كثير من الاعتراضات وإن كان جوابه سهلا وهو أنه على طريق المتقدمين من جواز التعريف بالأعم تأمل (قوله انما أحدهما يقول فيه حسن فقط) أي الذي يكون رواه به ضعيفا وبأني من وجه آخر بقى ما جاء من طريقين وكل منهما لم يصل إلى مرتبة رجال الصحيح ولم يبلغ إلى مرتبة الضعيف فهذا خارج عن الأقسام الآن يقال انه داخل في الاول ويراد بالصحة ما يشمل الصحة بالذات والصحة بالغير فتأمل (قوله لا الحسن مطلقا) أي لأنه حد الحسن مطلقا أي سواء اقتصر فيه على حسن أو زيد فيه غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه (قوله اما لعمومه) تعليل لقوله انما أحدهما أي لعموم الحسن فقط أي خفائه احتاج لتعريفه لكونه غامضا وذلك لا نلما كان في المعنى ضعيفا ووصف بالحسن حسن التعرض له من حيث ذلك (قوله أو لانه اصطلاح جديد) أي اصطلاح الترمذي على أن الضعيف إذا تقوى بطريق أخرى يقال له حسن وإن لم يكن أحد سبقه إلى ذلك فناسب تعريفه ولا يخفى أن ذاك أيضا مقتضى لعمومه

وقال الترمذي ما حاصله  
ان الحسن عندنا ما سلم  
من الشذوذ ومن متهم  
و يروى من غير وجه  
واعترض بأنه لم يميز  
الحسن من الصحيح  
وبأن صنيعة في جامعته  
يخالفه فقد حسن فيه  
بعض ما انفرد به رواه  
وأجاب عنه صاحب  
النخبة تبعا لغيره بأنه  
انما أحد ما يقول فيه  
حسن فقط لا الحسن  
مطلقا اما لعمومه أو  
لانه اصطلاح جديد له



فكان المناسب أن يجعله علة للعلة فيسقط منه حرف العطف (قوله وقال ابن الجوزي) وهو المافظ  
ابو الفرج ابن الجوزي في كتابه الموضوعات والعمال المتناهية قاله شيخ الاسلام وقوله الموضوعات الخ أي  
المسمى بذلك أي لكونه بين فيه الاحاديث الموضوعات وبين فيه علة الاحاديث ومعنى المتناهية أنها تناهت  
في الاستقصاء فلم تشذ عنها علة وكان حنبايا يحضر درسه عشر ون الفا وتاب على يديه خمسة عشر الفا  
وأوصى أي يسخن ماء غسله بزيادة الاقلام التي كان يكتب بها الحديث خصوصا ففعلوا ذلك وفضل منها شيء  
كثير (قوله هو مافيه ضعف) أي ذاتي أو نسي فهو شامل للحسن لذاته والحسن لغيره أما الحسن لذاته فهو  
ضعيف بالنسبة للصحيح وأما الحسن لغيره فهو ضعيف اصالة وانما جاء الحسن بماعضده فاحتمل الضعف  
اوجود العاضد ومعنى قر به أنه غير شديد الضعف ومعنى شدة ضعفه عدم تأثيره في الاحتجاج به وقوله محتمل  
بضم الميم الاولى وفتح الثانية أي مغفراي لم يؤثر في الاحتجاج وذكره بعد قريب تو كيدله (قوله  
واعترضه ابن دقيق العيد) سيأتي أن ابن الصلاح اعترضه أيضا وابن دقيق العيد كان مالكيًا واسمه محمد  
وتشنع وكان يؤلف للفرقيين أما أبوه فكان مالكيًا واسمه علي وسبب تسمية أبيه دقيق العيد أنه مريوم  
عيد وعليه طيلسان قليل كان دقيق عيد قلب به ولما مات دفن بقوص في الصعيد أما ابنه فبالقراقة (قوله  
بل قال هو مبهم) أي كل قول مبهم والغليل حرارة العطش والمراد لا يزال الحيرة على طريق الاستعارة (قوله  
لانه غير جامع لافراد الحسن في الاولين) فهو على الاول قاصر على الحسن لذاته وعلى الثاني على الحسن لغيره  
(قوله غير جامع الخ) اذ تعريف الخطابي لا يشمل الحسن لغيره وتعريف الترمذي لا يشمل الحسن لذاته  
(قوله أمعنت النظر) أي أكثرته كما يفيد القاموس والنظر التأمل وقوله في ذلك أي المذكور من مجموع  
الاقوال الثلاثة وقوله والبحث هو لغة التفتيش واصطلاح اثبات المحمولات للموضوعات بالدليل الآن المراد  
منه هنا المعنى اللغوي فيكون بمعنى مقابلة (قوله جاء ما بين أطراف الخ) هو حال من التاء في أمعنت أي  
حال كوني جامعاً أطراف كلامهم كأنه لاحظ أن التعريف الاول طرف من كلامه التعريف الثاني كذلك  
وان كلامهم مجموع الطرفين فاطلى الجمع على ما فوق الواحد وقوله ملاحظا حال ثانية مترادفه أو متداخلة  
وقوله مواقع جمع موقع وهي الاطراف فالتعريف الاول طرف من كلامهم وموقع لاستعمال الحسن  
لذاته أي محل وقوع استعمال الحسن لذاته والتعريف الثاني طرف من كلامهم وموقع لاستعمال  
الحسن لغيره فالاطراف والمواقع متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار (قوله أحدهما أي وهو المسمى  
بالحسن لغيره) كان ينبغي أن يقدم الكلام على الخطابي لوجوه منها أنه مقدم في الذكر ومنها  
أنه هو الحسن لذاته ومنها أن بعض أهل الحديث يسميه صحيحا وكان قوله أي وهو المسمى الخ من كلام  
الشارح بدليل أي التفسير يؤول إلى أن يكون كلام ابن الصلاح ما في اسناده الخ (قوله ما في اسناده مستور) المستور  
مجهول الحال وهو مثال لا قيد لان مثله سي الحفظ والمختلط لكبر سنه وغير ذلك قال الطوخي مانصه  
وعبارة السيوطي في شرح الفيته نقلا عن الحافظ وليس الحسن في التحقيق عند الترمذي مقصورا  
على رواية المستور كما فهمه ابن الصلاح بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالعاط  
أو الخطأ وحديث المختلط بعد اختلاطه والدلس اذا عنعن وما في اسناده انقطاع خفيف فكل ذلك  
عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي أن لا يكون فيه من يتهم بالكذب وأن لا يكون الاسناد شاذا  
وان يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعدا وليس كل ما في المرتبة على حد سواء بل بعضها  
أقوى من بعض قال وما يقوى هذا وبعضه أنه لم يتعرض لمشروطة اتصال الاسناد أصلا بل أطلق ذلك  
فهذا وصف كثيرا من الاحاديث المنقطعة بالحسن وذكر لكل من ذلك مثالا من كلامه اه من  
الشرح المذكور (قوله لم تتحقق أهليته) أي ولا عدم أهليته وهو وصف كاشف والفرق بين

وقال ابن الجوزي هو  
مافيه ضعف قريب  
محتمل واعترضه ابن  
دقيق العيد بانه ليس  
فيه ضبط القدر المحتمل  
من غيره فلم يحصل  
التعريف المميز للحقيقة  
وابن الصلاح لم  
يرتض شيئا من هذه  
الحدود الثلاثة بل قال  
هو مبهم لا بشي الغليل  
لانه غير جامع لافراد  
الحسن في الاولين  
ولعدم ضبط القدر  
المحتمل في الاخير ثم قال  
ما حاصله أمعنت النظر  
في ذلك والبحث جامعاً  
بين أطراف كلامهم  
ملاحظاً مواقع  
استعمالهم فانضح لي  
أن الحسن قسمان  
أحدهما أي وهو المسمى  
بالحسن لغيره ما في  
اسناده مستور لم تتحقق  
أهليته غير أنه ليس  
مغفلاً





وعلى هذا ينزل حد الترمذي \* وثانيهما أي وهو المسمى بالحسن لذاته ما اشتهر رواه بالصدق والامانة ولم تفصل في الحفظ والاتقان رتبة رجال الصحيح وعليه ينزل حد الخطابي قال ويزاد في كل منهما سلامته من التعليل والشذوذ ومن أن يكون منكرا وحاصله أن المرتضى في حد الحسن أنه ما اتصل بنقل عدل قل ضبطه غير شاذ ولا معلل والحسن يشارك الصحيح في العمل به والاحتجاج عند جميع الفقهاء كما فهمه العراقي من كلام الخطابي وعند أكثر العلماء من المحدثين وغيرهم وهو بقسميه ملحق في الاحتجاج باقسام الصحيح وإن لم يلحقه رتبة بل قال ابن الصلاح من أهل الحديث من لا يفرّد نوع الحسن ويجعله مندرجا في أنواع الصحيح لا يدرجه في أنواع ما يحتاج به وهو الطاهر من تصرفات الحاكم لكن من سماء صحيحا لا يكره أنه دون هذا الاختلاف في المعنى دون العبارة

الصفة الكاشفة واللازمة أن الكاشفة هي الموضحة لحقيقة موصوفها كقولنا الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله واللازمة هي الخارجة عن حقيقة الموصوف اللازمة كافي جاء الإنسان الكاتب بالقوة اه شبرامس على شرح الورقات للمحلي (قوله ولا كثير الخطأ) تفسير لقوله مغفلا ومناده أن قلة الخطأ أو المساواة فيه تجماع الحسن فهو قيد وقوله فيما يرويه مفاده أن كثرة الخطأ في غير ما يرويه لا تنقح في حصوله فهو قيد أيضا (قوله بالكذب فيه) أي فيما يرويه \* واعلم أنه متى تعلق الكذب بالانهاك فالمراد ما كان عن عمد (قوله ولا ينسب إلى مفسق آخر غير الكذب) أي غير نعمده مان كان ذا بدعة مثلامسقة وأفاد قوله آخر كما قال الطوخى أن الكذب في الحديث مفسق وإنما كان مفسقا لخبر من كذب على متهما فليتبوأ مقعده من النار وقوله ولا ينسب إلخ زائد على تعريف الترمذي فإن قوله واعتضد إلخ بمعنى قوله ويروى من غير وجه وما قبله بمعنى ما سلم إلخ الاقوال ولا ينسب إلخ اذ تقدم أن قوله ومن متهمة أي الكذب أي نعمده إلا أن يقال المعنى مثلا (قوله بتابع) سيأتي فريدا معناه في الشرح والاشاهد فكقول الصحيحين أوفعله والمراد هذان مثلا فذل ذلك روايته من طريق آخر (قوله ما اشتهر رواه) أي كل فرد من أفراد روايته \* ولزم من ذلك أن يكون اتصاله بسقط من اسناده راو (قوله والامانة) لا ينسب إلخ إلا أن الأمر واجب النواهي فالصدق من جلته فاستكتة التخصص بالذكر أنه الركن الأعظم في هذا الباب وهذا ما معناه بقوله فيما تقدم بالعدالة فتفنن الشارح في التعبير حيث يعبر تارة بالعدالة وتارة بالصدق والامانة (قوله لم تصل) بالباء كما في نسخ أي الراوي وفي أخرى بالياء أي كل واحد من روايته وعبارة غيره ما اشتهر روايته فالياء ظاهرة وعلى كل فالعبارة صادقة بعدم الوصول رأسا وبوصول الأعضاء دون الأعضاء \* لكن أراد به مطابق الضبط للشاهد لضبط الكتاب وضبط المصدر لقول الشارح فيما تقدم عطف على العدالة والضبط وزاد الاتقان الذي هو الأحكام لأنه لا يلزم من جود الحفظ وجوده مع أنه لا بد منه وأفاد أن عنده حفظا واتقانا (قوله ينزل) هكذا في نسخ هنا فيكون في التعبير تفنن وفي بعضها ينزل بهما وهي ظاهرة أي في كل من أحط به الترمذي قد ذكر قسما وترك الآخر اطهره ورده عنده وألذهوله عنه أو غيره كما في شيخ الإسلام (قوله في كل منهما سلامته من المعلل والشذوذ إلخ) لكن زيادة الثاني انما هي على الخطابي دون الترمذي لما من أن الترمذي ذكر السلامة من الشذوذ في تعريفه فالسلامة من العلة مريدة عليهما والسلامة من الشذوذ مريدة على الخطابي فالمراد زيادة مجموعهما (قوله ومن أن يكون منكرا) شرطا سادسا بناء على أن المسكر غير الشاذ لكن التحقيق أن المسكر من الشاذ فلا تزيد الشروط (قوله وحاصله) أي كلام ابن الصلاح مع الزيادة التي زادها وهذا من كلام شارحا (قوله أن المرتضى في حد الحسن) أي الحسن لذاته بدليل قيوده الثلاث الأولى (قوله قل ضبطه) بأن كان ضبطه غير تام وإذا كان كذلك كان له ذاته (قوله ولا معلل) سيأتي ما في التعبير به (قوله في العمل) أي لزومه أو طلبه وإباحته \* عطف الأمر على ما قبله على ما عطف (قوله والاحتجاج به) أي الاستدلال به سواء كان على خصم أولا على خلاف الضعفاء \* بل في المضائل إذا اشتد ضعفه ولا يخفى أن قوله الحسن أي الحديث الحسن أي ما كان حسنا لذاته غير بدليل ما بعده (قوله عند جميع الفقهاء) أي المجتهدين جمع ففيه وهو المجتهد (قوله وهو شبيه مدح إلخ) هذا نص في قوله يشارك الصحيح فكأن الأولى للعبير بالماء وقوله في الإحسان حاج أي والده \* كما سقى قضا كشافه وقوله وإن لم يباحقه أو لا حال وقوله بل حال اضرب انتقالا عن قوله ملحق به \* ومنه ثمانية كما قدمنا في نوعه للحسن بيان في قوله ويجعله تفسير وإيضاح لما قلناه (قوله اختلاف في المعنى دون العبارة) هكذا في النسخ وصوابه اختلاف في العبارة دون المعنى كما في عبارة

و يشارك الصحيح ايضا في تفاوت رتبة فأعلامه ما قبل بصحته كرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ومحمد بن اسحق عن عاصم بن عمر عن جابر والحسن لذاته المشهور رواه (٣٦) بالعدل والصدق اشتها رادون اشتها رجال الصحيح اذا جاءه من طرق أخرى

نحو طريقه من الطرق التي دونها صحته فان ساوتها او رجحتها اكتفى بمجيئه من طريق واحد وهذا هو الصحيح لغيره وما مر هو الصحيح لذاته مثاله حديث الترمذي من طريق محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة فان محمدا وان اشتهر بالصدق والصيانة وثقه بعضهم لذلك لم يكن متقنا حتى ضعفه بعضهم لسوء حفظه لحديثه حسن لذاته وبمتابعة محمد عليه في شيخه وهو ابو هريرة يرقى الى الصحة لغيره فقررناه جماعة غير ابي سلمة عن ابي هريرة والمتابعة قد يراد بها متابعة الشيخ وقد يراد بها متابعة شيخ الشيخ كما هو مقرر والحديث رواه الشيخان من طريق الاعرج عن ابي هريرة فهو صحيح لذاته من هذا الطريق صحيح لغيره من طريق محمد بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ومحمد بن اسحق عن عاصم بن عمر عن جابر والحسن لذاته المشهور رواه (٣٦) بالعدل والصدق اشتها رادون اشتها رجال الصحيح اذا جاءه من طرق أخرى

شيخ الاسلام أي فالخلاف لفظي اه (قوله بشارك) عطف على قوله والحسن بشارك الخ (قوله في تفاوت رتبة الخ) انظر هل ما عناه أقوال كما سبق أولا (قوله عن أبيه) أي شعيب (قوله والحسن لذاته) مبتدأ خبره اذا الخ وقوله المشهور الخ خبر مبتدأ محذوف والجمله معترضة (قوله من طرق أخرى) بصيغة الجمع كما هو معلوم من مقابلة بعده المراد بالجمع فيه ما فوق الواحد كما يؤخذ من الطوخي وقوله نحو طريقه صفة لا يدرى فهو بالجري أي ماثلة لطريقه في المعنى أو قرينة منها الا انها دونها اذا الاصل أن شبهه الشيء ودون قوله من الطرق اما بيان لنحو طريقه أو صفة ثانية اطرق ولو قال اذا جاءه من طرق أخرى أدنى من طريقه فهو صحيح لكان فيه اختصار مع الوضوح الا أنه تابع في ذلك لعبارة الألفية وشرحها وحاصل ما هنا أن الحسن لذاته ان قوى بما هو أدنى منه فلا بد من تعدد المقوى وأما ان كان المقوى مساو بالطريقه أو أرجح فتكفي طريقة واحدة مقوية وقوله صحته أي حكمت عليه بالصحة وهو بضمير الخطاب كافي ألفية المصطلح جواب اذا لكن الذي في الألفية لضرورة النظم فيصح أن يقرأ هنا بالضمير للطرق أي أفادته الصحة تأمل (قوله وهذا هو الصحيح لغيره) الاشارة للقسمين وهما مجيئه من طرق أخرى أو من طريق أخرى فقط (قوله وما مر) أي في كلام النائم (قوله ساه) أي الصحيح لغيره وانظر هل الذين رووا عن أبي هريرة غير محمد بن عمرو ومثله أو أرجح فيكون تعدده حاصلا غير مقصود أو أدنى فلا بد منه ثم ظهر أن من روى عنه الشيخان وهو عبد الرحمن بن هرمز الاعرج أرجح من محمد بن عمرو وفصح مثالا لأرجح بالنظر اليه اذ قوله واه غير أبي سلمة عن أبي هريرة صادق بالاعرج وينظر هل الباقي مثل محمد أو دونه أو البعض والبعض فيكون مثالا لها أيضا ويحذر رأوا نظرا لرواية البخاري مقوية فانه يكون من الارجح فتأمل (قوله لولا أن أشق) أي خوف أن أشق فولا شرطها ثابت وجوابها منفي فقوله لأمرتهم أي أمر ايجاب والافامر النذب موجود (قوله والصيانة) عطف عام لانها بمعنى العدالة وخص الصدق بالذكر لانه الركن الاعظم كما سبق (قوله متابعة شيخ الشيخ) أي او من فوقه (قوله الاعرج) هو عبد الرحمن بن هرمز (قوله رأوا) أي اعتقدوا كراي الشافعي حل كذا والحكم أي الواقع من الحديثين واللام في الاسناد بمعنى على متعلقة بالحكم والاسناد هنا بمعنى السند ولو قال اذ قالوا هذا اسناد صحيح أو حسن فلا يلزم منه صحة لاحسن الحديث ولا عكسه كان أخصر وأظهر وأفيد الا أنه نبع شيخ الاسلام في التعبير كعادته وحاصله أن الاسناد قد يصح لثقة رجاله ولا يصح الحديث لشذوذا وعلة عكسه كحديث محمد السابق فان الحديث صحيح لمجيئه من طريق الاعرج دون الاسناد وكان الاولى للشارح أن يؤخر هذه المسئلة ويذكرها بعد الضعيف لان هذا الحكم لا يختص بالصحيح والحسن المتقدمين بل يجري في الضعيف أيضا كما قاله الزمخشري في نكتته (قوله أو الحسن) عطف على قوله بالصحة (قوله دون الحديث) أي دون الحكم الواقع من الحديث على الحديث بالصحة او الحسن (قوله كقولهم حديث صحيح الخ) مثال للنفى وكان عليه زيادة وعكسه بان يصح الحديث لمجيئه من طريق آخر كما افاده الطوخي وعبارته واعلم أنه لا تلام بين الاسنادين اذ قد يصح السند أو يحسن لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط دون المتن لشذوذا وعلة وقد لا يصح السند أو يصح المتن من طريق آخر اه ثم قال ايضا واعلم ان الكلام في هذه الأنواع كلها لا يخلو اما ان يكون صفة للاسناد او المتن او حكما على احدهما فالاول كالمعلق والمنقطع والمعضل والثاني كالرفوع والمقطوع والثالث الصحيح والحسن والضعيف فاذا وصفنا الاسناد بصفة تخصه كأن يقال نقطع مثلا لم ينظر الى الحديث اصلا بل تارة يكون

صحيحا

لذاته من هذا الطريق صحيح لغيره من طريق محمد بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ومحمد بن اسحق عن عاصم بن عمر عن جابر والحسن لذاته المشهور رواه (٣٦) بالعدل والصدق اشتها رادون اشتها رجال الصحيح اذا جاءه من طرق أخرى

حسن لذاته من طريقه بقطاع النظر عن جبره بغيره قال العراقي والتمثيل ليس بمطابق هذا الحديث بل بقيد كونه من رواية محمد بن عمرو (فوائد) الاولى رأوا الحكم للاسناد بالصحة دون الحكم على الحديث كقولهم اسناده صحيح أو الحسن كقولهم اسناده حسن



صحيحاً وتارة يكون حسناً وتارة يكون ضعيفاً وإذا وصفنا الحديث بصفة تخصه كأن يقال مرفوع لم ينظر إلى السند أصلاً بل سواء كان منقطعاً أم متصلاً أم غير ذلك اهـ (قوله لان الاسناد الخ) علة قوله رأوا أو لمقادير استفيد منه كما صرح به شيخ الاسلام أي فلا تلازم لان الخ (قوله قال ابن الصلاح الخ) تخصيص لعدم تلازم صحة السند والمتمن من الجانبين فهو في معنى الاستدراك فكان الاولى أن يقول لكن عدم التلازم ظاهر إذا صدر من غير مصنف معتمد وأما إذا صدر من مصنف معتمد لزم تلازم صحة السند والمتمن وصحة المتن والسند فاللازم من الجانبين اهـ (قوله المصنف) اسم فاعل والمعتد اسم مفعول وصلته بخنوفة أي العتد دعاه أي الذي يعتمد عليه المحدثون فدوله منهم أي المحدثين وقوله ولم يذ كر عطف تم مر أقواله أقصر وأوله له أي لمتن الحديث (قوله ولم يذ كر فيه) عطف عام على ما قبله من أقواله يشمل ما قبله من أقواله وأورسال مثلاً وكذا يقال في قوله الآتي والقادح (قوله فالظاهر الحكم له) أي عليه وهذا جواب إذا (قوله صحيح في نفسه) أي في ذات الحديث كما أنه صحيح في سنده فمن طاب من المصنفين وقال ان هذا صحيح الإسناد أو حسنه يجعل على صحة السند والمتمن فقوله قال ابن الصلاح الخ كالأستدراك على ما قبله فكان الاولى للشارح أن يقول لكن قال ابن الصلاح كما يعلم ذلك من من الألقبه وشرحها واللام في له بمعنى على مته من الخ لم أي الخ لم على متن الحديث (قوله والظاهر) إنما كان هو الظاهر نظراً إلى أن شغل من ذكرنا ما يطلقه بعد الفحص عن انتفاء القادح (قوله قال العراقي الخ) من تمام الاستدراك فالعاطف فيه مفرد فكأنه قال لكن قال ابن الصلاح ولست من قال العراقي ولعله عزاه لانه انشده في نفسه ارفع في ذلك على لصريح ليس تشد بل مثله الحسن بل قال الزركشي مثله الضعيف فإذا كان الاولى تأخير هذه الفائدة عن الضعيف لجر ما فيها به أيضاً (قوله ولم يغبه بضعف) أي أو وجبه كعله أو شذوذ وهو عطف تفسير على اقتصر (قوله فهو أيضاً) الظاهر أن أيضاً ما كيدلاً استفيد من كذلك اذ معناه كما أن الصحة كذلك بدليل انه لم يزل أيضاً في قوله صحيح في نفسه لان صحة الاسناد هي الوجه الأول من ان هذا أي كالأستدراك (قوله زاد السيوطي الخ) مقصوده من نقل كلام السيوطي ألفاظاً أو بعبارة أخرى على الألفاظ المتقدمة التي هي صحيح لذاته صحيح لغيره حسن لذاته حسن لغيره التي اثنان منها في المتن واثنان في الشرح أي فكما يقع التعبير بما سبق ينع التعبير بقولك هذا حديث جيد أو مجود أو صالح أو ثابت أي صالح للاحتجاج به والعمل فهذه الألفاظ الاربع تشتمل على صحيح والحسن ودائرة بينهما فقوله زاد أي على ما مر فالعلاقة له بما قبله في الفائدة فلو جعله فائدة مستقلة كان أطول (قوله وللقبول يطلقون الخ) أي وللقبول أو ان اللام بمعنى في أو تعاليلية أي لاجل القبول أو ذي القبول أي علة أو بلفظ أي المحدثون وجيداً أي هذا اللفظ وكذا ما بعده والصالح على حذف العاطف وقوله وهذه بين أي دائرة بين الخ وقوله وقرى بوا مشبهات من حسن كقولهم هذا يشبه أن تكون حسناً وقوله وهل يخص الخ بمزلة الاستدراك على قوله وهذه بين الخ والحسن بفتح السين وسكون النون وادغامه في النون لا ظم والباء داخلة على المقصور عليه (قوله راوى الصحيح) أي الثمرة راوى الخ أراد أنه زاد ذلك على نفسه أو غيره والمراد الراوى غير المجازي أي هو من يادته مقبولة اتفاقاً لان الصحابة كلهم عدول مثال ذلك صلاة الجاهلية قبل من صلاة الف. شخص وعشرين درجة فان ابن عمر زاد بسبع وعبارة شيخ الاسلام في شرح الألقية وتعرف بجميع الطرق والأجواب وزاد في الثنات من الصحابة مقبولة اتفاقاً وإسناد غيرهم بأن كانت من التابعين أو ممن بعدهم فالمعظم من الفقهاء والمحدثين والأصوليين على قبولها سواء كانت في المتن أم المعنى تعلق بها حكم شرعي ألا غيرت الحكم الثالث أم لا غيرت الأعراب أم لا علم اتحاد الجاهل لم لا كثر السالكون عنها أم لا وقيل لا تقبل الزيادة مطلقاً لا ممن رواه

لان الاسناد قد يصح  
لثقة رجاله ولا يصح  
الحديث لشذوذ أو علة  
(قال) ابن الصلاح غير  
أن المصنف المعتمد  
منهم إذا اقتصر على  
قوله صحيح الاسناد ولم  
يذكر له علة ولم يذ كر  
فيه فالظاهر الحكم له  
بانه صحيح في نفسه  
لان عدم العلة  
والقادح هو الاصل  
والظاهر (قال) العراقي  
وكذلك ان اقتصر  
على قوله حسن الاسناد  
ولم يعقبه بضعف فهو  
أيضاً محكوم له بالحسن  
زاد السيوطي في ألفيته  
مالفظه  
والقبول يطلقون  
جيداً  
والثابت الصالح  
والمجود  
وهذه بين الصحيح  
والحسن  
وقرى بوا مشبهات من  
حسن  
وهل يخص بالصحيح  
الثابت  
أو يشمل الحسن نزاع  
ثابت  
(الثانية) زيادة راوى  
الصحيح والحسن  
مقبولة اذ هي في حكم  
الحديث المستقل وهذا  
ان لم تناف روايته من لم يزد

يقع في كلام الترمذي  
 رغبه الجع من الصحة  
 والحسن في حديث  
 واحد وهو شكل  
 لقصور الحسن عن  
 الصحة فكيف  
 مع اثبات القصور  
 ونفيه (وأجاب ابن  
 الصلاح برجوعه الى  
 الاسناد بان يكون له  
 اسنادان أحدهما صحيح  
 والآخر حسن وبأن  
 معناه اللغوي دون  
 الاصطلاحي وتعضه  
 ابن دقيق العيد في  
 الاول بالاحاديث الى  
 قيل فيها حسن صحيح  
 وايس لها الاخرج  
 واحد فقط وقع للترمذي  
 ذلك في مواضع كحديث  
 العلاء بن عبد الرحمن  
 عن أبيه عن أبي  
 هريرة اذا بقي نصف  
 شعبان فلا تصوموا قال  
 الترمذي حدث  
 حسن صحيح لا نعرفه  
 الا من هذا الوجه على  
 هذا اللفظ وفي الثاني  
 نازوم ان الضعيف وله  
 بلع الوضع اذا حسن  
 لفظه به حسن ولا قائل  
 به ثم أجاب هو أعني ابن  
 دقيق العيد بما حاصله  
 أن الصحيح لا يقصر  
 عن درجه الحسن

بافصلا من غيره لأن ترك الخطأ لها بعد ما دبره مع الجماعة لحديث واحد وذهب رباح  
 إلى على أكثرهم ونسبائها ثم ذكر نية الأقوال فارجع اليه ان شئت (قوله فان نافيت بان الخ)  
 مثاله أن يزاد في حديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا الخ نصف صاع بخلاف  
 رواية خمس وسمع للحوار عنهما ورواية جعلت لما الأرض مسجدا وظهر اوز مادة تر بها ظهورا (قوله  
 قال كان لاحدهما مرجح) كثر يعضط أو كثر عدد وجواب الشرط محذوف بقديره فهو الرابع  
 ويقال له انه قوط ومقابلته مرجوح ويقال له الشاذ مثال ذلك ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجة من  
 طريق ابن عدي عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلا توفي على عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا الا مولى له أعتقه الحديث وتابع ابن عيينة على وصلة ابن جريج وغيره  
 وخالفهم جاد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس قال أبو حاتم المحفوظ حديث  
 ابن عينة اه خماذين زيد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك رجح أبو حامد رواية من هم أكثر  
 عددا منه وعرف من هذا التصريح أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه وهذا هو المعتمد في  
 تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح اه من شرح السخبة ومثال الزيادة المغيرة للأعراب ما لوروي في حديث  
 ادعوا المجنوم ادعوا مخالطة المجنوم فزيادة مخالطة عبرت اعراب المجنوم وان لم تكن زيادة حكم ولا معنى  
 وكذلك ما تقدم في حديث الزكاة (قوله فالآخر شاذ) دليل جواب ان المحذوف والتقدير رجح ٢ معا  
 وهو المحفوظ الآخر شاذ (قوله في كلام الترمذي وغيره) ذكر الغير حتى لا يظن أن الجمع بين الوصفين  
 انما وقع في كلامه فقط فاخبر انه وقع في كلام غيره كعلي بن المديني ويعقوب بن شيبة اه بقاى (قوله  
 في حديث واحد) وقياسه واسناده واحد أيضا الا ان الكلام في الوقوع ولا يأتي فيه الجواب الاول من  
 الاربعة (قوله الفصور الخ) تعليل لقوله وهو مشكل (قوله اثبات القصور) اي بقولهم حسن ونفيه  
 أي بقولهم صحيح (قوله وأجاب ابن الصلاح الخ) هي أجوبة أربعة الاولان منها لابن الصلاح والثالث  
 لابن دقيق العيد والرابع لصاحب السجبة (قوله وان معناه الخ) هو الجواب الثاني وقوله اللغوي خبر  
 ان أي فالمراد حسن اللفظ فان ألفاظ النبي حسنة عذبة (قوله في الأول) اي الجواب (قوله وفي  
 الثاني) اي وتعبه في الجواب الثاني (قوله يلزوم ان الضعيف) اي الزام أن الضعيف اي للقاعدة  
 أن من قام به وصف يجب أن يشق له منه اسم (قوله اذا حسن لفظه) يأمل هذا التعليق فان ألفاظ  
 النبي صلى الله عليه وسلم كلها حسنة فكان الاولى اسقاطه (قوله انه حسن) خبر ان الاولى ولو اسقط  
 انه لكان أظهر (قوله ولا قائل به) اي من المحدثين اذا جروا على اصطلاحهم وأما اذا راعوا المعنى اللغوي  
 فهو صحيح في نفسه لكن لا ينبغي استعماله في عباراتهم لاقتضائه أن قائله أراد به اصلاحي المحدثين  
 قاله الشبرا ملسي (قوله أعني اسد في العيد) عبارة شيخ الاسلام ولأبي الفتح محمد بن أبي الين بن علي  
 ان وهذا التفسير المعروف بان دقيق العيد في كتابه الاقتراح في علم الحديث جواب عن الاشكال  
 بعنوده الجوابين السابقين كما مر اه بحروفه قال العلامة العدوي في حاشيته عليه لا يخفى أن ممدا  
 الذي هو أبو الفتح كان يؤلف للعريقتين المالكية والشافعية كما قاله المناوي وشرح قلعه من ابن  
 الحاجب الفرعي رهو دفون بمصر وأما على والده فقال الشيخ المناوي أيضا أن مالكي المذهب  
 وقرر الذهبي مذهب مالك والشافعي وهو مدفون بقوص وقال السدي لابي الفتح البقي محمد بن  
 علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة التشيرى المنفلوطي ثم الفاهري المالكي ثم الشافعي عرف بان  
 دقيق العيد واحد من ولي قضاء مصر واستمر في القضاء حتى مات في صفر سنة اثنين وستمائة ودفن  
 بالرافة ومولده في شعبان سنة خمس وعشرين وستمائة اه ونقدم سبب تلقيب والده دقيق العيد (قوله

ان وجود الدرجه العليا الخ التي يتحقق بها الصحة وقوله لا ينابى وجود الدنيا كالمصدق  
 أى التي يتحقق بها الحسن أى اذا قول هذا بهذا نجد هذا درجه عليا وذلك الدرجه دىامع أن كلام  
 الحسن والصحيح لا يتحقق الا بحفظ واتقان وعدالة وضبط الأما في الصحيح أزيد منها في الحسن  
 (قوله وهى الحفظ) عبارة شيخ الاسلام كالحفظ الخ (قوله لا تنابى الدنيا) أى الدرجه الدنيا  
 (قوله كالمصدق) أى وعدم التهمة بالكذب كما في شيخ الاسلام (قوله يصح كونه حسنا  
 باعتبارها) أى الدرجه الدنيا أى وصحيحا باعتبار العليا (قوله الافراد) جرح ورد فهو يفتح الهره  
 أى أنه لم يحى الامن طريق واحد (قوله أن يروى من غير وجه) أى من أكثر من طريق بخلاف  
 الصحيح فإنه يحتل أن يروى من وجه واحد وأن يروى من وجهين أى فالذى شرطه ابنه من وجهين  
 فيكون شاملا للصحيح لذاته وهو الذى يروى من وجه واحد والصحيح لغيره وهو الذى يروى من وجهين  
 (قوله ورده العراقى) أى تعقب ابن سيد الناس جواب ابن دقيق العيد (قوله اشترط ذلك) أى ان  
 يروى من غير وجه (قوله حيث لم يبلغ رتبة الصحيح) أفاد بذلك أن الحسن فسمان أى الحسن في  
 الاصطلاح قسم لم يبلغ رتبة الصحيح وهو الذى اشترط انسابه من طريقين ومسمى لم يشترط ذلك  
 وهو الذى بلغ رتبة الصحيح ولا يهم معايرة بينهما قوله بلغ رتبة كما يفيد المعطيل هذا الحسن هو  
 ذلك الصحيح بدليل قوله هذا حديث الخ (قوله عريب) سياتى رقل غريب اروى ربه (قوله  
 فلما ارتفع درجة الصحة) أى به ما لوجه الدلالة في ذلك أى لا ما ارتفع الى درجة الصحة وهو على  
 حذف الى واصافة درجة للبيان وقوله لفرديته هو روح التعال ولو قال لان ذلك العرايه اعما هي بالعمار  
 الفردية لكفاه في المقصود لكن يلزمه أنه لا فرق في صوره ايج عند الترمذى بين الحسن لذاته والصحيح  
 لذاته (قوله قد أجاب الخ) جوابه من جواب ابن الصلاح الاول للجواب ابن دقيق العيد وهذا  
 أقعد وأظهر (قوله عن أصل الاشكال) أى لاعتن تعقب ابن سيد الناس الدعاء كلام ابن دقيق العيد  
 كما صرح العرايه (قوله لا تفتى لا جرحه) أى في هذا الفن وايضاحه أن المجتهد كالترمذى بعد البحث الشايد  
 لم يدرك من أحوال راويه الا قول بعضهم فيه سدوق مثلا وقول بعضهم ثقته مثالا ولا يرجح عنده قول  
 واحد منهما فيقول حسن صحيح أى حسن عند قوم لان راويه عندهم صدوق صحيح أى لان  
 راويه عندهم ثقته وقوله تردد أئمة أى اختلافهم (قوله حسن باعتبار وصفه) أى وصفنا قوله كالمصدق  
 وقوله فيقال فيه حسن تقرير على التنى فهو لا يصفه بالا حد بل يصفه بالوصفين (قوله وغاياته ما فيه) أى  
 أقصى ما في قولهم حسن صحيح من الاشكال على هذا التوجيه بعد صحة الجواب المعنى ٩٧ هي واثمة له فية  
 فقوله لان حقه تعلل لقوله وغاياته ما فيه وقوله لان حقه أى الواجب حينئذ أن يقول حسن أو صحيح من  
 حيث تبين المراد (قوله وعليه الخ) أى ويبنى عليه أى واذا بيباع على هذا كبره له دخول الماء  
 المشعة بالشرطية وقوله فإى فى الحديث الذى الخ وحسن صحيح نائب فاعل قيل وانتمرضه الجواب  
 بان الحكم على الاسناد بالصحة لا يقضى به على المتن اذ قد يصح الاسناد بغير حاله ديباهم اتصاله ولا  
 مع المتن لشذوذ أو علة كما سبق وقوله فيه أى في وصفه أو شأنه أو من قبل معنى أطلق وى بمعنى على  
 (قوله لان الحزم أقوى من التردد) أى الحرم بالصحة أقوى من التردد فيها ومعه أنه التردد به قوة أى  
 باعتبار أحد الاحتمالين ونقض ذلك بان الترمذى يجمع بينهما في الحديث الى لا اختلاف في روايته قال  
 السيوطى ومن الاحوة عن الاشكال أنه طهر لى توجيهه ان آحارن أحدهم أن اراد حسن لذاته صحيح لغيره  
 أو المراد حسن باعتبار ما راده صحيح أى أنه أصبح ثبى في الباب (قوله) الترمذى فاعل فعل مخوف  
 يدل عليه ما راده والدريد حيث يحتمل التردد لان حيث لاتصاله الى سلك كما صرح به في شرح

صحيح حسن ولا شكس  
 وهذا موجود فى كلام  
 المتقدمين وتعقبه ابن  
 سيد الناس بأن الافراد  
 الصحيحة ليست حسنة  
 على رأى الترمذى  
 لاشترائه فى الحسن أن  
 يروى من غير وجه فلا  
 يصح أن يقال على  
 رايه كل صحيح  
 ورده العراقى بان  
 اشتراطه ذلك حدث لم  
 احررته الصحيح بدال  
 قوله فى واضع هذا  
 حديث حسن صحيح  
 عريب فلما ارتفع  
 درجه الصحة أئمة  
 العربا لفرديته وقد  
 أحابنى شرح الخ  
 بين أصل الاشكال  
 بان تردد أئمة الحديث  
 فى حال ناقلية المضى  
 لا جرحه أن لا يصفه باحد  
 الوصفين فيقال فيه  
 حسن باعتبار وصفه  
 عند قوم وصحيحا بتبنا  
 وجهه عند قوم وغايه  
 ما فيه أنه حذف  
 سرف التردد لان حقه  
 أن يقول حسن أو  
 صحيح أو لا يصفه  
 من حيث دون ما  
 فيه صحيح لان الحرم  
 أقوى من التردد وهذا  
 حيث التردد فان لم يحصل  
 تردد فى لى لوصف  
 اقول فيه مع فنذا

مع على الحديث يكون باعتبار ما دين احد معاصى ج علم آخره من ودينا ان يسل ١٠٠ من صحيح وروى

\*الضعيف\*

النخوبة (قوله اذا كان فردا) الضمير في كان للصحيح

(قوله وكل ما عن رتبة الحسن قصر) قال الجوى وكل ما أى وكل حديث عن رتبة الحسن وعن رتبة الصحة بالطريق الاولى وهو ظرف لقوله قصر أى منع قدم عليه لضرورة النظم فهو أى ما قصر عن الرتبة الحديث الضعيف ودخلت الفاء في خبر المبتدا لكونه من صيغ العموم اه بحر وفه وظاهر عبارته أن يقرأ قصر بضم القاف وكسر الصاد مبنيًا للمجهول وكثير بفتح الكاف وضم الثاء وحينئذ يكون فيه اسناد التوجيه قال العلامة التبتى في شرحه لمتن الكافى (هو) أى التوجيه (اختلاف حركة ما قبل) أى الحرف الواقع قبل (الروى المقيد بالسكون) أعنى الغير المتحرك سواء كانت تلك الحركة فتحة أو كسرة أو ضمة ثم قال قال ابن الصلاح واختلاف ذلك عيب وكان الخليل يرى الضمة فيه مع الكسرة جائزة وينكر معهما الفتحة الى آخر كلامه فليراجع اه وفي المختار قصر عن الشيء عجز عنه ولم يبلغه وبه دخل يقال قصر السهم عن الهدف وفي القاموس قصر ككرم فهو قصير وفي المصباح قصر الشيء بالضم قصر اوزان عنب خلاف طال فهو قصير اه وعلى هذين بصح قراءة قصر بضم الصاد وحينئذ يتنى عنه سناد التوجيه ويكون معنى قصر لم يصل الى بلوغ رتبة الحسن (قوله وهو أقساما كثير) أى كثيرا أقساما أى من جهة الاقسام فهو تمييز قدم على عامله وهو جازا اذا كان العامل متصرفا كما هنا وان كان قليلا اه جوى (قوله ماله لقب خاص) أى قسم له اسم خاص (قوله كالمضطرب والمقاوب) راجعان لعدم الضبط وأدخلت الكاف غير ما ذكر كالشاذ (قوله والموضوع والمنكر) يرجعان لعدم العدالة (قوله وفقد هذبها شيخ الاسلام فقال الخ) لكن لم ينقل الشارح عبارته برمتها فوقع منه بعض خلل فيها كما سيظهر (قوله ففاقد شرط قبول قسم) هذا نصف يت من متن الألفية فقال شارحها أى شرطه من شروط القبول (قوله الشامل للصحيح والحسن) أى القبول الشامل لقبول الصحيح وقبول الحسن ويصح أن يجعل القبول مصدرا بمعنى اسم المفعول أى المقبول الشامل للصحيح والحسن وان كان التثنية أى من شروط قبول المقبول (قوله اتصال السند الخ) قال البقاعى الشرط الاول من الستة يتنازع الصحيح والحسن فإكان في أعلاه فهو الصحيح وما كان في أدناه فهو الحسن والسادس مختص بالحسن والاربعة الباقية يشتركان فيهما (قوله والعاضد عند الاحتياج اليه) أى كان كان الراوى سىء الحفظ وهذا إنما هو في الحسن لغيره والظاهر أنه لا حاجة لهذا السادس بان يراد شروط الصحيح والحسن لذاته لان محرز ذلك السادس لا يخرج عن محرز ما تقدم (قوله يتفرع منها أقسام) أى فبالنظر لانتفاء انفراد اقسام واحد وصوره تسع وبالنظر لانتفاء اجتماعها يتفرع أقسام والحاصل أن الشروط ستة وتوافيقها تسعة وقول الشارح يتفرع منها أقسام أى من المنافيات تسعة أقسام وكل قسم تحته صور فاقسام التركيب ثمانية للتركيب من منافيين اثنين ست وثلاثون صورة وللتركيب من ثلاثة أربع وثمانون صورة وللتركيب من أربعة مائة وست وعشرون صورة وللتركيب من خمسة سبعون صورة وللتركيب من ستة ثمانون صورة وللتركيب من سبعة خمس عشرة صورة وللتركيب من ثمانية خمس صور وللتركيب من المنافيات التسع صورة واحدة وفسم الافراد الذى هو عدم التركيب صورة تسع فجملة الصور افراد اتركيبا ثلثمائة واحد وثمانون صورة ولا يخفى عليك كيفية استخراجها حرر ذلك المجدولى في رساله له تتعلق باقسام الضعيف على شرح شيخ الاسلام فالمراد بالانفراد عدم التركيب وبالاتحاد اجتماع التركيب (قوله ففاقد واحد منها الخ) فاقد مبتدأ وقسم خبره وتحته تسعة مبتدأ وخبر وقع صفة لقسم وفوله بالنظر متعلق بما تعلق به الطرف الواقع خبر المبتدأ أى تسعة كائنة تحته بالنظر وقوله المرسل والمنقطع والمعضل بدل من أقسام اذ هى ثلاثة ولم يذكر المعلق لدخوله اما فى المنقطع أو فى المعضل لانه لا يخرج عنهما وقوله الى قسمى معطوف على

اذا كان فردا لان كثرة الطرق تقوى (وكل ما عن رتبة الحسن) وأولى عن رتبة الصحيح (قصر) فهو الضعيف وهو اقسام أى أنواعا مندرجة تحته قال العراقى منها ماله لقب خاص كالمضطرب والمقاوب والموضوع والمنكر (كثير) جدا كما أشار له ابن الصلاح وقد هذبها شيخ الاسلام فقال \* ففاقد شرط قبول قسم \* أى شرط من شروط القبول الشامل للصحيح والحسن وهى ستة اتصال السند والعدالة والضبط وفقد السند وفقد العلة القاذحة والعاضد عند الاحتياج اليه وهى بالنظر لانتفاء انفرادا واجتماعا يتفرع منها أقسام ففاقد واحد منها قسم تحته تسعة بالنظر الى أقسام فاقد الاتصال المرسل والمنقطع والمعضل والى قسمى فاقد العدالة

قوله الى اقسام والضعيف والمجهول بدلان من قسمي فرجع فقد الاتصال الى ثلاثة وفقد العدالة الى قسمين  
فهذه خمسة تضم لفقد الاربعة الباقية التي هي فقد الضبط والشذوذ والعللة القادحة وفقد العاضد عند  
الاحتياج اليه نصير الجلة تسعة مرتبة هكذا مرسل منقطع معضل ضعيف مجهول عدم ضبط شذوذ علة  
عدم عاضد (قوله الضعيف والمجهول) المجهول من أفراد الضعيف فكان المناسب اسقاطه أو زيادة الاقسام  
تأمل (قوله وفاقد اثنين منها الاتصال) أي الذي يرجع الى ثلاثة اقسام وقوله مع أحد الخمسة أي التي ترجع  
الى ستة يجعل فقد العدالة قسمين الضعيف والمجهول فتضرب هذه الستة في اقسام فقد الاتصال نصير ثمانية  
عشر كما قاله الشارح فالمرسل يؤخذ مع الضعيف والمجهول ومع عدم الضبط ومع الشذوذ ومع العلة ومع  
عدم العاضد وهكذا المنقطع والمعضل يؤخذ كل منهما مع الكسب شيخ الاسلام عدها ستة وثلاثين وعلاها  
بعوله لانك اذا ضمنت الى كل واحد من التسعة كل واحد ما بعده بلغ ذلك أي  
ستون وثلاثين وبيانه انك تأخذ المرسل مع كل واحد من الثمانية بعده ثم تأخذ المنقطع مع كل واحد من السبعة  
بعده ثم تأخذ المعضل مع كل واحد من الستة بعده ثم تأخذ الضعيف مع كل واحد من الخمسة بعده ثم تأخذ  
المجهول مع كل واحد من الاربعة بعده ثم تأخذ فقد الضبط مع كل واحد من الثلاثة بعده ثم تأخذ الشذوذ مع  
كل من الاثنين بعده ثم تأخذ العلة مع الذي بعدها فالجلة ستة وثلاثون (قوله لانك اذا ضربت بهما) أي  
الضعيف والمجهول وقوله مع الاربعة الباقية أي مع ضرب الاربعة الباقية التي هي عدم الضبط والشذوذ  
والعلة وعدم العاضد وقوله في الثلاثة متعلق بضرب بهما مع ضرب الاربعة أي ضربت الستة في الثلاثة تأمل  
(قوله وضم واحدا الخ) ضم فعل أمر أي ضم أنت واحد ما فعوله وهو على حذف مضاف أي ضم فقد  
واحد خلاصته أن هذا القسم الثالث فقد ثلاثة من شروط القبول وقوله والآخر أي وسوى الآخر الذي  
معه وقوله فهو أي فاقد ثلاثة (قوله قسم ثالث تحت ستة وثلاثون) لانك اذا ضمنت الى اقسام فقد الاتصال  
أي المرسل والمنقطع والمعضل مع قسمي فقد العدالة وهما الضعيف والمجهول أي ضربت قسمي فقد العدالة  
في اقسام الاتصال تبلغ ستة فاضربها في الشذوذ والعللة الاثنين بعد قسمي الشذوذ وعلة أخرى تبلغ  
الجلة اثني عشر وقوله واليهما مع فقد الضبط الشذوذ وعلة أخرى فهذه ست صور وكذا قوله واليهما مع  
فقد العاضد فالجلة أربعة وعشرون وقوله وضممت أيضا إليها أي الى اقسام الاتصال مع قسمي فقد العدالة  
أي ضربت اقسام الاتصال فيها حصل ستة فاضربها في فقد الضبط وفقد العاضد فالجلة ستة وثلاثون وهذا  
معنى قوله حصل ذلك هذا حاصل ما في ذلك بایضاح فظهر من ذلك أنه لا تكرار في كلام الشارح أصلا كما لا يخفى  
على المتأمل وتفصيل ذلك أن تأخذ المرسل مع الضعيف أو مع المجهول أو تأخذ المنقطع مع الضعيف أو المجهول  
أو تأخذ المعضل مع الضعيف أو المجهول وضممت الى كل اثنين الشذوذ وعلة والعلة مرة حصل ثنتا عشرة  
صورة وقوله واليهما أي الى اقسام فقد الاتصال معطوف على قوله الى اقسام فقد الاتصال أي الى قسم من  
اقسام فقد الاتصال مع فقد الضبط بان تأخذ الارسل أو الاقطاع أو المعضل مع فقد الضبط وتضم اليهما  
الشذوذ والعلة يحصل ست صور وقوله واليهما مع فقد العاضد أي وضممت إليها أي الى اقسام فقد الاتصال  
أي الى قسم منها مع فقد العاضد الشذوذ وعلة والعلة أخرى وقوله وضممت اليها أيضا مع قسمي فقد  
العدالة فقد الضبط مرة وفقد العاضد أخرى بان تأخذ المرسل مع الضعيف أو المجهول أو المنقطع مع الضعيف  
أو مع المجهول أو تأخذ المعضل مع الضعيف أو مع المجهول وضممت لكل اثنين فقد الضبط أو فقد العاضد  
حصل ثنتا عشرة صورة متممة للستة والثلاثين مطابقة لمدهاء لكن جعلها شيخ الاسلام أربعة وعشرين  
وعلاها بتعديل آخر ينتجها وجعلها العراقي ثنتين وأربعين صورة كما قاله الجوى من غير أن ينقل علة (قوله)

الضعيف والمجهول وفاقد  
اثنين منها الاتصال مع  
أحد الخمسة الباقية  
قسم غير الاول ونحوه  
ثمانية عشر لاندراج  
الضعيف والمجهول تحت  
فقد العدالة لانك اذا  
ضربتها مع الاربعة  
الباقية في الثلاثة الداخلة  
تحت فقد الاتصال بلغ  
ذلك وضم واحد اسوى  
فقد الاتصال والآخر  
الذي معه فهو قسم ثالث  
تحت ستة وثلاثون  
لانك اذا ضمنت الى  
اقسام فقد الاتصال مع  
فقد العدالة واليهما مع  
الضبط واليهما مع فقد  
العاضد الشذوذ مرة  
والعلة أخرى وضممت  
اليها أيضا مع قسمي  
فقد العدالة فقد الضبط  
مرة وفقد العاضد  
أخرى حصل ذلك

بل وان ضمنت اليها) أى الى أقسام فقد الاتصال أى الى كل قسم منها اجتماع الشذوذ والعلة بان تأخذ  
الارسال أو الانقطاع أو العضل مع الشذوذ والعلة فإنه يحصل ثلاث صور أيضاً فهذا قسم رابع تحصل منه  
ثلاث صور خارج عن المدعى (قوله بالنظر الى مامر) معطوف بواو مقدرة على قوله ستة وثلاثون أى  
تحت ستة وثلاثون بالنظر الى قوله لانك اذا ضمنت الخ وتحت أربعة وثلاثون بالنظر الى مامر من عدد  
أقسام فقد الاتصال ثلاثة وقسمي فقد العدالة اثنين أيضاً ومنافيات الاربع الباقية التى هى فقد الضمما  
والشذوذ والعلة وفقد العاضد فهذه المنافيات التسع التى عبر عنها بقوله مامران نظر الى هذا التعليل الذى  
علل به الاربعه والثمانين وهى المطابقة لما قاله شيخ الاسلام فهو الصواب فى النقل عنه من حيث العدد  
والعلة (قوله لانك اذا ضمنت الى كل اثنين من التسعة كل واحد مما بعدهما بلغ ذلك) أى الاربعه والثمانين  
وبيانه أن تأخذ المرسل والمنقطع مع كل واحد من السبعة بعدهما ثم تأخذ المرسل والمعضل مع كل واحد من  
الستة بعدهما ثم تأخذ المرسل والضعيف مع كل من الخمسة بعدهما ثم تأخذ المرسل والمجهول مع كل من  
الاربعه بعدهما ثم تأخذ المرسل وفقد الضبط مع كل من الثلاثة بعدهما ثم تأخذ المرسل والشذوذ مع كل من  
الاثنين بعدهما ثم تأخذ المرسل والعلة مع الذى بعدهما فجمله الصور التى ابتدئ فيها بلفظ المرسل ثمانية  
وعشرون ثم تأخذ المنقطع والمعضل مع كل واحد من الستة بعدهما ثم تأخذ المنقطع والضعيف مع كل واحد  
من الخمسة بعدهما ثم تأخذ المنقطع والمجهول مع كل واحد من الاربعه بعدهما ثم تأخذ المنقطع وفقد الضبط  
مع كل واحد من الثلاثة بعدهما ثم تأخذ المنقطع والشذوذ مع الواحد الاخير وهو فقد العاضد فجمله الصور  
التي ابتدئ فيها بالمنقطع احدى وعشرون صوراً ثم تأخذ المعضل والضعيف مع كل واحد من الخمسة بعدهما  
ثم تأخذ المعضل والمجهول مع كل من الاربعه التى بعدهما ثم تأخذ المعضل وفقد الضبط مع كل من الثلاثة التى  
بعدها ثم تأخذ المعضل والشذوذ مع كل من الاثنين بعدهما ثم تأخذ المعضل والعلة مع واحد بعدهما فجمله  
الصور التى ابتدئ فيها بالمعضل خمس عشرة صورة ثم تأخذ الضعيف والمجهول مع كل من الاربعه التى  
تأخذ الضعيف والشذوذ مع الاثنين اللذين بعدهما ثم تأخذ الضعيف والعلة مع واحد بعدهما فجمله الصور التى  
ابتدئ فيها بالضعيف عشرة ثم تأخذ المجهول وفقد الضبط مع كل من الثلاثة بعدهما ثم تأخذ المجهول  
والشذوذ مع كل من الاثنين بعدهما ثم تأخذ المجهول والعلة مع واحد بعدهما فجمله الصور التى ابتدئ فيها  
بالمجهول ستة ثم تأخذ فقد الضبط والشذوذ مع الاثنين اللذين بعدهما ثم تأخذ فقد الضبط والعلة مع الذى  
بعدهما فجمله الصور التى ابتدئ فيها بفقد الضبط ثلاثة ببق صورة واحدة هى الشذوذ والعلة مع عدم  
العاضد فإذا جمعت الحاصل بلغ أربعة وثمانين (قوله لانك اذا ضمنت الى كل ثلاثة من التسعة كل واحد  
مما بعدهما بلغ ذلك) أى مائة وستة وعشرين الخ وبيانه أن تأخذ الاول والثاني والثالث والرابع  
كل واحد مما بقى من التسعة ثم تسقط الثالث وتأخذ الاول والثاني مع الرابع وتضمها الى كل واحد مما بقى من التسعة  
ثم تسقط الخامس وتأخذ الاول والثاني والسادس وتضمها الى كل واحد مما بقى من التسعة ثم تسقط  
السادس وتأخذ الاول والثاني والسابع وتضمها الى كل واحد مما بقى من التسعة ثم تسقط السابع وتأخذ  
الاول والثاني والثامن وتضمها الى التاسع فهذه احدى وعشرون صورة ثم تأخذ الاول والثالث والرابع  
وتضمها الكل واحداً مما بعدهما ثم الاول والثالث والخامس وتضمها الكل واحداً مما بعدهما ثم الاول والثالث  
والسادس وتضمها الكل واحداً مما بعدهما ثم الاول والثالث والسابع وتضمها الكل واحداً مما بعدهما ثم الاول  
والثالث والثامن وتضمها لما بعدهما فهذه خمس عشرة صورة ثم تأخذ الاول والرابع والخامس وتضمها الكل

بل وان ضمنت اليها  
أيضا اجتماع الشذوذ  
والعلة حصل ثلاثة أخرى  
بالنظر الى مامر أربعة  
وثلاثون لانك اذا  
ضمنت الى كل اثنين  
من التسعة كل واحد  
مما بعدهما بلغ ذلك



وهكذا تفعل الى آخر  
الشرط فخذنا فاقدر  
آخر ضمه الى فاقد  
الشرط الثلاثة السابقة  
وهو قسم رابع وتحت  
بالنظر لما صر مائة  
وستة عشر ون لانك  
اذا ضمت الى كل ثلاثة  
من التسعة كل واحد  
مما بعدها بلغ ذلك ثم  
ارتقى الى فاقد خمسة  
فصاعدا فاعمل الى  
انتهاك من الشرط  
الاول و بعد انتهاك  
منه ارجع لشرط غير  
مبدوء به أولا فهذا قسم  
سوى الاقسام السابقة  
ثم زد عليه فاقد شرط غير  
الذي قسمته لتلاي تكرور

ثم تم هذا العمل على هذا الذي ابتدأته كفاقد الشرط المسائي به كما تمت الاول ثم عد وهكذا الى أن ينتهي عملك وأشار ابن الصلاح الى كثرة الاقسام جدا بالنظر الى أنه يدخل تحت قافد كل من السنة أقسام كفاقد العدالة يدخل تحته الضعيف ككذب رايه أو بتهمة أو نفسقه أو ببدعته أو بجهالة عينه أو بجهالة حاله وذلك مع كثرة التعب فيه قليل الفائدة كما قال شيخنا يعني الحفاظ ابن حجر كغيره ثم أطال في بيان ذلك بما اتقده عليه في نقضه بما لا تحتمله هذه العجالة (فائدة) حيث قال أهل الحديث هذا حديث صحيح أو هذا حديث ضعيف فرادهم فيما ظهر لهم أو عملا نظاهر الاسناد لا القطع بصحته أو ضعفه في نفس الامر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة والضبط والصدق على غيره هذا هو الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم خلافا لمن قال ان خبر الواحد

أي و بعد انتهائك حالة كونك مبتدئا منه وقوله ارجع لشرط أي فقدته أي كما فعلت في فاقد اثنين أي فانك تأخذ أولا المرسل الذي هو الاول مع كل واحد مما بعده الى ان ينتهي ثم ترجع فتأخذ المنقطع وقوله فهذا قسم أي فرجوعك قسم سوى الاقسام السابقة أي السابقة في أعمالك لالسابقة في كلام الشارح وقوله ثم زد عليه فاقد شرط أي لانك تأخذ المنقطع مع كل واحد مما بعده ولا تأخذه مع المرسل لتلا يتكرر (قوله ثم تم هذا العمل) اشارة الى انك اذا فرغت من القسم الثاني الذي هو الاخذ من فاقد الشرط الثاني تنتقل للقسم الثالث الذي هو أخذك من الثالث الذي هو المعضل أي فتأخذ المعضل مع كل واحد مما بعده الى الآخر ثم تنتقل للرابع الذي هو الضعيف مع كل واحد مما بعده وهكذا (قوله ثم عد) أي فتأخذ من الثالث الى الآخر وقوله وهكذا أي بأن تأخذ من الرابع على حسب ما حل به المصنف \* ايضاح ذلك انك اذا ابتدأت بالمرسل الذي هو أول الاقسام وأخذته مع الثمانية بعده فاتركه وابتدى \* بالمنقطع وخذه مع السبعة بعده واتركه وابتدى \* بالمعضل وخذه مع الستة بعده واتركه وابتدى \* بالضعيف وخذه مع الخمسة بعده واتركه وابتدى \* بالمجهول وخذه مع الاربعة بعده وهكذا الى أن تتم الاقسام (قوله جدا) أي نهاية وبالمالقة قاله في الصباح أي كثرة جد (قوله أو بتهمة) أي بالكذب وقوله أو بنفسقه أي بغير بدعته فهذه ستة تدخل تحت فقد العدالة وفقد الاتصال يدخل تحته ثلاثة وفقد بقية الاربعة يدخل تحته أربعة فبالجدة ثلاثة عشر فلو اعتبرنا هذا الزاد الاقسام جدا وعلى هذا فيوجد لنا مركب من عشرة ومن احدى عشر ومن اثني عشر ومن ثلاثة عشر (قوله قليل الفائدة) أي عديم الفائدة أو أنها تشحيد الذهن وهي قليلة لانها لا ترجع لثمرة في الفن ولا برد أن فائدته تخصيص كل قسم منها بلقب اذ لم يلقب منها الا المرسل والمنقطع والمعضل والمعلل والشاذ والمضطرب والمقلوب والموضوع والمنكر (قوله ثم أطال) هو من كلام هذا الشارح والضمير لشيخ الاسلام فهو معطوف على قوله فقال الذي بعد قوله هذها وقوله بما اتقده متعلق ببيان وقوله بما لا تحتمله متعلق باتقده أو باطل (قوله فائدة) حاصل هذه الفائدة أن ما أخرجه الشيخان أو أحدهما هل هو مقطوع بصحته أو مظنونها وأما ما أخرجه غيرهما فهم مظنون الصحة وتقدم مضمونها (قوله فرادهم فيما ظهر لهم الخ) فقوله لا القطع بالرفع معطوف على محل فيما ظهر وسكت عن الحسن اما لشمول الصحيح له بان يراد به المقبول أولانه يعرف بالمقايضة اه من شرح الالفية لشيخ الاسلام (قوله في نفس الامر) أي في نفس ذلك الشيء فاذا قلت هذا الشيء ثابت في نفس الامر فالمراد في نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض وهو أعم من الوجود في خارج الاعيان عموما مطلقا فكل موجود في خارج الاعيان فهو موجود في نفس الامر كالباري عز وجل فانه موجود في خارج الاعيان بمعنى تمكن رؤيته فليست بمستحيلة وليس ككل موجود في نفس الامر موجودا في خارج الاعيان كالأحوال عند مثبتتها وكالامور الاعتبارية مثل الامكان والحدوث فلها ثبوت في نفسها اي بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض وليس لها وجود في خارج الاعيان لانها لا تمكن رؤيتها بل رؤيتها مستحيلة لان آلة الرؤية الوجود على ما هو معلوم وبين الوجود في الذهن وكل موجود في الخارج ونفس الامر عموم وخصوص من وجه تجتمع في نحو زيد الذي نعلمه وينفرد الوجود الخارجي والوجود في نفس الامر عن الوجود في الذهن في صفات المولى الوجودية التي لم تطلع عليها بحيث تتصورها في الجلالة وينفرد الوجود في الذهن عنهما في تصورك ايمان أبي جهل فإيمانها وجود في الذهن بذلك الاعتبار وليس له وجود فيها اه من حاشية العلامة العدوي على شرح الالفية لشيخ الاسلام (قوله هذا هو الصحيح) أي وحينئذ فيفيد خبر الواحد علما خلافا لمن قال ان خبر الواحد يفيد العلم فقوله خلافا الخ مقابل لهذا المقدر وهذا الخلاف في خبر الواحد الشامل للمشهور والعزير والغريب فيخرج عنه المنوثره فقط

(قوله) ولما فرغ من بيان الحكم على المتن والاسناد بانه صحيح أو حسن أو ضعيف أخذني: بان صفتها  
فقال) هذا الكلام يقتضي أن "صحيح والحسن والضعيف ليست أوصافا والوصف انما هو مرفوع مع  
اسمها أوصاف أيضا كما يصح الوصف المرفوع وغيره يصح الوصف بالصحيح والحسن والضعيف الا ان  
يقال هذه أوصاف عامة وما شرع فيه أوصاف خاصة فلما فرغ من ذكر الأوصاف العامة للمتن والسند  
أخذني ذكر الأوصاف الخاصة بأحد هما قال الطوخي فان المنصل والوصول من صفات الاسناد والمفطوع  
من أوصاف المتن فالكلام في هذه الأنواع كلها لا يخلو اما أن يكون صفة للاسناد أو المتن أو حكما على  
أحدهما فالأول كالمعلق والمنقطع والمعضل والثاني كالرفوع والمفطوع والثالث الصحيح والحسن  
والضعيف فاذا وصف الاسناد بصفة تخصه كان يقال مسقط مثلام ينظر الى الحديث أصلا بل تارة يكون  
صحيحا وتارة يكون حسنا وتارة يكون ضعيفا واذا وصف الحديث بصفة تخصه كان يقال مرفوع لم ينظر  
الى السند أصلا بل سواء كان منقطعاً أم معضلاً أم غير ذلك اهـ وقد تقدم ذلك وقوله على المتن والاسناد  
فيه مسامحة بالنظر للاسناد لان الناظم لم يذكر الحكم للاسناد بالصحة والحسن والضعف وانما ذكر

يوجب العلم الظاهر نعم  
ان أخرجه الشيخان  
أو أحدهما فاختر  
كثيرون كما حكاه  
البلقيني في محاسن  
الاصطلاح ومنهم ابن  
الصلاح رحمه الله القطع  
بصحته كما تقدم ولا  
يطلق على اسناد معين  
انه أصح الاسانيد  
طالما على الصحيح لان  
ما ثبت مراتب الصحيح  
مسترتب على تمكن  
الاسناد من شروط  
الصحة ويعسر الاطلاع  
على ارتفاع جمع رجال  
ترجوة واحدة الى أعلى  
صفات الكمال من سائر  
الوجوه قال الحاكم  
لا يمكن أن يقطع الحكم  
في أصح الاسانيد  
بصحابي واحد قال  
ابن الصلاح على ان  
جماعة من أئمة الحديث  
خاضوا غمرة ذلك  
فأضطرت أفعالهم  
بحسب اجتهادهم  
ففيل أصح الاسانيد  
مالك عن نافع عن ابن  
عمر وقيل غير ذلك كما  
قدمنا وما فرغ الناظم  
من بيان الحكم على المتن  
الاسناد بانه صحيح  
وحسن أو ضعف

أو فعلا أو تقريرا أو وصفا  
تصريحا أو حكما هو  
(المرفوع) سواء اتصل  
أسناده أم لا فدخل فيه  
المتصل والمرسل والمنقط  
والمعضل والمعلق دون  
الموقوف والمقطوع  
هذا هو المشهور وقال  
الخطيب هو ما أخبر فيه  
الصحابي عن قول  
الرسول ﷺ أو فعله  
فعليه لا تدخل مراسيل  
التابعين فمن بعدهم  
لكن قال الحافظ ابن  
حجر الظاهر أن كلام  
الخطيب خرج مخرج  
الغالب من أن ما يضاف  
إلى النبي صلى الله عليه  
وسلم إنما يضيفه  
الصحابي قال ابن الصلاح  
ومن جعل من أهل  
الحديث المرفوع في  
مقابلة المرسل أي كان  
يقول في حديث رفعه  
فلان وأرسله فلان فقد  
عنى بالمرفوع المتصل  
أي بالنبي ﷺ فهو  
مرفوع مخصوص للمصنف  
أن المرفوع أعم من  
المتصل وغيره قال شيخ  
الاسلام على أن بعضهم  
جری على هذا فقيده  
المرفوع بالاتصال (وما)  
أضيف (لتابع) قولا  
أو فعلا (هو المقطوع)  
حيث خلا ذلك عن  
قرينة الرفع والوقف وكالتابعي من دونه قاله الحافظ ابن حجر (فائدة) قال ابن الصلاح جمع المقطوع

الشارح في الفائدة الأولى حيث قال رأوا الحكم للاسناد بالصحة النسخ (قوله) أخذ في بيان صفاتهما أي  
إلى التوزيع فالرفوع والسند والموقوف والمقطوع والمرسل والمعضل من أوصاف المتن والمصل  
والموصول والتوصل من أوصاف السند يضح لك ذلك من كلام الشارح اه عذوى وفيه تأمل يعلم من  
عبارة الطوخي ثم تسميتها أوصافا لما هو باعتبار الأصل وقد صارت أسماء بعد فلا اعتراض عليه (قوله)  
رما أضيف اعلم أن النظم ذكر أولا المرفوع لأنه المقصود من هذا العلم وهو أضاف أعم من السند ولا بد  
من معرفة العام قبل معرفة الخاص وثني بالسند لأنه جمع الاسناد والمتمم ثم ثلث بالمتصل لأنه معرفة الطريق  
ولم يبق إلا هي لتقدم معرفة المتن خاصة على المركب منه ومن الطريق وقد خالف ابن الصلاح فإنه ذكر  
السند أولا لأنه جمع بين الطريق والغلبة وهي المتن فكان الاهتمام به أشد ثم قدم المتصل على المرفوع  
لأن معرفة الطريق قبل ما جعل الطريق لاجله ثم ذكر المرفوع لأنه الأصل ومناسبة تقديم المرفوع على  
المقطوع واضحة اه طوخي في حاشيته على شيخ الاسلام وسمى مرفوعا لارتفاع رتبته بإضافته إلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذا قدمه على غيره (قوله قوله الآن) تأكيده لفهم من قوله منا (قوله قوله) لا  
أفعلا) بأن يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا وقوله أو تقريرا كقولك أكل الضب  
على ما زلة النبي صلى الله عليه وسلم وذلك أنه أتى بالضب على مائته فلم يأكل منه وكان خالد بن الوليد  
رضي الله عنه يأكل معه فقال أهو حرام يا رسول الله فقال لا ولكنه لم يكن بارض قومي فأجذني أعافه  
فجره نال من على القصعة وكله والنبي صلى الله عليه وسلم ينظر إليه لئلا يكرهه الواقعة فيدفع لقلوبه  
\* وقوله أو صفة أي كأن يقال كان النبي صلى الله عليه وسلم أبيض اللون أو كحلر بعة ونحو ذلك  
وقوله أو حكما كقول الصحابي أمرنا أو نهينا أو أوجب أو حرم أو رخص لنا لظهور أن فاعله النبي ﷺ  
(قوله فدخل فيه المتصل) فيه نظر لأنه من صفات السند ويدخل فيه قول المصنفين قال رسول الله ﷺ  
(قوله دون الموقوف) وهو قول الصحابي أو فعله بما للرأي فيه مجال وقوله والمقطوع وهو قول التابعي أو  
فعله كذلك (قوله هذا هو المشهور) أي هذا القول وهو أنه كل ما أضيف إليه صلى الله عليه وسلم (قوله)  
وقال الخطيب قال شيخ الاسلام هو الحافظ أبو بكر أجدن على (قوله لا تدخل مراسيل التابعين فمن  
بعدهم) أي فإن كلامها لا يسمى مرفوعا على هذا القول (قوله فقد عني بالمرفوع المتصل) أي لم يعن مطلق  
مرفوع بل مرفوع مخصوص أي المتصل بالنبي ﷺ وفيه أن المرسل أيضا متصل بالنبي صلى الله عليه  
وسلم ويحتاج إلى العبارة أضمارا أي المتصل بسنده بالمصطفى أي بأن ذكر التابعي الصحابي وقوله فهو رفع  
مخصوص أي مرفوع مخصوص أو ذورفع مخصوص (قوله للمصنف) تعليل للنقيض بمخصوص (قوله فقد  
المرفوع بالاتصال) أي لا يسمى مرفوعا إلا إذا كان متصلا أي متصلا بسنده واعلم أن في قوله المرفوع  
مجار الأول أي ما يصير مرفوعا إذا لوصف بالرفع بعد تحقيق الاتصال ووجوده وقوله بالاتصال أي بذي  
الاتصال وهو المتصل

### المقطوع

(قوله وما أضيف لتابع قولا أو فعلا النسخ) قال الزركشي في النكت أدنال المقطوع في أنواع الحديث فيه  
نماح كبر فان أقوال التابعين ومذاهبهم لا تدخل طافي الحديث فكيف تكون نوعا منه قال نعم يجب هنا  
ما في الموقوف من أنه إذا كان ذلك لا مجال للاجتهاد فيه يكون في حكم المرفوع وبصرح ابن العربي  
وإدعى أنه مذهب مالك (قوله حيث خلا ذلك عن قرينة الرفع والوقف) أما إذا وجدت فيه قرينة الرفع  
فهو مرفوع حكما وإذا وجدت فيه قرينة الوقف يكون موقوفاً صدر عن اجتهاد منه بخلاف ما إذا لم تصدر  
عن اجتهاد فإنه لا يكون إلا من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وكالتابعي من دونه) قال ابن حجر ومن

المقاطيع والمقاطع وبهما عبر الخطيب قال ووجعت التعبير بالمقطوع عن المنقطع في كلام الشافعي والطبراني وغيرهما قال العراقي  
ووجدته أيضا في كلام الجبدي والدارقطني وأما البردعي فجعل المنقطع هو قول التابعي (والمسند) بفتح النون يقال لكتاب جمع فيه  
ما أسنده الصحابة أي روه وللإسناد كسند الشهاب ومسند الفردوس (٣٧) أي إسناد حديثها وللحديث الآتي

تعريفه هو المراد وفيه  
ثلاثة أقوال أحدها  
قول الحاكم أبي عبد  
الله هو (المصلح الإسناد  
من \* راويه حتى  
المصطفى) كإحدى  
مالك عن نافع عن ابن  
عمر عنه عليه السلام فهذا  
سند متصل (و) الحال  
أنه (لم يبين) أي لم ينقطع  
من بأن إذا بعد ومعنى  
بعدا تنقطع ورجع هذا  
القول الحافظ ابن حجر  
 وغيره وقال ابن عبد البر  
 المسند المرفوع فهما  
 مترادفان عنده قال في  
 شرح النخبة ويلزم  
 عليه أن يصدق على  
 المرسل والمعضل  
 المنقطع إذا كان مرفوعا  
 ولا قائل هو قال الخطيب  
 هو عند أهل الحديث  
 ما اتصل أسناده من  
 راويه إلى منتهاه قال  
 العراقي ومقتضاه  
 دخول المقطوع  
 والموقوف وهو قول  
 النابغ في بعده وكلام  
 أهل الحديث بأباه قال  
 ابن الصلاح وأكثر

دون السابغين من أتبع التابعين فمن بعدهم يدخل في التسمية بالمقطوع (قوله المقاطيع) قدمه على مقاطع  
مع خفته نظرا إلى أنه الأصل لاستيفائه جميع حروف الكامة في الجمع (قوله قال ووجعت التعبير بالمقطوع)  
ضمير قال يرجع لابن الصلاح أي وقال ابن الصلاح الخ كما يعلم من شرح الألفية (قوله وأما البردعي) قال  
شيخ الإسلام هو الحافظ أبو بكر أحمد بن هرون البردعي بدل مهمة على الأكثر نسبة إلى بردعة  
بلدة من أقصى بلاد آذر بيجان بفتح الهمزة ممدودة والذال المعجمة وسكون الراء وكسر  
الموحدة بعدها تحتية ساكنة ثم جيم مخففة آخره نون هكذا ضبطه القسطلاني في لطائف الإشارات

### ✽ المسند ✽

(قوله ما أسنده الصحابة) أي جنس الصحابة ولو واحدا كسند أبي بكر ومسند عمر ومسند عثمان ونحو  
ذلك وقوله أي روه أي وليس المراد ذكره واستند ذلك كسند الأمام أحمد بن حنبل فإنه جمع فيه ما أسنده  
الصحابة مفردا لكل صحابي عليه السلام ويذكر فيها الأحاديث الروية عنه كقوله سند أبي بكر وسند عمر  
الخ (قوله الإسناد) هو عطف على للكتاب أي وللكتاب الذي احتوى على إسناد أي سنا الأحاديث  
وقوله كسند الشهاب كل من المسند والشهاب للقاضي أبي عبد الله شمد بن سلامة العضاعي فالشهاب اسم  
كتاب له وقوله كسند الفردوس كتاب للديلمي وهو الإمام المحدث الحافظ ومسند الفردوس لابن الديلمي  
كان يجمع أسانيد كتاب الفردوس لوالده ورتبه ترتيبا عجيبا فسند به معنى إسناد أي إسناد الشهاب فهو  
على حذف منافع أي مسند أحاديث الشهاب أي ككتاب فيه إسناد أحاديث الشهاب فاصله أن الشهاب  
كتاب للعضاعي ذكر فيه أحاديث غير مسندة ثم ألف كتابا ذكر فيه أسانيد أحاديث الشهاب وسماه مسند  
الشهاب وكذا مسند الفردوس كل منهما كتاب كافى الذي قبله لكن هنا الفردوس للديلمي والمسند لوالده  
فيقال فيه ما قبل في الذي قبله (قوله وفيه ثلاثة أقوال) أي في تعريفه (قوله فهذا سند متصل) أي هذا  
الذي ذكر من أحاديث مالك أي كل واحد منها (قوله والحال أنه لم يبين) هذه حال مؤكدة لفهمها مما قبلها  
(قوله إذا كان مرفوعا) أي إذا كان ما ذكر أي بعض ما ذكر وهو المعضل والمنقطع مرفوعا ولا يرجع للمرسل  
لأنه مرفوع تابعي فلا فائدة في القيد بالنسبة له (قوله وهو قول التابعي فمن بعده) ضمير هو يرجع للمقطوع  
وكان الأولى أن يؤخره عن الموقوف ليرجع الضمير إلى أقرب مذكور أو يسقط الموقوف كما أسقطه شيخ  
الإسلام ولا يصح أن يقال أراد بالموقوف المعنى اللغوي الشامل للصحابي ومن بعده لأنه لو أراد ذلك لاسقط  
المسند (قوله قال ابن الصلاح الخ) هو في قوة الاستدراك على ما قبله فيكون فيه تفصيل من جهة كثرة  
الاستعمال وقلته (قوله دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم) أي فإن إلا كثر فيما جاء عن الصحابة استعمال  
الموقوف وفيما جاء عن التابعين فمن بعدهم استعمال المقطوع ويقل فيها استعمال المسند (قوله إلى منتهاه)  
دخني أن المنتهى محل الانتهاء وهو ما لم يبق عليه السلام أو غيره والغاية خارجة والمراد اتصال السند بظاهرها  
ودخل ما فيه انقطاع خفي كمنعنة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت له لاهل الطائفة من حرج المسانيد على ذلك  
وقوله من راويه متعلق باتصال والمراد راويه مخرجه كالبخاري (قوله لحبل الفرق الخ) أي ما يتم هذا لو كان  
المنصل اسمًا للثنى وقوله ينظر فيه إلى الحاليين أما مراعاة الحالة الأولى فظاهرة من اللفظ لا لك تقول أسندت

ما يستعمل المسند فيما جاء عن رسول الله ﷺ دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم فالشيخ الإسلام والناظر بقول الحاكم لخط الفرق  
بينه وبين المصل والمرفوع من حيث أن المرفوع ينظر فيه إلى حال المتن دون الإسناد من أنه منصل أو لا والمصل ينظر فيه إلى حال الإسناد  
دون المتن من أنه مرفوع أو لا والمسند ينظر فيه إلى الحاليين معا

فيجمع شرطي الاتصال والرفع فيكون بينه وبين كل من المرفوع والمتصل عموم وخصوص مطلق فكل مسند مرفوع ومتصل ولا عكس والحاصل أنه جعل المسند من صفاتها معا وأن ابن عبد البر جعله من صفات المتن فإذا قيل هذا حديث مسند عامنا أنه مضاف للنبي ﷺ ثم قد يكون (٣٨) مرسلا ومعضلا إلى غير ذلك وأن الخطيب جعله من صفاته أيضا لكن

الحديث فالحديث مسند وأما مراعاة الثانية فن حيث أنه يقال في اللغة كما في المصباح أسندت الحديث إلى قائله رفعته إليه بذلك قائله اهـ والمتبادر جميع ناقلية فأقام مراعاة الاتصال ورجع هذا بان المسند في القولين الأولين يكون مراداً بالغيره والاصل عدم الترادف وأن كل اسم من هذه الأسماء يخص نوعاً من الأنواع وقوله من أنه متصل أولاً هذا بيان لحال الاسناد وقوله من أنه مرفوع أولاً بيان المتن (قوله) فيجمع شرطي الاتصال والرفع الضمير فيجمع راجع للسند وإضافة شرطي إلى ما بعده للبيان أي فيجمع المسند الشرطين اللذين هما الاتصال والرفع (قوله) فكل مسند مرفوع ومتصل فيه شيء لما تقدم من أن المتصل اسم للسند لا الحديث (قوله) والحاصل أنه أي الحاكم وهذا الحاصل يتعلق بالقول الثلاثة وقوله من صفاتها أي مرتباً من صفاتها (قوله) لكن لحظ فيه صفة الاسناد أي السند أي جعلها المقصود بالذات وألغى النظر عن اعتبار المتن

### ﴿ المتصل ﴾

(قوله) بسمع كل راو (الخ) قال الدمياطي في شرحه لهذا المتن فيه تقديم وتأخير وحذف والتقدير والحديث الذي يتصل اسناده بسمع كل راو من رواه بان كان كل منهم قد سمعه من فوقه حتى انتهى للصطفي ﷺ فهو الحديث المتصل انتهى بحروفه فبسمع يقرأ بالباء الموحدة الجارة للصدر المضاف إلى فاعله المحذوف مفعوله والتقدير بان يسمع كل راو الحديث من فوقه فقول الشارح من فوقه على تقدير من الجارة قبل من يفتح الميم الموصولة أي من الراوي الذي فوقه والباء في بسمع يصح أن تكون للسببية أو للعية أو للتصوير وعلى كل منها يكون احتراز أعني اتصال السند بغير السماع كاتصاله بالاجازة كان يقول أجازني فلان قال أجازني فلان وهكذا إلى آخر السند فلا يسمى الحديث المروي كذلك متصلاً (قوله) سواء كان اتصاله للصطفي أو لصحابي (الخ) قال الدمياطي في شرحه ﴿ تنبيه ﴾ دخل في المتصل المرفوع كمالك عن ابن شهاب عن سالم عن عبد الله عن أبيه عن رسول الله ﷺ والموقوف كمالك عن نافع عن ابن عمر وخرج بقيد الاتصال المرسل والمنقطع والمعضل والمعلق ومعنن المدلس قبل تعيين سماعه اهـ بحروفه (قوله) بالفك والهمز أي بالفك أولاً بان ينطق بواو ساكنة بعد الميم المضمومة وقوله والهمز أي ثانياً بان تبدل الواو همزة ساكنة بعد الميم وقوله كما نقلها أي هذه اللغة المشتملة على الفك أولاً والهمز ثانياً فهي لغة واحدة منطوق فيها بالهمز وأما الفك من غير همز فليس بلغة (قوله) وأبو الزهري أو إلى مالك) أنت خير بان مالك تابع تابعي على الصحيح فالجواب أن المقلوع لا يختص بقول التابعي بل مثله قول تابع (قوله) يقع على الموقوف والمرفوع أي على سندهما فهو على حذف مضاف

### ﴿ القسم الثامن من أقسام الحديث المسلسل ﴾

(قوله) مسلسل من الأحاديث قال في شرح النخبة وهو من صفات الاسناد اهـ فعلى هذا وصف الحديث باعتبار سنده (قوله) من فضيانه (الخ) فيه أنه سيقول ولكن قلما يسلم من ضعف وزيادة الضبط تنافي الضعف وجوابه كما أفاده السخاوي أن هذا فضيلة بحسب الأصل لأنه قد انعكس الأمر (قوله) دلالة على اتصال السماع أي كقول كل منهم حدثنا فلان وكالمسلسل باطعام التمر أو بالتشبيك أو بالأخذ باللعبة أو بالقسم إلى غير ذلك (قوله) وعدم التدليس من عطف اللازم (قوله) ما يسلم المسلسل من ضعف

لحظ فيه صفة الاسناد فإذا قيل هذا مسند علمنا أنه متصل الاسناد ثم قد يكون مرفوعاً وموقوفاً إلى غير ذلك (وما يسمع كل راو) من فوقه (يتصل \* اسناده) إلى منتهاه سواء كان اتصاله (لصطفي) أو لصحابي موقوفاً عليه (فالتصل) ويقال له أيضاً الموصول والمؤتصل بالفك والهمزة كما نقلها البيهقي عن الشافعي \* وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الاسانيد اليهم فلا يسمونها متصلة قال العراقي في حالة الاطلاق أما مع التقييد لجائز واقع في كلامهم كقولهم هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهري أو إلى مالك وقد علمت مما قررنا أن للصطفي متعلق بمحذوف هو كان وإن قوله يتصل اسناده متعلقه محذوف لاقوله للصطفي لان

مطلق المتصل كما قال ابن الصلاح وغيره يقع على المرفوع والموقوف

(مسلسل) من الأحاديث قال ابن الصلاح من فضيلته اشتباهه على مزيد الضبط من الرواة قال وخير المسلسلات ما كان فيه دلالة على اتصال السماع وعدم التدليس ولكن قلما يسلم المسلسل من ضعف





واما الحال الفعلى فكقول ابى هريرة شريك يدي ابو القاسم عليه السلام وقال خلق الله الارض يوم السبت الحديث فانه مسلسل بتشبيك كل منهم بيده من رواه عنه **(٤٠)** وقد يجتمع الحال القولى والفعلى كما فى حديث انس لا يجذب العبد حلاوة

اذا قرأت الفاتحة فصل بسم الله الرحمن الرحيم بالحمد لله رب العالمين فى نفس واحد من غير قطع **(قوله راما)** الحال لفعلى فكقول ابى هريرة شريك يدي ابو القاسم عليه السلام أى النسب عليه السلام حين حدث أباه هريرة بهذا الحديث وضع يده فى يدي هريرة وأدخل أصابع يده فى أصابع يدي هريرة فكل من روى عن أبى هريرة يفعل معه أبوه هريرة هكذا بان يشبك بيده وهكذا وكان المناسب أن يقول بدل وأما الخ ومن الحال الفعلى ما وقع لابي هريرة الخ كما عبر بذلك الدمياطى فى شرحه **(قوله خلق الله الارض يوم السبت)** أى وخلق فيها الجبال يوم الاحد وخلق الشجر يوم الاثنين وخلق الله المسكروه يوم الثلاثاء وخلق النور يوم الاربعاء وبث فيها الدواب يوم الخميس وخلق آدم بعد العصر يوم الجمعة فى آخر الخلق فى آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر الى الليل اه من حاشية العلامة العدوى على شيخ الاسلام **(قوله وقد يجتمع الحال القولى والفعلى)** أى الوصف القولى والفعلى أشار به الى تقسيم وصف الرواة الى ثلاثة أقسام قوليا فقط فعليا فقط قوليا وفعليا فأوفى قوله أو فعليا مانعة مخلو مجوز الجمع **(قوله حلاوة الايمان)** أى لذاته المعنوية وفسر الخير بالطاعة والخالو بلذتها وثوابها والشر بالمعصية والمر بمسقتها وعقابها **(قوله بقبض كل منهم)** هذا هو الفعل وقوله مع قوله الخ هذا هو القول **(قوله ما توارد فيعرواته على وصف سند بما يرجع الى التحمل اما فى صيغ الاداء الخ)** لا يخفى أن السند هو الرواة فيكون عين قوله أو وصفاهم فلا داعى لذكره معهم يمكن أن يكون أراد به الاسناد بمعنى الرواية يجعل الباء فى قوله بالخ للتصوير أو بمعنى من والتقدير وما توارد فيعرواته على وصف سند أى وصفه صوراً ومبين بوصف يرجع للتحمل أى له تعلق به وخلاصته أنه أراد بالسند التحمل أى الرواية ومعنى اضافته وصف له أن له نوع تعلق به اما لكون ذلك الوصف طريقاً كسمعت فانه من طريق الرواية من حيث مفاده وهو السماع أو متعلقاً بزمانها أو مكانها كما يأتى انتهى من حاشية العدوى وقوله اما فى صيغ الاداء جمع صيغة أى اما ذلك الوصف متحقق فى صيغ الاداء من تحقق الكلى فى جزئيه **(قوله واما)** بكسر همزة اما معطوف على اما فى صيغ الاداء فيكون المعنى الوصف الراجع للرواية اما متحقق فى صيغ الاداء واما متحقق فى وصف متعلق بزمان الرواية من تحقق الكلى فى جزئيه كقص الاظفار فانه وصف متعلق بزمان الرواية من تعلق المظروف بالظرف ثم لا يخفى أن قص الاظفار من أحوال الراوى الأأنه لما أضيف الى زمن الرواية يعد بذلك الاعتبار من الاوصاف المتعلقة بالرواية وان كان من أوصاف الراوى كسمعت وكان الحافظ الدمياطى يقلم أظفاره يوم الخميس ويسلسل ذلك بسند ضعيف الى رسول الله عليه السلام أنه قال يا على قص الاظفار وتنف الابط وخلق العانة يوم الخميس والغسل والطيب واللباس يوم الجمعة انتهى وكحديث ابن عباس الذى ذكره الشارح فانه مسلسل بيوم العيد يقول كل من رواته حدثني فلان فى يوم عيد الى أن يصل الى ابن عباس قال شهدت مع رسول الله عليه السلام يوم عيد فطروا وضحي فاصفرغ من الصلاة أقبل علينا بوجهه فقال أيها الناس قد أصبتم خيراً فمن أحب أن ينصرف فاینصرف ومن أحب أن يقيم حتى يسمع الخطبة فليقم قال الحافظ السيوطى غريب بهذا السياق وفى اسناده مقال وتام سنده بالسلسلة فى مسند محمد العقيلى المسمى **(قوله أو بمكانها كالمسلسل باجابه الدعاء فى الملتزم)** فاجابة الدعاء وصف المولى تبارك وتعالى الا أنها متعلقة بمكان الرواية من حيث ان المراد اجابة دعاء واقع فى الملتزم لا مطلقاً فالوصف الذى يرجع للتحمل وهو الرواية كما تحقق بقص الاظفار وسمعت تحقق باجابه الدعاء بالملتزم من تحقق الكلى بجزئيه فتلك الجزئيات أوصاف متعلقة بالرواية **(قوله أو بتاريخها الخ)** التاريخ

الايمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلاوه وصره قال وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته وقال آمنت بالقدر الخ فانه مسلسل بقبض كل منهم على لحيته مع قوله ذلك ومن المسلسل ما توارد فيه رواته على وصف سند بما يرجع الى التحمل اما فى صيغ الاداء كقول كل من رواته سمعت فلانا أو نحوه كحدثنا أو أخبرنا فلان فاتحد ما وقع لهم فصار الحديث مسلسلاً بل جعل الحاكم منه أن تكون ألفاظ الاداء من جميع الرواة دالة على الاتصال وان اختلفت فقال بعضهم سمعت وبعضهم أخبرنا وبعضهم حدثنا لكن الاكثر على اختصاصه بالتوارد فى صيغة واحدة وأما فيما يتعلق بزمان الرواية كحديث ابن عباس شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عيد أو بمكانها كالمسلسل باجابه الدعاء فى الملتزم أو

التعريف بوقت يضبط به ما يراد ضبطه من ولادة أو مائة أو نحوه وما المعنى أو وصف يتعلق بتاريخها ومثله الشارح بقوله ككون الراوى الخ فيقول الراوى أخبر فلان وأنا آخر من أخبر عنه فقوله آخر الخ وان كان وصفا للراوى إلا أنه لما يتعلق بتاريخ الراوى عدم الأوصاف الراجعة للرواية ثم هذا من تعلق الجزئى نكليه لان التعريف بوقت يضبط به كما يتحقق بقوله وأنا آخر من روى عنه يتحقق بغيره موكأنه يقول روايتى وقعت فى آخر أزمنة الرواية عنه ولعل المراد بالوصف المتعلق بالتاريخ وصف مخصوص كالآخرية فلا يقال انها متعلق بزمان الرواية فهو تكرر ومن المسلسل بالآخرية الحديث الذى رواه أبو هريرة قال سمعت خليلي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول لا تقوم الساعة حتى لا تنطرح ذات قرن جاء ذكره محمد العقيلي فى مسلسلاته والحديث المذكور كناية عن حصول العدل وهو اذا نزل سيدنا عيسى عليه السلام (قوله انما هي أمثلة له) فتسميتها أنواعا تسمح لان النوع ما دخل تحته جزئيات وهذه الثانية نفسها جزئيات الاول منها المسلسل بسمعت والثاني بقولهم قم فصب حتى أريك وضوء فلان \* والثالث المطلق بمادل على الاتصال كسمعت أو أنبأنا أو حدثنا وان اختلف ألفاظ الرواية \* والرابع بقولهم فان قيل لفلان من أمرك بهذا قال أو يقول أمرنى فلان \* والخامس بالاخذ بالحقبة وتقدم \* والسادس بقولهم وعدهن فى يدي \* والسابع بقولهم شهدت على فلان \* والثامن بالشبكيك باليد انتهى (قوله كما فهمه ابن الصلاح عنه) هو متعلق بالنبي أى كما فهم الحصر عن الحاكم (قوله بل كلامه) أى الحاكم (قوله ما يدل على الاتصال) لانه قال بعد الفراغ منها فهذه أنواع التسلسل ان لسانيد المسئلة التى لا يشوبها تدليس (قوله كالمسلسل بالاولية) وصف الاولية فيه أن كل راو انما يروى الى من لم يسمع منه شيئا من لاحاديث قبل ومثال المسلسل بالاولية الرجون برحيم الرحمن ارجوا من فى الارض يرجحكم من فى السماء فيقول الراوى سمعت حديث الرحمة المسلسل بالاولية من شيخى فلان وهو أول حديث سمعته منه ويقول شيخه سمعته من شيخى وهو أول حديث سمعته منه وهكذا الى تمام السلسلة من جهة الصعود الى أن تم السلسلة (قوله تنتهى الى سفيان بن عيينة) وانقطع فيمن فوقه فانقطع بالاولية فى سماع ابن عيينة من عمرو بن دينار وفى سماع عمرو من أبى قابوس وفى سماع أبى قابوس من عبد الله بن عمرو بن العاص وفى سماع عبد الله بن النجى عليه السلام (قوله ولا يصح ذلك) لانه ما غلط واما كذب كما بين ذلك السخاوى (قوله المسلسل بقراءة سورة الصف) هو ما رواه عبد الله بن سلام قال قعدنا نفرا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذا كرنا فقلنا ونعلم أى الاعمال أقرب الى الله لعملائه فأنزل الله عز وجل سبح لله ما فى السموات وما فى الارض وهو العزيز الحكيم يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون قال عبد الله بن سلام قرأها علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا قال أبو سلمة وقرأها علينا عبد الله بن سلام رضى الله عنه هكذا قال يحيى وقرأها علينا أبو سلمة قال الوزاعى فقرأها علينا يحيى قال محمد بن كثير فقرأها علينا الوزاعى قال الدارمى فقرأها علينا محمد بن كثير

### ﴿ القسم التاسع من أقسام الحديث العزيز ﴾

(قوله عزيز) قال الدمياطى بلاتونين للضرورة انتهى (قوله مررى اثنين) خبر مبتدأ محذوف تقديره هو كما قرره الدمياطى وقوله مررى بسكون الياء للوزن وحينئذ تحذف فى الوصل لالتقاء الساكنين وتثبت فى الرسم (قوله ولو من طبقة واحدة) أى ولو كان بقية الطباق أكثر لقوله فيما سأتى وقد يكون الحديث عزيزا مشهورا بل أقول ويصدق بما اذا كان بقية الطباق فرعا والاولى أن يقول ولو فى الطبقة الاولى فقط والحاصل أنه ان رواه عن الامام واحد فقط فغريب ولو رواه بعد ذلك مائة عن ذلك الواحد رواه

انما هي أمثلة له ولم يرد الحصر كما فهمه ابن الصلاح عنه بل كلامه يؤذن بأنه انما ذكر من أنواعه ما يدل على الاتصال وقد يقع التسلسل فى معظم الاسناد فقط كالمسلسل بالاولية فان السلسلة منه تنتهى الى سفيان ابن عيينة فقط قال فى النخبة ومن رواه مسلسلا الى انتهاء فقد وهم ونحوه قول شيخه العراقى وقد وقع لنا باسناد متصل الى آخره ولا يصح ذلك قال الحافظ ابن حجر رحمه الله من أصح مسلسل يروى فى الدنيا المسلسل بقراءة صورة الصف (عزيز مررى اثنين او ثلاثة) ولو من طبقة واحدة وافاد بهذا ان حده ان لا يرويه اقل من اثنين فيخرج الغريب وسمى العزيز

قلّة وجوده من عزيز بكسر عين مضارعه أولكو نه قوى بمجيئه من من طريق أخرى من عزيز بفتحهما كقوله تعالى فعزنا بالثالث وقادعى ابن حبان أن رواية اثنين عن اثنين لا توجد أصلاً قال في شرح النخبة فإن اراد أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلاً فسلم وأما صورة العزيز التي جوزها (٤٣) فوجوده بأن لا يروه أقل من اثنين عن اثنين مثاله ما رواه الشيخان من

اثنان عن الامام أو ثلاثة فعزير ولورواه عن هؤلاء الثلاثة أو الاثنين مائة قال في الخنار طبقات الناس مراتبهم (قوله لعله وجوده) علة التسمية لا تقتضى التسمية فلا ينافي وجود تلك العد في الغريب (قوله) وقادعى ابن حبان أن رواية اثنين عن اثنين لا توجد أصلاً أسقط الشارح شيئاً من عبارة ابن حبان ونصها أن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا توجد أصلاً انتهت فأسقط الشارح إلى أن ينتهي فكان الواجب في النقل عن ابن حبان أن يذكرها قال السخاوي وزعم بعضهم أنه ما يرويه اثنان عن اثنين وهكذا من غير زيادة ولو طوب بشئ من أمثله لعز وجوده بل امتنع (قوله فسلم) الذي في شرح النخبة فيمكن أن يسلم انتهى فكان الأولى للشارح أن ينقلها بلفظها لا تعبر بالمكان وهو أوسع دائرة من الجزم بالتسليم (قوله بأن لا يروه أقل من اثنين) عن أقل من اثنين أي المصورة بأن الخ لم لا يخفى أنه يريد أنه يصدق حتى بالنوات فضلاً عن المشهور فالصواب أن يزيد ولا يصل إلى حد التواتر والشهرة لاخر اجها لانهما مبنيان للعزيز عند الحافظ وقوله عن أقل متعلق بـ يرويه ولا يخفى صدقه بصور احداها أن يرويه الاثنان عن كل واحد من الاثنين ثانيتهما أن يرويه عن كل واحد من الاثنين اثنان الثالثة أن يرويه اثنان عن واحد وواحد عن واحد الرابعة أن يرويه واحد من الاثنين عن واحد من الاثنين والآخر عن الاخر الخامسة أن يرويه اثنان عن واحد من الاثنين ووجه صدقه بذلك أن قوله أقل من اثنين في قوة قوله واحد فكانه قال أن لا يرويه واحد عن أقل من اثنين ولا يخفى صدقه بوحدة الصحابي فلا يشترط تعدده وهو أحد قولين والحاصل أنه اختلف في العزيز هل لا بد أن ينقص طبقة من طبقاته عن اثنين حتى في الأولى أو يكفي في الطبقة الأولى بواحد فقط كذا أفاده ولي الله الخ رشي في حاشية النخبة وظهر بما تقرر مغايرة ما قاله الحافظ لما ذهب اليه ابن منده الذي قال في شأنه الشارح ولومن طبقة واحدة انتهى من حاشية العلامة العدوي على شيخ الاسلام (قوله من حديث أنس) أنس هو محل الشاهد فهو المقصود بالتمثيل وأما أبو هريرة فلا شاهد فيه وإنما ذكر لبيان الواقع وتعدد الرواية (قوله الحديث) تمامه والناس أجعلين هكذا في شرح النخبة لكن مع تقديم الوالد على الولد (قوله ورواه عن أنس الخ) الذي في شرح النخبة اسقاط الواو من ورواه ففعل الشارح عطفه على مقرر تقديره رواه أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عن أنس قتادة أو الواو زائدة أو هي للتعليل (قوله وليس العزيز شرطاً للصحيح) أي ليس العزيز من حيث تعدد رواه لأن من حيث ذاته لان الحديث الصحيح لا يشترط فيه تعدد الرواة بخلاف المزير (قوله واليه يومى كلام الحاكم) أي إلى الخلاف وموافقة الجبائي في الاشتراط فكل من الجبائي والحاكم يقول باشتراط تعدد الرواة في الصحيح كما يعلم من شرح النخبة وعبارة واليه يومى كلام الحاكم أي عبد الله في علوم الحديث حيث قال الصحيح أن يرويه الصحابي الزائل عنه اسم الجمالة بأن يكون له راويان ثم يسدأوله أهل الحديث إلى وقتنا كالشهادة على الشهادة انتهى (قوله وصرح ابن العربي) أي القاضي أبو بكر بن العربي كذا في شرح النخبة (قوله لقد كان يكفي القاضي) أي الذي هو ابن العربي كما تقدم ففي كلام الشارح احتباك لأنه حذف ابن العربي هنا وفيما سبق حذف القاضي والمراد بالكفاية أنه لو تأمل لم يشترط التعدد واكتفى بعدمه (قوله أنه شرط البخاري) هو مفعول ادعى وقوله أول حديث مذكور فيه فاعل بكفى ووجه كونه كافياً في الإبطال أنه

حديث أنس والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده الحديث ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز اسمعيل بن عليّة وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة وليس العزيز شرطاً للصحيح خلافاً للجبائي المعتزلي واليه يومى كلام الحاكم وصرح ابن العربي في شرح البخاري بأن ذلك شرط البخاري وأجاب عما ورد من ذلك بجواب فيه نظر لانه قال فان قيل حديث الاعمال بالنيات فرد لم يروه عن عمر الا علقمة قلنا قد خطب به عمر على المنبر بحضرة الصحابة فولوا أنهم يعرفونه لانكروه وتعقب بأنه لا يلزم من سكوتهم عنه أنهم سمعوه من غيره وأن هذا لو

خال

سلم في عمر منع في تفرد عامة ثم تفرد محمد بن ابراهيم به عن علقمة ثم تفرد

يجي بن سعيد به عن محمد على ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين وقد وردت له متابعات لا يغتر بها وكذا لا يسلم حوايه في غير حديث عمر قال ابن رشد لقد كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط البخاري أول حديث مذكور فيه اهـ (مشهور

مرئى فرفرفاً (ثلاثة) كل بـتـلـكـن في كلام الناظم نظران أحدهما الإبطاء ثانيهما هو الأهم أن ما عرف به المشهور ليس المعروف  
فأما في النسخة وغيرها هو ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين سمي به لشهرته ووضوح أمره نعم قديوم كلام ابن منده ما قاله الناظم فانه  
قال الغريب كحديث الزهري وقتاده ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل (٤٣) عنهم بالحديث يسمى غريباً

فإذا روى عنه رجلان  
أو ثلاثة واشتركوا في  
عزير فإذا روى الجماعة  
عنهم حديثاً يسمى  
مشهوراً وهذا ليس  
بصرح فيما قاله الناظم  
فقد قرر شيخ الإسلام  
على ما يفيد أن المراد  
بالجماعة كلامه الثلاثة  
فما فوق اللهم إلا أن  
يجاب بأن لفظ فوق  
مقدم من تأخير الأصل  
ثلاثة فوق على حدس  
قليل في قوله تعالى فإن  
كن نساء فوق اثنتين ثم  
المشهور هو المستفيض  
عند جماعة من الفقهاء  
لاقتضاه وشيوعه في  
الناس وبعضهم غير  
بينهما بأن المستفيض  
يكون في ابتدائه وانتهائه  
سواء المشهور أعم من  
ذلك بحيث يشمل ما  
أوله منقول عن الواحد  
(فوائد) الأولى قد  
تكون الحديث عزيراً  
مشهوراً كحديث  
حسن الآخرون  
السابقون يوم القيامة  
فهو عزير عن النبي  
ﷺ رواه عنه حذيفة

خال من التعداد وقوله اه أي كلام شرح النخبة واعلم أن تعريف العزيز بما ذكره الناظم هو قول ابن منده  
كما قاله المصطفى في شرحه وستأتي الإشارة إليه في كلام الشارح

### القسم العاشر من أقسام الحديث الحديث المشهور

(قوله مرئى) بسكون الياء للوزن أو بإسقاطها مع التنوين وهو خبر مبتدأ مخنوف أي هو مرئى  
رواه فوق ثلاثة أي ما رواه أكثر من ثلاثة ففوق منصوب على الظرفية صفة لمخنوف (قوله الأول  
الإبطاء) لا يسمى إبطاء إلا أن كان من مشطور الرجز وأما أن كان من كامل الرجز فلا إبطاء لأن الإبطاء  
هو تكرير القافية لفظاً ومعنى كما هو معروف عند أهل فنّه (قوله ما له طرق محصورة) الطرق لضميتين  
جمع طريق والمراد به هنا الأسانيد أي ما له أسانيد محصورة ولم تصل إلى التواتر (قوله نعم قديوم الخ)  
هذا استدراك على قوله ليس المعروف لأن ظاهره أنه لا يستند له من كلامهم ولو كان مستنداً في الظاهر  
فقط وقوله الغريب ندأ وقوله كحديث هو الخبر لكنه كاللوطي لقوله إذا انفرد الخ ثم أنه ربما أوهمه  
كلام ابن منده بقوله وهذا ليس بصريح الخ ويحمل شيخ الإسلام له على ما قرره ارتد إلى كلام صاحب  
النسخة وغيره وإن كان فيه شيء وقوله اللهم إلا أن يجاب الخ جواب عن صاحب المتن بما يوافق به كلام  
شيخ الإسلام وكلام صاحب النسخة وحيث تنفق الأقوال منهم على أن المشهور أقله ثلاثة (قوله كلام  
ابن منده) يقرأ بالهاء وصلادوقفا واسمه عبدالله (قوله ممن يجمع حديثهم) أي من شأنهم أن يجمع  
حديثهم لجلالتهم وإن لم يجمع ولا فرق في ذلك إلا ما للموصوف بما ذكر بين أن يكون النبي صلى الله عليه  
وسلم أو الصحابة أو غيرهما (قوله يسمى غريباً) قال الحافظ في شرح النسخة الغريب والفرد مترافان  
لغة واصطلاحاً إلا أن أهل الاصطلاح غيروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقتله فالفرد أكثر  
ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي فالفرد المطلق ما تكون غرابته  
في أصل السند والفرد النسبي هو أن تكون غرابته والتفرد به في أثناء السند كأن يرويه عن الصحابي أكثر  
من واحد ثم يفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد سمي نسبياً لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى  
شخص معين وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً (قوله لاقتضاه) من فاض الماء يفيض فيضا إذا  
كثر حتى سالو يلزم من ذلك الانتشار والشيوع أي الظهور فإذا علمت ذلك فهو تعليل باعتبار اللازم  
(قوله يكون في ابتدائه وانتهائه سواء) أي بأن لا ينقص فيهما عن ثلاثة وكذا فيما بين ذلك وقوله المشهور  
أعم الخ يشمل ما أوله منقول عن الواحد كذا أفاده بعض من كتب على الحافظ أي ما أول أحواله كونه  
منقولاً عن الواحد (قوله فوائد) أي ثلاثة (قوله الآخرون) أي في الوجود (قوله السابقون)  
أي في الحساب والوزن ودخول الجنة وغير ذلك (برثن) بضم الباء الموحدة فراء ساكنة فناء  
مثلثة مضمومة فنون (قوله والمراد به) أي بالصحيح ما يشمل الحسن وحيث تصير الأقسام تسعة حاصلة  
من ضرب العزيز والمشهور والغريب في الصحيح والحسن والضعيف (قوله ومن ثم) أي من أجل  
أكثرية الضعيف في الغرائب (قوله فالصحيح المشهور الخ) كان الأولى أن يقول فالمشهور الصحيح  
لأن هذا النوع في أمثلة انقسام المشهور إلى صحيح وحسن وضعيف لا في انقسام الصحيح إلى المشهور وغيره

وأبو هريرة مشهور عن أبي هريرة رواه عنه سبعة أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو حازم وطائوس والاعرج وهمام وأبو صالح وعبد الرحمن  
مولي أم برثن (الثانية) وصف الحديث بالعزيز والمشهور وكذا بالغريب لا ينافي الصحة ولا الضعف بل قد يكون كل من الثلاثة صحيحاً والمراد  
به ما يشمل الحسن وقد يكون ضعيفاً لكن الضعف في الغريب أكثر ومن ثم كره جمع من الأئمة نزع الغرائب كما يأتي فالصحيح المشهور

كحديث ان الله لا يقبض العلم (٤٤) وحديث من أتى الجمعة فليغتسل والمشهور الذي لم يصح كحديث من بشرني بخروج آدر نشره بالحد:

تأمل (قوله كحديث ان الله لا يقبض العلم) تمامه كافي متن الجامع الصريح ان تراعا ينتزع من العباد ولا يقبض العلم يقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤساجها لافستوا فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا حم ه ق ت عن ابن عمرو \* والطاء والميم رمز لاجد في حنبل والهاء لابن ماجه والقاف للشيخين والتاء للترمذي اه قال شارحه المناوي رحمه الله (ان الله لا يقبض العلم) المؤدى لمعرفة الله والايمان به وعلم أحكامه (ان تراعا ينتزع) أي محو أي محو فانتزاعا مفعول قسم على فعله (من) صدور (العباد) الذين هم العلماء لانه وهبهم اياه فلا يسترجعه (قوله) ولكن يقبض العلم يقبض العلماء أي بموتهم فلا يوجد فيمن بقي من يخلف الماضي (حتى اذا لم يبق) بضم أوله وكسر القاف (عالما) وفي رواية يبق عالم بفتح الياء والقاف وعبر باذا دون ان رمز الى أنه كائن لاحالة (اتخذ الناس رؤسا) بضم الهمة والتنوين جمع رأس وروى بهمة آخره جمع رئيس والاول رواية الاكثر (جهالا) جهلا بسيطا أو مركبا (فستوا فافتوا بغير علم) في رواية برأيهم استكبارا وأنفة عن ان يقولوا الانعلم (فضلوا) في أنفسهم (وأضلوا) من أفنوه وفيه تحذير من ترئيس الجهلة وحث على تعليم العلم وذم من يبادر الى الجواب بغير تحقيق وغير ذلك وذالاي عارضه خبر لا يزال طائفة من أمته الحديث لحل ذاعلى أصل الدين وذاك على فروعه اه بحروفه (قوله بخروج آذار) وهو بمد الهمة بمنوع من الصرف للعلمية والعجمة وهو شهر عددي فهو أحد وثلاثون يوما دائما وهو آخر الشتاء والبرد فيه قليل يدخل في خامس برمهات القبطي في السنة البسيطة وفي سابعه في السنة الكبيسة كاذكره ابن الشاطر الدمشقي في اللغة وغيره (قوله) نحركم يوم صومكم وفي بعض النسخ يوم نحركم يوم صومكم ولعلها روايتان (قوله) ولأصل لهما أي فهما مشهوران موضوعان وكان المناسب اسقاط هذا القسم لان كلامه في المشهور المنقسم الى الصحيح والحسن والضعيف تأمل (قوله) والمشهور الضعيف كثير) من أمثله كاذكره الشارح في مختصر المقاصد الحسنة في الاحاديث المشتهرة اتقوا زلة العالم ومنها حديث احياء أبوي النبي صلى الله عليه وسلم حتى آمنابه ضعيف على الصواب كما قاله ابن شاهين وابن عساكر والسهيلي وابن ناصر لاموضوع خلافا لبعض ولاصحيح خلافا لبعض \* ومنها دفنوا موتاكم وسط قوم صالحين فان الميت يتأذى بجوار السوء كما يتأذى الحي بجوار السوء فهو ضعيف وقيل موضوع \* ومنها اذا أراد الله انفاذ قضائه وقدره سلب من ذوى العقول عقولهم حتى ينفذ فيهم قضاءه وقدره \* ومنها اذا حدثتم عنى بحديث يوافق الحق فصدقوه وحدثوا به أولم أحدث ومنها اذا طنت أذن أحدكم فايدكم كرنى وليصل على وليقل ذكر الله بخير من ذكرنى فهو ضعيف وقبل صحيح ومنها أصل كل داء البردة ومنها اطلبوا العلم ولو بالاصين (قوله) متعقبا على عدم ذكر ابن الصلاح) أي متوركا أي لم يذكر ابن الصلاح كون العزيز يكون منه الصحيح والضعيف بل ذكر ذلك في المشهور والغريب فقط (قوله) رعل وذكوان) بكسر راء رعل وفتح ذال ذكوان وسكون كاف وهما قبيلتان (قوله) سليمان التيمي عن أبي مجلز) واسمه لاحق بن جند مشهور بكنيته ثقة كما أفاده في القرب (قوله) ورواه عن أنس جمع غير أبي مجلز) أي جمع من التابعين (قوله) ثم عنه جماعة) أي عن أبي مجلز جماعة عن سليمان التيمي وقوله بعد ثم جماعة أي عن سليمان التيمي (قوله) بلا واسطة) قال شيخ الاسلام بعد ذلك وهذا الحديث بواسطة أبي مجلز اه (قوله) وهو ما رواه جمع من جمع الخ) وهو أي السوازي وقوله بالاحصر عدد أي بالاحصر في عدد فالإضافة على معنى في أي ان السوازي لا يحده المدفبه بحيث لا يتجاوز فقد يتحقق في عشرين وقد يتحقق في ثلاثين وغير ذلك باعتبار ما يفهمهم من الاضاف (قوله) ولاصفة مخصوصة) كالعدالة فلا تشرط قال في جمع الجوامع وشرحه

وحديث نحركم يوم صومكم فانها مشهوران ولأصل لها والمشهور الضعيف كثير وسيأتى ان شاء الله أمثلة الغرب ولم يثل العراق للعزيم مع نقله عن الأئمة أنه يكون منه الصحيح والضعيف متعقبا على عدم ذكر ابن الصلاح أنه يكون منه ذلك (الثالثة) قسموا المشهور الى شهرة مطلقة بين الحديث وغيرهم كحديث المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والى ما هو مشهور عند الحديث خاصة كحديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان فهذا حديث اتفق عليه الشيخان من رواية سليمان التيمي عن أبي مجلز وهو بكسر الميم فسكون الجيم ففتح اللام بعدها زاي عن أس ورواه عن أنس جمع غير أبي مجلز ثم عنه جماعة غير التيمي ثم جماعة عن التيمي بحسب اشتهار بين الحديثين اما غيرهم فربما استغره

لان الغالب رواية التيمي عن أنس بلا واسطة وهذا واسطو ينقسم المشهور أيضا الى متواتر وغيره فكل متواتر والاصح مشهور ولا عكس وان غاب المشهور في غير المتواتر وهو ما رواه جمع من جمع بالاحصر عدد معين ولا صفة مخصوصة بل بحسب بلغون حد

تحليل العادة التي أطوهم على الكذب كحديث من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار فقد رواه من الصحابة ثمانون منهم العشرة للبخاري والجنة كما جمعه المزي وقيل نحو الثمانين واستبعده العراقي وكحديث مسح الخف فقد (٤٥) رواه سبعون من الصحابة منهم

العشرة أيضاً نص على تواتره ابن عسك البر وكحديث رفع اليدين في الصلاة فقد رواه نحو خمسين صحابياً منهم العشرة أيضاً وجعله ابن الجوزي متواتراً غير ذلك من الأحاديث فدعوى ابن الصلاح عزته وغيره عنده ممنوع وقد شنع عليه وعلى غيره في شرح النخبة والمتواتر بشرطه المتقدمة يفيد العلم الضروري وهو الذي يضطر إليه الإنسان بحيث لا يمكن دفعه هذا هو المعتمد وقيل لا يفيد العلم الا نظراً قال في شرح النخبة وليس بشيء ثم أطل في رده وما تقدم أنه لا يحصره عدد معين هو الصحيح ومنهم من عينه في أربعة وقيل في خمسة وقيل في سبعة وقيل عشرة قال السيوطي وهو الأقرب عندي وقيل في اثني عشر وقيل في أربعين وقيل في سبعين وقيل غير ذلك قال الحافظ ابن حجر وتمسك كل قائل بدليل جاء في ذلك العدد فأفاد العلم وليس لازم

والاصح أنه لا يشترط فيه أي في المتواتر اسلام في روايته لعدم احتواء بلد عليهم فيجوز أن يكونوا كفاراً وأن تحويهم بلد كان يغبر أهل قسطنطينية بقتل ملكهم لان الكثرة مانعة من التواطى على الكذب اه بحر وفه (قوله تحليل العادة توأطوهم على الكذب) أي أو وقوع القلط منهم اتفاقاً من غير قصد بالنظر لقوله تحليل العادة يكون العمد في طبقة كثير أو في أخرى قليلاً اذ الصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه ولا بد له من مستند أي أمر مدرك بأحدى الخواص الخمس الظاهرة لاثبات بقضية العقل والعرف كإخبار الفلاسفة قدم العالم فلا يفيد العلم مع كثرتهم (قوله المزي) بكسر الميم والزاي المشددة نسبة إلى المزة قرية بدمشق كذا في الباب اه سرى الدين أفندي على النخبة (قوله فدعوى ابن الصلاح عزته) أي عزلة المتواتر وقوله وغيره معطوف على ابن الصلاح أي بدعوى غيره عدمه أي عدم المتواتر ودعوى مبتدأ ممنوع خبره وذكره املاً كتسابه التذكير من المضاف إليه وأتواؤه بالادعاء وعبارة شرح النخبة **﴿فائدة﴾** ذكر ابن الصلاح أن مثال المتواتر على التفسير المتقدم بعز وجوده الا أن يدعى ذلك في حديث من كذب على وما ادعاه من العز ممنوع وكذلك ما ادعاه غيره من عدم لان ذلك نشأ من قلة الاطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لابعاد العادة أن يتواطوا على كذب أو يحصل منهم اتفاقاً من أحسن ما يتقوى به كون المتواتر موجوداً أو وجود كثرة في الحديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرفاً وغرماً بالمدح عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفها إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرقه تعدد تحليل العادة توأطوهم على الكذب إلى آخر الشرط أفاده العلم المقيني بصحته إلى قائله ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثر اه بحر وفه (قوله والمتواتر بشرطه) المراد بالشرط الاجزاء المحققة له أي الموجودة لها هيته وهي كونه خبر جمع وكونهم بحيث يؤمن توأطوهم على الكذب كونه عن محسوس (قوله يفيد العلم الضروري) أي الذي يحصل عند سماعه من غير احتياج إلى نظر وذلك لخصوله لمن لا يتأني منه النظر كالبه والصبيا (قوله وقيل غير ذلك) فقل عشرين وقيل ثلثمائة وبضعة عشر (قوله وليس لازم أن يطرد) أي العلم في غيره أي غير العدد الذي عينه كل قائل وهو العدد الناقص عما عينه ذلك القائل فهذا الكلام من تنمة الدليل وقوله لاحتمال الاختصاص أي اختصاص العدد المعين في كل قول أي اختصاصه بهذه المزية وهي إفادة العلم

#### ﴿الحادي عشر من الاقسام الحديث المعنع﴾

أي وما ألحق به من الحديث المؤن بتشديد النون الاولى وهو ما فيه أن بالفتح والتشديد نحو أن فلانا قال كذا ومعظم العلماء على التسوية بينهما وقال الحافظ يعقوب بن شيبه في المعنع بالاتصال وفي المؤن بالارسال ولذلك حكم على رواية ابن الزبير عن محمد بن الحنفية عن عمار قال أئبت النبي ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه فرد على السلام بالاتصال وعلى رواية قيس بن سعد بن عطاء بن أبي رباح عن ابن الحنفية أن عماراً مر بالنبي ﷺ وهو يصلي بالارسال لكونه قال أن عماراً ولم يقل عن عمار اه وهذا كان قبل تحريم الكلام في الصلاة اه من شرح الديلماني على هذا المتن وسيأتي في كلام الشارح التنبيه على ذلك في الفائدة الثانية (قوله دون بيان للتحديث أو الاخبار أو السماع) كان الاولى أن يزبد أو نحو ذلك أي من قال لنا وذكر لنا (قوله عن كرم) أي بفتح الكاف والراء كافي شرح الديلماني (قوله حكم الاسناد المعنع) المعنع صفة للاسناد فبؤخذ منه أن معنى قولهم حديث معنع أي معنع سنده (قوله وغيرهم) يقرأ بالجر عطفاً على المحدثين أي وجهور غير المحدثين من الاصوليين والفقهاء كما يؤخذ ذلك من كلام ابن الصلاح

أن يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص اه والله اعلم (معنع) هو ما رواه بلفظ عن دون بيان للتحديث أو الاخبار أو السماع كما اشار إليه بقوله (عن سعيد) و (عن كرم) فاستغنى بالمثال عن الحدوداختلفوا في حكم الاسناد المعنع فالذي صححه جمهور المحدثين وغيرهم أنه من المتصل

بشرط سلامة معنعه من التدليس ويشترط ثبوت ملاقاته ممن رواه عنه بالنعنة على مذهب اليه البخاري وشيخه ابن المديني وغيرهما من أئمة الحديث ومسلم لم يشترط الثاني بل اكتفى بشبوت كونهما في عصر واحد وان لم يثبت في خبر قط أنهما اجتمعا أو تشافها لكن قال ابن الصلاح فيما قاله مسلم نظر رأي لانهم (٤٦) كثير امارساون عمن عاصرهم ولم يلقوه فاشترط لقيهما لتحمل النعنة على السماع

واشترط ابن السمعاني طول الصحبة بينهما وأبو عمرو الداني كونه معروفا بالرواية عنه والقاسي أن يدركه ادراكاينا \* وقيل المعنعن المرسل والمنقطع وان لم يكن راويه مدلسا حتى يظهر اتصاله بمجيبته من طريق آخر انه سمعه منه لان عن لا تشعربشي من أنواع التحمل قال النووي وهذا مردود باجتماع السلف فائدتان \* الاولى قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى قد تردد عن ولايراد بها بيان حكم اتصال أو انقطاع بل ذكر قصة سواء أدركها أم لا بتقدير محذوف أي عن قصة فلان أو شأنه أو نحو ذلك مثاله ما رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن أبيه قال حدثنا أبو بكر بن عياش قال حدثنا أبو اسحق عن أبي الاحوص انه خرج عليه خوارج فقتلوه فلم

(قوله بشرط سلامة معنعه من التدليس) أي لم يعلم أن به تدليساً وهو وإن صدق بالشك فالظاهر السلامة منه بحيث أن السلامة تصير راجحة عند التردد (قوله بشرط ثبوت ملاقاته الخ) ليس المراد باللقاء مجرد الاجتماع بل لابد من سماع منه ولو مرة سواء كان في ذلك الحديث المتنازع فيه أو غيره فيكون في كل ما يرويه عنه محمولا على سماعه منه كذا في حواشي النخبة وقال البقاعي ومراد من اشترط اللقاء أن يقترن باللقاء إمكان السماع والافلو ورد في القصة التي ثبت بها اللقاء ما يدل على عدم السماع لم يستد ذلك اللقاء أي فانت تراه قال إمكان السماع لا السماع بالفعل اهـ من حاشية العلامة الصعدي على الالقية (قوله أنهما اجتمعا أو تشافها) معنى اجتماعا تلقيا ومعنى تشافها تخطبا أي انه لابد من معرفة انهما متعاصران ومعرفة اللقاء لا تشترط تحسينا للظن بالثقة نعم المضر معرفة عدم اللقاء (قوله السمعاني) بفتح السين ويجوز كسرهما (قوله طول الصحبة بينهما) أي بين المعنعن والمعنن عنه (قوله أن يدركه ادراكاينا) أي ظاهرا كان يكون هناك مجالسة ومشاهدة (قوله وقيل المعنعن من المرسل والمنقطع) فيكون الحديث المعنعن من أوصاف المتن كالمُرسل والمنقطع لا من أوصاف السند فالاحسن أن يقول وقيل المسند أي الحديث المسند المعنعن ليناسب ظاهر قوله وان لم يكن راويه مدلسا وقوله وان لم يكن راويه مدلسا ليست الواو والعال بل للتعميم أي سواء وصف راويه بالتدليس أم لا وحينئذ لا يحتج به واقتصر شيخ الاسلام في هذا القيل على المنقطع فيكون عطف الشارح له على المرسل من عطف العام (قوله حتى يظهر اتصاله بمجيبته) أي بسبب مجيء الحديث انه سمعه منه من طريق آخر وقوله لان عن تعليل للحكم بانه منقطع أو مرسل (قوله بشيء من أنواع التحمل) أي لا سماعا ولا تحديشا ولا غيرهما (قوله وهذا مردود باجتماع السلف) المشار له هذا القول وهو أن كل ما أتانا منقطع يدل عليه كلام السخاوي فليس المشار له مضمون التعليل والمراد بالسلف من تقدم من علماء القرن وزاد السخاوي على ما هنا بأن فيه من التشديد ما لا يخفى ويليها اشتراط طول الصحبة ومقابلته في الطرف الآخر لا كتفاء في الاقتصار على المقام ذكر ذلك العلامة العدوي في حاشيته ومعنى ذلك أن السخاوي قال وهذا أي اشتراط اتصال المعنعن والافراط بمجيبته من طريق آخر مردود باجتماع السلف لان فيه من التشديد ما لا يخفى ويلي هذا القول في التشديد اشتراط طول الصحبة ومقابل هذا القول في الطرف الآخر وهو التفريط الاكتفاء في الاشتراط بالمعاصرة وحينئذ فالذهب الوسط الذي بين الافراط والتفريط الاقتصار في الاشتراط على اللقاء (قوله بيان حكم اتصال أو انقطاع) اضافة حكم لما بعده للبيان مراد به المحكوم به (قوله سواء أدركها أم لا) أي أدركها المعنعن أو لم يدركها (قوله أي عن قصة فلان أو شأنه أو نحو ذلك) هذه الالفاظ معناها واحد فتقدير واحد منها يعني لان المراد منها واحد وقوله أو نحو ذلك كحال فلان (قوله عن أبيه) أي الذي هو أبو خيثمة ولم يفته حدثنا أي قال حدثنا أبو بكر بن عياش (قوله عياش) بفتح العين وتشديد الياء (قوله عن أبي الاحوص) هو بالحاء المهملة أي عن شأنه أو قصته أو حاله وهو عوف بن مالك (قوله لانه يستحيل الخ) أنت خير بأنه لا تتعين الاستحالة لجواز أن يكون حدثه بذلك وهو مشرف على الموت وأطلق القيل على سببه وهو الجرح (قوله كما حكاه في التمهيد عنهم) التمهيد شرح لابن عبد البر على الموطأ وعبارة شيخ الاسلام في شرح

الالقية

يرد أبو اسحق بقوله عن أبي الاحوص انه أخبر بذلك وان كان قد لقيه وسمع

منه لانه يستحيل ان يكون أخبره بعد قتله وانما أراد نقل ذلك بتقدير مضاف محذوف كما تقرر \* الثانية ذهب جمهور العلماء ومنهم ماله كما حكاه في التمهيد عنهم الى التسوية بين الرواية بالنعنة وبين الرواية



بلفظ أن فلانا قال كذا  
ولا اعتبار بالحروف  
والألفاظ إنما هو بالقاء  
والمجالسة والسماع  
والمشاهدة مع السلامة  
من التدليس وقال  
البرديجي أنه محمول على  
الانقطاع حتى يتبين  
السماع في ذلك الخبر  
بعينه من جهة أخرى  
قال ابن عبد البر ولا معنى  
لهذا لاجتماعهم على أن  
الاسناد هو المتصل  
بالصحابي سواء قال  
فيه قال أو أن أو عن أو  
سمعت ومن ثم قال  
العراقي المصواب أن من  
أدرك ما رواه من قصة  
وإن لم يعلم أنه شاهدها  
بشرط السلامة من  
التدليس يحكم لحديثه  
بالوصل سواء رواه بقال  
أو عن أو أن أو بذكر  
أو فعل أو نحوها ومن لم  
يدرك ذلك صحابيا  
كان أوتابيا فهو مرسل  
صحابي أوتابى أو منقطع  
إن لم يسنده لمن رواه  
عنه والاقتضى سواء  
روى بعن أو غيرها  
فهذه قاعدة يعمل بها  
(وهيهم ما في أولهم يسم)  
بالجزم أي لم يسم ذلك  
الراوي رجلا أو امرأة  
في الحديث وفي الاسناد  
وفائدة معرفة المبهم

اللفية كما نقله عنهم ابن عبد البر في تمهيده انتهت فعل منه أن فاعل حكى ضمير مستتر فيه يرجع لابن عبد البر  
(قوله لفظ أن فلانا) أي بالفتح والتشديد كما قاله شيخ الإسلام الأن بين عن وأن فرقا في الاستعمال  
لأن عن قد تكون في جميع السند وأن لا تكون إلا في بعضه (قوله ولا اعتبار بالحروف والألفاظ) أي  
وحكى ابن عبد البر أنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ وعطف الألفاظ على الحروف تفسير فالحروف هي  
الألفاظ أي حكى عن جمهور العلماء أنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ فحكى عنهم شيئين التسوية بين عن  
وأن وأنه لا عبرة بالحروف والألفاظ (قوله والمجالسة) أي بحسب الغالب لأن الغالب أن الذي يكون معها  
وقوله والسماع أي بناء على ما تقدم من أن المراد باللقاء السماع ولو مرة فيكون العطف للتفسير (قوله البرديجي)  
قال شيخ الإسلام في شرح اللفية بفتح الموحدة أكثر من كسرها وبالمدال المهملة نسبة لبرد يجر قرية من  
قرى طوس وطوس هي بلدة الغزالي رحمه الله قال العلامة العندوي الصعدي في حاشيته على شرح اللفية  
الغزالي نسبة لغزاة قرية من قرى طوس فهو بالتخفيف وأخطأ الناس في تشديدها هذا ما ذكره في  
المصباح نقلا عن بعض ذرية الامام وقال بعض شراح الشفاء بخففو يشدد فقيل نسب لغزاة قرية من  
قرى طوس أول غزاة بنت كعب الاحبار وقيل كان والده غزا الا يغزل الصوف ويبيعه بطوس فقيل صوابه  
الغزال لأنه نسب للحرفة وصوابه فعال وقيل هذا على لغة خوارزم لانهم يزيدون بأه النسب في تلك الصفة  
فيقولون عطارى وقيل من باشر الحرفة بنفسه فعال على صورة المبالغة وإن لم يباشرها بل نسب الى من  
باشرها فهو فعال يباه النسب فرقا بين المباشر وغيره ومنه أبو اسحق الزجاج وأبو القاسم الزجاجي (قوله)  
محمول على الانقطاع حتى يبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى) أي حتى يظهر وصف وصل  
مارواه أي وصل سنده بالسماع (قوله أوتابيا) كان الأولى أن يقول أو غيرهما اذ يمكن أن انسانا يدرك  
الهمه ولا يرى البى <sup>عليه السلام</sup> ولا الصحب وانما يرى التابى (قوله فهو مرسل صحابي الخ) انظر أين الرابط  
بين المبتدا والخبر الذي هو قوله فهو مرسل لانه يحتاج ل رابط فان قيل ان قوله فرسل بكسر السين  
وبدل منه ما بعده قلنا لا يناسبه (قوله أو منقطع) وحينئذ فالرابط محذوف والتقدير فهو منه ومعنى كونه  
مرسل صحابي أوتابى أنه حذف كل واحد منها الصحابي (قوله أو منقطع) أي ان لم يكن صحابيا ولا تابيا وهو  
معطوف على مرسل بعد تقدير أو غيرهما بعد قوله أوتابيا لان المنقطع من جهة الغير فهو المدخله (قوله ان لم  
يسنده) شرط فإذ كراى فهو مرسل صحابي أوتابى ان لم يسنده أو منقطع ان لم يسنده أي فاذا قال الصحابي أو  
التابى ان عمار امر بالنبي <sup>عليه السلام</sup> في المثال المذكور وهو عدم ادراك القصة يكون ذلك مرسل حذف  
كل من الصحابي أو التابى الصحابي فالمرور عنه عمار ولم يسند الحديث الى عمار وأما أسنده الى عمار بأن  
قال كل واحد منهما قال عمار أو عن عمار قال أتيت النبي <sup>عليه السلام</sup> فانه يحكم له بالاتصال لا يخفى ظهور ذلك  
الشرط في قوله مرسل ولا يظهر في قوله أو منقطع لانه يقتضى أن تابع التابى كما كان قال قال عمار أتيت  
النبي <sup>عليه السلام</sup> الخ يكون ذلك متصلا وليس كذلك لانه لم يدرك عمارا فهناك واسطة بينهما وبينه تحقيقا

### ﴿الثاني عشر من أقسام الحديث المبهم﴾

(قوله في الحديث) أي لم يسم في نفس الحديث أي لم يعين فيه مكان بقول فسأل رجل رسول الله <sup>عليه السلام</sup>  
ففوله رجل مبهم في الحديث لاني السند الذي فوفلان عن فلان عن فلان الخ ومن المبهم في الحديث  
مارواه الشيخان ان امرأة سألت النبي <sup>عليه السلام</sup> عن غسلها في الخيض وقوله او في الاسناد معطوف  
على الحديث أي وفي اسناده قال عوض عن الضمر وعارة الجوى واما المبهم ذكره في الحديث  
فكحديث عائشة رضي الله عنها ان امرأة سألت رسول الله <sup>عليه السلام</sup> عن غسلها من خيض قال خذى  
فرصة من مسك فتطهرى بها فهذه المرأة المبهمة اسمها أسماء بنت شكيل وهو الصحيح لثبوت ذلك



زوال الجبهة لاسيما الجبهة التي يرد معها الحديث حيث يكون الابهام في الاسناد وقد صنف في ذلك الخطيب وغيره ومن أمثلة ذلك ما رواه الشيخان من حديث عائشة (٤٨)

في بعض طرق الحديث في مسلم وشكل منهج المعجمه والكاف قبل يسكون الكاف ذكر ذلك السيوطي في التقریب وقيل هي بت يز يدن السكن الانصارى يقول النورى في مبهماتہ يختمل أن يسكون القصة جرت للرأتين في مجلس أو مجلسين والفرصة بكسر الفاء قطعة من صوف أو خرقة وقوله من مسك ظاهره أن الفرصة منه وعليه المذهب وقول الفقهاء وحكى أبو داود في روايته عن بعضهم فرصة بالفاء والصاد المهملة أى شيئاً يسيراً مثل القرصه بطرف الاصبعين وحكى بعضهم عن ابن قتيبة فرصة بالفاء النوحه والصاد للمعجمة من القرض وهو القطع وفي رواية مسكة أى مطيبة بالمسك يتبع بها أثر الدم يحصل منه النطيب والتدشيف انتهى بحرفه وقوله بكسر الفاء حكى ابن سيده تليثها وقوله فرصة أى نصح العاف وبه تعلم أن قول الشارح ومن أمثلة ذلك ما رواه الشيخان أى من أمثلة المبهم في الحديث لافى السند ومثال الم بهم في الاسناد كسفيان عن رجل كفى الجوى وأما الشارح فلم يزل للمبهم في الاسناد لافى مثال العم (قوله زوال الجبهة) أى الجهل (قوله في الاسناد) أى لافى المتن وخلاصته أن الابهام اذا كان في المتن الذى هو الرجال فان الحديث يرد وأما اذا كان في الحديث فانه لا يرد \* فان قلت فافى فائدة في زوال الجبهة \* قلت المتن أى الحديث حتى يحتاج اليها قلت العلم بالشيء أولى من الجهل به على أنه قد ينهى بالشيء الواحد مكان مختلفان ومن تبيين المبهم يعلم تأخر أحدهما عن الآخر فيصار الى المسح ما هم اه من حيث الامور العدوى على شيخ الاسلام (قوله وغيره) أى غير الخطيب كعبد الغنى بن سعيد (قوله ما رواه الشيخان) لفظ البخارى بعد ذكر السند عن عائشة أن امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها من الحيض كيف يغسل فقال خذى فرصة من مسك فتطهري بها فقالت كيف أظهر بها قال تطهري بها قالت كيف قال سبحان الله تطهري بها فاجتذبتها الى فقلت تتبعى بها أثر الدم اه وقوله بعد ذكر السند لفظ السند حدثنا يحيى قال حدثنا ابن عيينة عن منصور بن صفية عن أمه عن عائشة ان امرأة الخ زوفه تبعى بها أثر الدم قال ابن أبي جرة وتفعّل ذلك ثلاثاً بالغلة في التنظيف وفي المدخل لابن الحاج المالكي ما يوافق ويظهر والله أعلم ان كان ذلك يحرك شهوة الجاع من المرأة فلا تفعل والا فحسن لان الطيب من السنن ذكر ذلك سيدى على الاجهوى في شرحه على المختصر في باب الحيض قال في فتح الباري وفيه استحباب الكيايات فيما يتعلق بالعورات وفيه الاكتفاء بالتعرض والاشارة في الامور المستهجنه وانما كرره مع كونها لم تفهمه أولاً لان الجواب يؤخذ من الاعراض بوجهه عند قوله توضى أى في الخل الذي يستحي عند مواجهة المرأة بالنصريح به فاكفى بلسان الحال عن لسان المقال اه وقوله توضى هو رواية كتطهري (قوله فرصة) مثل سدره قطعة قطن أو خرقة صوف يقال فرصت الشيء اذا قطعت اه من حاشية العارى وقوله مثل سدره لكن حكى ابن سيده تليثها فراء ساكنه فصاد مهملة خرقة من صوف أو وطن أو جلده عليها صوف (قوله وفي نسبتها) أى نسبها أى في بيان نسبها أى ما زه من نسب الله (قوله من الم بهم ابن فلان الخ) جملة ما ذكره الشارح من الامثلة سبعة منها المثال المنفرد قال الدمياطي في شرحه على ابن وقد يأتى الابهام في المتن كرايت النبي ﷺ ورجل أخذ بزمام ناقته ويعرف الم بهم بمجيئه مصرحاً به في بعض طرقه اه بحرفه (قوله أصحاب السنن الاربعة) المراد بهم ائمة البخارى ومسلم وهم أبوداود والترمذى والنسائى وابن ماجه (قوله قال أنا) فاعل قال ضمير يرجع الى يزيد أى قال يزيد أنا ابن مريع (قوله رسول الله اليكم) بتكرير رسول وأولها مضاف لثانيها (قوله فقوا على مساجدكم الحديث) انظر تمامه في السنن الاربعة (قوله كما سمى في أنى داود) أى عين فيه (قوله حصين بن حصن

مسك فتطهري بها الحديث فهذه المرأة هي اسماء كما في روايته مسلم وفي نسبتها خلاف فقيل بت يز يدن بن السكن الانصارى وقيل بت شكل وهو الذى في مسلم قال العرافى وهو الصواب قال النورى في مبهماتہ يحتمل أن القصة جرت من امرأتين في مجلس أو مجلسين ومن المبهم ابن فلان غير مسمى مثاله ما رواه أصحاب السنن الاربعة من حديث يزيد بن شيبان قال أنا ابن مريع الانصارى ونحن نعرفه فقال انى رسول رسول الله اليكم يقول لكم فقوا على مساجدكم الحديث ومريع بكسر الميم فراء ساكنه فوحدة مفتوحة فعين مهملة قيل في اسمه يز يد وقيل ز بد وقيل عبدالله ومن ذلك عم فلان مثاله ما رواه النسائى من رواية على ابن يحيى بن خالد عن أبيه عن عمه بدرى في حديث المسى صلانه العم بالمبهم رفاعة بن نافع كما سمى في أنى داود ومن ذلك عمه فلان مثاله حديث الصحيح جاءت امرأة رفاعة القرطى قيل هي نعمة بالنكير وقيل بالصغير وقيل هي اسم عمته

ذلك عمه فلان مثاله ما رواه النسائى أيضاً من رواية حصين بن حصن عن عمه أنها أتت النبي ﷺ لها حاجة الحديث حصين اسم عمته أسماء ومن ذلك زوجة فلان مثاله حديث الصحيح جاءت امرأة رفاعة القرطى قيل هي نعمة بالنكير وقيل بالصغير وقيل هي

سهيمة ومن ذلك زوج فلانة لحديث سبيعة الاسامية انها ولدت بعد وفاة زوجها بليال هو سعيد بن خولة ومن ذلك ابن أم فلان كقول أم هانيء زعم ابن أبي انه قاتل رجلا أجرت ابن امها هو شقيقها على كاهه موسمى في رواية الموطأ (٤٩) وكان أم مكتوم هو عبد الله

زائدة وعمر بن قيس  
ورجح البخاري وابن  
حبان الاول (وكل ما)  
اي حديث (قلت  
رجاله اي رجال اسناده  
(علا) اي عرف  
عندهم بأنه العالي  
وقسموه خمسة اقسام  
\* الاول اتهاؤه الى  
النبي ﷺ بذلك  
العدد العليل بالنسبة  
الى سند آخر يرد به  
ذلك الحديث بعينه  
نعدد كثير وهذا هو  
العلو المطلق فان صح  
سنده كان الغاية  
القصوى فاما اذا كان  
مع ضعف فلا تنفك  
الى هذا العلوسمان كان  
فيه كذاب \* ثانيها ان  
ينتهي الى امام من أئمة  
الحديث ذي صفة عليية  
كالخلف والاضبط  
والتصنيف وغير ذلك  
من الصفات المقتضية  
لألترجيح كشعبة ومالك  
والثوري والشافعي  
والبخاري ومسلم  
ونحوهم وهذا هو العلو  
النسبي \* ثالثها وهو  
نسبي ايضا العلو المقيد  
بالنسبة الى رواية  
الصحيحين مثلاً والسنان  
الاربع اذ الراوى لو

حصين نعم الحاء المهملة وفتح الصاد مصغر ومحسن بكسر الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الصاد (قوله سهيمة) بصم السين وقوله حديث الصحيح ألف في الصحيح للجس فانه مذكور في الصحيحين كذا ذكره في شرح المنهج وعبارته فيه خبر الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها جاءت امرأة رفاعه القرظي الى النبي ﷺ فقالت كنت عند رفاعه فطلعتني فت طلاق فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير واعما معه مثل هذه الثوب فقال أتردين ان ترجعي الي رفاعه لاحتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك اه ثم قال بعدد كرهنا الحديث والمراد بها عند اللغو بين اللذة الحاصلة بالوطء وعند الشافعي وجهور الفقهاء الوطء ا ك ماء المطه سمي بها ذلك تشبيها له بالعسل بجامع اللذة \* قال الحلبي في حاشيته عليه قوله واعما معه مثل هذه الثوب أي لا ينشر كأنه ينشر رفاعه وبهذا يندفع ما يقال الذي لا انتشار له كيف تذوق عسيلته ويذوق عسيلتها أي بان يخالطها وتزوج من تذوق عسيلته اه فيكون الضمير عائدة الى الزوج من حيث هو والربير مكبر كاهه (قوله سميعة) بصم السين مصغر او خولة بفتح الحاء (قوله أم هانيء) يعرأ بهمة في آخره وزعم ابن أبي أي قال ابن أبي فليس زعم هنا مطية الكذب (قوله فادرجا) هو زوج لها هو ابن سفيان أسلم عام وبع مكاى قال أنا فانه حين فتحت مكة وأجرت به بالقصر أي أمنتها فقال له النبي ﷺ فدأجرنا من أجرت يأم هانيء وكان ذلك قبل اسلامه (قوله ابن أمها) هو شقيقها أي أخوها شقيقها والجللة مستأنفة استئنافا بيانيا في جواب سؤال افضته الجللة الاولى وعلى كرم الله وجهه هو ابن أبي طالب

﴿ الثالث عشر والرابع عشر منها معرفة العالي والنازل من الاسناد ﴾

وقد ذكر الاول بقوله وكل ما أي وكل اسناد قلت ففتح اللام المشددة رجاله عن النبي ﷺ علا أي ارفع للقرب منه عليه الصلاة والسلام والثاني ضده أي ضد العالي وهو كثرة رجال ذاك السند الذي قد نزل ابعده عنه ﷺ اه من شرح الدمياطي على هذا المتن وبه تعلم أن المنقسم للعالي والنازل الاسناد ومثله عبارة شيخ الاسلام حيث قال العالي والنازل من السند وما معهما يأتي اه فقول الشارح الررقاني وكل ما أي حديث غير ظاهر وكان حق التعبير الموافق للاصطلاح أن يقول وكل سند الآن يقال وكل حديث أي من حيث سندنا أمل (قوله رجال اسناده) الاضافة بيانية أي رجال هي اسناده فان الرجال والاسناد بمعنى واحد (قوله علا أي عرف) فسرته بالفعل المبني للجهول وكان الاولى تفسيره بالسعل المبني للسؤال بان يقول أي ارفع كما صنع غيره (قوله بانه العالي) أي العالي سنداه والعالي من حيث السند (قوله وقسموه خمسة اقسام الخ) فالخامس أن كلام ابن الصلاح وابن طاهر يقول بانها خمسة راسقا على ماهية الاول والثاني واحد اما في ماهية الثلاثة الساقية وترجع الثلاثة الاول منها الى علو مسافة وهو من العدد والآخر ان الى علو صفة في الراوى أو شيوخه وحاصل الخمسة اما علو اسناد للقرب من رسول الله أو القرب من امام أو القرب الى كتاب من الكتب الحديثية أو علو لقدم وفاة أو قدم سماع والقسم الأول من علو مطلقا لعنم تقدمه بقيد من امام أو كتاب قوله من صح سنداه أي قوى فيشمع الضعيف الخ ومن قوله كان الغاية القصوى أي في الفصل (قوله له راسبي) أي منسوب للنسبة أي انه علو بالنسبة الى امام من أئمة الحديث ذي صفة عليه من حديثه موضح (قوله اذ الراوى) هذا تعابيل لكونه نسبيا وقوله من الستة كثر منى وقوله من غير طر بعضها كجزء ان عرفه وكان المناسب قلب العبارة ليكون الماعل هو العلو بان يقول من غير طر في كتاب من الستة اه أنل ما لو رواه من طريقها (قوله مطاقا أيضا)

(٧ - يقويه)

رى - من عرف كتاب من الستة لوقع انزل بالورواه من غير طر يقها وقد يكون اياها أيضا كحديث ابن مسعود مرفوعا يوم كلم الله موسى كان عليه

جبة صوف الحديث فلو رواه الراوى من جزء ابن عرفة عن خلف بن خليفة يكون أعلى ما لو رواه من طريق الترمذى عن علي بن حجر عن خلف فهذا مع كونه عالوا نسبيا مطلقا إذ لا يقع هذا الحديث اليوم أعلى من روايته من هذا الطريق وسمى ابن دقيق العيد هذا القسم علو التنزيل لا نه يكون نازلا بالنسبة للنبي ﷺ وعاليا بالنسبة للكتاب المأخوذ منه وفي هذا القسم تقع الموافقات والابدال والمساواة والمدافعة فالموافقة الوصول الى شيخ احدا المصنفين من غير طريقه مثاله حديث رواه البخارى عن محمد بن عبد الله الانصارى عن حميد عن أس مرفوعا كتاب الله القصاص فاذا رواه الراوى من جزء الانصارى تقع موافقة للبخارى في شيخه مع علو درجته وكحديث يرويه البخارى عن قتيبة عن مالك فلو رواه راو (٥٥) من طريقه كان ينمو بين قتيبة ثمانية ولوروى ذلك الحديث بعينه من طرق أنى العباس السراج

كان بينه وبين قتيبة سبعة والبديل الوصول الى شيخ شيخه كذلك كان يقع للراوى ذلك الاسناد بعينه من طريق آخر الى القعنبى عن مالك فيكون القعنبى بدلا فيه عن قتيبة ومن امثله حديث ابن مسعود السابق قال الحافظ ابن حجر واكثر ما يعتبرون الموافقة والبديل اذا قارنا العلو والافاسمهما واقع بدونه ونحوه لشيخه العراقى والمساواة استواء عدد الاسناد من الراوى الى آخر الاسناد بان يكون بين المخرج وبين النسبى ﷺ في المرفوع او الصحابى او من قبله في غير الى شيخ احد الستة مثلا كما بين العراقى وغيره بان المساواة

أى غير مقيد بنسبة للكتب الستة أو غيرها (قوله جبة صوف الحديث) تمامه ونعلان من جلد جارمبت وفي بعض الاخبار غير مدبوغ (قوله فلو رواه الراوى من جزء ابن عرفة عن خلف بن خليفة يكون أعلى ما لو رواه من طريق الترمذى عن علي بن حجر عن خلف بن خليفة) مثلا ولوروى ينما من طريق الترمذى وقع بيننا وبين خلف تسعة فاذا روىناه من جزء ابن عرفة وقع بيننا وبينه سبعة بعلاو درجتين فهذا مع كونه عالوا بالنسبة فهو أيضا عالو مطلق أى بالنسبة للنبي ﷺ فإنه لم يكن للحديث سند أعلى منه (قوله عالوا التنزيل) المراد بالتنزيل النزول (قوله وفي هذا القسم) أى القسم الثالث (قوله والمساواة والمصاحفة) لا يخفى أنه ليس فيها عالو بالنسبة للكتب الستة كما هو موضوع المسئلة (قوله مع علو درجته) أى لا يقال له موافقة الامع العلو واما مع الدنو وان أمكن أو التساوى كذلك فلا يقال له موافقة ولا بديل واطراف درجة الى الضمير على معنى فى أى درجة فيه أى السند (قوله أى الصحابى) أى فى الموقوف وقوله أو من قبله أى المقطوع فى التابى أو من دون التابى وقوله أو غيره أى المرفوع الى شيخ أحد الستة أى شيخ واحد من الستة كأن يكون البخارى أخذ عن أصبغ وهو أخذ عن ابن وهب وهو أخذ عن مالك وهو أخذ عن نافع وهو أخذ عن ابن عمر فانت يا مخرج اذا رويت اما ان يكون بينك وبين النبي ﷺ كما بين البخارى وبين النبي أو بان يكون بينك وبين ابن عمر كما بين البخارى وابن عمر أو يكون بينك وبين نافع كما بين البخارى ونافع أو يكون بينك وبين مالك كما بين البخارى ومالك أو يكون بينك وبين ابن وهب كما بين البخارى وابن وهب أو تكون أخذنا عن أصبغ كما أخذ البخارى عن أصبغ فتى حصل شئ من ذلك فيقال لك مساو للبخارى الا أنها لا توجد كما هو ظاهر فظهر ان مصدوق من قبله بالنسبة لما قلنا نافع ومالك وابن وهب وأصبغ وظهر أن الغاية داخله وتقدر العبارة أو من قبله فى حال كونك منتهيا الى شيخ أحد الستة اه من حاشية العلامة العدوى على شرح الالفية لشيخ الاسلام (قوله كما بين أحد الستة) أى وبين أحد من ذكر من العدد كما ذكره شيخ الاسلام فى شرح الالفية (قوله والمصاحفة) موجودة فى المساواة بين المتلاقيين أى اللذين يرد أحدهما الاخذ عن الآخر قال المصنف وثلث بالكتب الستة لان الغالب على المخرجين استعمال ذلك بالنسبة اليهم فقط وقد استعمله الظاهرى وغيره بالنسبة الى مسند أجدولا مشاحفة فى ذلك اه من حاشية العلامة العدوى على شرح الالفية (قوله على الوجه المشروح أولا) يعنى فى المساواة فى العدد وكان يكون بين تلميذ النسائى والرسول اثنا عشر وبننا وبينه كذلك مع عدم ملاحظة الاسناد الخاص اه من بعض حواشى النخبة (قوله على ابن خطيب المزة والفخر الخ) لم يبين من تقدمت وفاته منها على الآخر أو انها ما تاملنا لعل لم ثبت عنده شئ من ذلك أو ان قصده التمثيل وقد حصل بما ذكر (قوله طبرزد) قال العلامة اه وى وجدت فى خط بعض الشيوخ أنه بالذال المعجمة فى

مفقودة الآن الا ان يكون عدة ما بين الراوى وبين النبي ﷺ كعدة ما بين الامم الاسو بين النبي ﷺ قال فى شرح آخره النخبة فيكون مساواة بقطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد الخاص انتهى ووقع للعراقى من ذلك حديث فان النسائى روى حديث على فى النهى عن نكاح المتعتو وينمو بين النبي ﷺ عشرة ورواه العراقى من طريق غير النسائى فوقع له أن شيخا فيه ساواه وكان هو تلقى النسائى وصاحفه والمصاحفة الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف على الوجه المشروح أولا سميت مصاحفة لرباى العادة أن المتلاقيين يـ صاغان \* الرابع من أقسام العلو تقدم وفاة الراوى عن شيخ على وفاة راو آخر عن ذلك الشيخ مثاله من سمع سنن أبى داود على الزكى عبد العظيم أعلى ممن سمعه على النجيب الحرافى ومن سمعه على النجيب أعلى ممن سمعه على ابن خطيب المزة والفخر ابن البخارى وان اشترك الاربعة فى روايته عن شيخ واحد وهو ابن طبرزد لتقدم وفاته الزكى على النجيب ووفاته النجيب على من بعده ثم هذا من العلو المقاد من تقدم الوفاة

مع الالتفات لنسبة شيخنا الى شيخ فاما العلو المقاد من مجرى تقدم وفاة الشيخ لامع التفاوت لشيخ آخر فقد اختلف على وقته فقيل يكون تحسين  
ستمضت بعد وفاته وقيل ثلاثين سنة \* خامس الاقسام علو الاسناد تقدم السماع لاحد (٥١) رواه بالنسبة لراو آخر شاركه في

السماع من شيخه او  
لراو سماع من رفيق  
شيخه فالاول اعلى وان  
تقدمت وفاة الشيخ  
(وضده) أى ضد  
ما قلت رجاله وهو  
ما كثرت رجاله وهو  
(ذاك الذى قد نزل)  
اى هو المعروف عندهم  
بالنزل وأقسامه خمسة  
أضافان كل قسم من  
أقسام العلو يقابله قسم  
من أقسام النزول كما قاله  
ابن الصلاح خلافا لمن  
زعم ان العلو قد يقع غير  
تابع للنزول (فالتدنان)  
الاولى الاسناد خصيصية  
فاضلة من خصائص  
هذه الامة قال ابن  
المبارك الاسناد من  
الدين ولولا الاسناد  
لقال من شاء ما شاء  
وقال أيضا مثل الذى  
يطلب أمر دينه بلا  
اسناد كمثل الذى يرتقى  
السطح بلا سلم وقال  
الثورى فى الاسناد  
سلاح المؤمن فاذا لم  
يكن معه سلاح فبأى  
شئ يقاتل (الثانية)  
طلب العلو فى السند أو  
قدم سماع الراوى  
أو وفاته سنة عن

آخره اه وهو صحيح فى المختار فى باب الدال طبرزد قال الاصمى سكر طبرزد وطبرزل وطبرزن  
ثلاث لغات معرب اه (قوله مع الالتفات) أى النظر (قوله لنسبة شيخنا الى شيخ) أى من حيث وفاته كما  
تقدم من تقدم وفاة الزكى عبد العظيم على وفاة النجيب الحرانى (قوله فقد اختلف على وقته) أى العلو وقد أشار  
لذلك الخلاف بقوله فعيل الخ وقوله يكون أى العلو أى يتحقق كما هو ظاهر وذلك لانه ليس المراد ان وقت  
العلو يكون عند ذكر الوقت الذى هو انتهاء الحسين بل المراد ان وقت العلو هو انتهاء الحسين و بان بما تقرر  
أن الامم معنى عند (قوله وان تقدمت وفاة الشيخ) هو غير مناسب والذى فى عبارة شيخ الاسلام وان تقدمت  
وفاة الثانى اه أى السامع الثانى (قوله خصيصية) أى البريقة التى هى الرجال من حيث الاحتمال أو الاخذ  
عنها حالة مختصة بهذه الامة وقوله فاضلة أى شريفة زاد السخاوى به دونه خصيصية وسنة بالغة من السنن  
المؤكددة وقدر وينام طريق أبى العباس قال سمعت محمد بن حاتم بن المنظر يقول ان الله قد أكرم هذه الامة  
وشرفها وفضلها بالاسناد وليس لاحد من الامم كلها قديمها وحديثها اسناد انما هو صحف فى أيديهم وقد  
خطوا بكتبهم أخبارهم فليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والانجيل وبين ما ألحقوه بكتبهم من  
الاخبار التى أخذوها عن غير الثقات وهذه الامة انما تنص الحديث عن الثقة المعروف فى زمانه المشهور  
بالصدق والامانة عن مثله حتى تنهاى أخبارهم ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحقظ فالا حفظ  
والاضبط فالأضبط والأطول مجالسة فمن فوقه عمن كان أقل مجالسة ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها  
أو أكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل وقد يضبطون حروفهم يعدونه عدا فها من أفضل نعم الله على هذه  
الامة وقال أبو حاتم الرازى لم يكن فى أمة من الامم منذ خلق الله آدم أمنا يحفظون آثار الرسل الا هذه  
الامة اه من حاشية العلامة العدوى على شيخ الاسلام (قوله قال ابن المبارك الخ) فى قوة الاستدلال  
على ما قبله وقوله الاسناد من الدين أى من العمل بالدين أى الاحكام أو أراد بالدين التدين (قوله  
ولولا الاسناد) أى ولولا طلب الاسناد (قوله مثل) أى صفة (قوله يطلب أمر دينه) اى أمرها  
هودينه وقوله بلا اسناد أى يطلب معرفة دينه بلا شيوخ يأخذونه عنهم أو أراد بالامر المعرفة فالإضافة  
حقيقية (قوله كمثل الذى الخ) خلاصه ان الدين صعب الوصول كالسطح الذى شأنه صعوبة الوصول  
وقوله بلا سلم أى فالاسناد كالسلم (قوله سلاح المؤمن) فيه ما يزيد أسد مما هو مقرر مشهور  
(قوله فبأى شئ يقاتل) أى فيقاتل بأى شئ أى يبلغ العلم للناس بسبب أى شئ لان تبليغ العلم بالاخذ عن  
الرجال فاذا فقد فكيف يأتى تبليغ فى العبارة استعارة ويصح اجراء هذا الكلام على حقيقته أى  
و بقياسه يقال هنا فقدر وقال أبو بكر محمد بن أحمد بلغنى أن الله خص هذه الامة بثلاثة أشياء لم يعطها  
من قبها وهى الاسناد والاسباب والاعراب (قوله أو قدم سماع الخ) معطوف على السند اى العلو  
من جهة السند أو من جهة قدم سماع الراوى وطلب مبتدأ وسنة خبره ويدخل فى قوله العلو فى السند  
ثلاثة أقسام من الاقسام الخمسة (قوله سنة عن السلف) أى ان تحصيل العلو أمر مسنون سنه من سلف  
لا النبى صلى الله عليه وسلم لكون النبى صلى الله عليه وسلم لم يصرح بالسند بل فهم من فعله لكن الصحيح  
ان ما فهم من فعله ينزل منزله قوله فحكم عليه بأنه سنة منه صلى الله عليه وسلم (قوله قال محمد) استدلال  
لما قبله فهو على حذف الفاء (قوله قرب الاسناد) أى من حيث روايته الحديث (قوله أو قال قرينة)  
هذا شك فاذا يكون معنى قوله قرب الى الله أى تقرب الى الله فتتفق السختان (قوله سنة صحيحة)  
أى ثابتة عن النبى أو دليلها حديث صحيح وقوله محتجا حال من فاعل قال (قوله صام) كسر الضاد

السلف هو محمد بن اسم الطوسى قرب الاسناد قرب أو قال قرينة الى الله عز وجل وقال الخا كم ان طلب العلو سنة صحيحة محتجا فى ذلك بخبر  
أسى محى وضامن ثعلبة الى النبى ﷺ ليسمع منه

مشافهة ما سمعه من رسوله عليه السلام اذ لو كان طلب العلو غير مستحب لانكر عليه عليه السلام سؤاله عما أخبر به رسوله ولا أمره بالانصراف على رسوله لسكن قال شيخ (٥٣) الاسلام فيه نظر لجواز ان يكون انما جاءه سؤاله لم يصدق رسوله أو انه أراد الاستنبات لالة

والعالو أفضل خلافا لما حكاه ابن خلد عن بعض أهل النظر ان النزول أفضل لانه يجب على الراوى الاجتهاد في متن الحديث وتأديته وفي الناقل وتعديله وكلما زاد الاجتهاد زاد صاحبه ثوابا وهذا كما قال ابن الصلاح مذهب ضعيف الخجة قال ابن دقيق العيد لان كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها ومراعاة المعنى المقصود من الرواية وهو الصحة أولى وأيده العراقي بأنه بمثابة من يقصد المسجد لصلاة الجماعة فبسلك طريقا بعيدة لكثرة الخطا وان أداه سلوكها الى فوات الجماعة التي هي المقصود وذلك ان المقصود من الحديث التوصل الى صحته بعد الوهم وكلما كثرت رجال الاسناد تطرق اليه الخطأ والخلل وكلما قصر السند كان أسلم اللهم الا أن يكون رجال السند النازل أوثق أو أحفظ أو أفقه أو كونه متصلا بالسماع وفي العالي حضور أو اجازة أو منالة أو

المعجمة (قوله مشافهة) أى سماع مشافهة أى حالة كونه مشافها أى مخاطبا وما ذكره الشارح من على أن لام الكلمة أعنى شفة هاء أى اللام المحذوفة والاصل شفهة وتجمع على شفاه مثل كلبة وكلاب وعلى شفاهات مثل سجدة وسجدات ومنهم من يجعلها واو او يبنى عليها تصاريف الكلمة ويقول الاصل شفوة وتجمع على شفوات مثل شهوة وشهوات وعليه فتقول كلمته مشافهة (قوله ما سمعه من رسوله اليه) أى ليسمع منه الذى سمعه من أرسله النبي صلى الله عليه وسلم اليه (قوله لانكر عليه) لا يخفى ان غير المستحب يصدق بالجائز وهو لا ينكر في فعله الا أنه قد استدله بقوله صلى الله عليه وسلم لتميم الدارى لما رآه كفى بعض طرق حديثه في الجساسة ياتيم حدث الناس بما حدثتني وبقوله أيضا خبر الناس قرنى الحديث فان العلو يقر به من القرون الفاضلة انظر السخاوى (قوله فيه نظر) أى في الاحتجاج نظر (قوله والعالو أفضل) مسألة ثانية (قوله أنه أراد الاستنبات) أى قوة الثبوت أى قوة الصحة وقال الطوخى ما نصه لا يخفى ان ارادة المبلغ من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا من الاحكام الاستنبات لا ينافى وجوب عمله أى المبلغ بما بلغه رسول النبي صلى الله عليه وسلم بل قد يقال يندب له الاستنبات من الشارع في حياته ولو وجب عليه العمل بما قاله رسول النبي عليه السلام حيث شك المبلغ في كلام ذلك الرسول (قوله عن بعض أهل النظر) أى الاصول (قوله قال ابن دقيق العيد) أى في توجيه الرد (قوله ليست مطلوبة لنفسها) أى لذاتها بل اذا طلبت فانما تطلب لاجل الصحة (قوله ومراعاة المعنى الخ) يقرأ بالنصب عطف على اسم ان لانه من كلام ابن دقيق العيد كما ذكره الكمال بن أبى شريف في حاشيته على شرح النخبة (قوله وأيده العراقي) أى أيما ذكر من الرد وقوله يانه أى طالب النزول (قوله وذلك ان المقصود الخ) مرتبط بقوله بمثابة أى واذا كان بمثابة الخ فقد ارتكب خلاف الصواب وذلك ان المقصود الخ وقوله من الحديث أى من طلبه (قوله الى محنته) أى قوته لاجل شموله الحسن (قوله وبعده الوهم) أى توهم الخطأ أى ايقاع الوهم فهو يسكون الهاء أو بعد الغلط فهو يفتح الهاء (قوله والخلل) عطف مرادف وذلك لانه ما من راو من رجال الاسناد الا والخطأ جائز عليه فكما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز وكلما قلت قلت اه من شرح الجوى (قوله أوثق) أى من جهة العدالة (قوله السلفى) هو بكسر السين وفتح اللام وفي آخره فاء هو أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن ابراهيم بن سلفة الاصبهاني اه من حاشية الطوخى على شرح ألفية العراقي لشيخ الاسلام (قوله وحيث ذم) قال شيخ الاسلام في شرحه على متن الألفية للعراقى في شرح هذا البيت وحيث ذم النزول كقول ابن المدينى وغيره انه شؤم وقول ابن معين انه فرحت في الوجه فهو ما لم يجبر بصفة مرجحة فان جبر بها كزيادة الثقة في رجاله على العالى أو كونهم أحفظ أو أضبط أو أفقه أو كونه متصلا بالسماع وفي العالى حضور أو اجازة أو منالة أو تساهل من بعض رواة في الحل فالنزل حينئذ ليس بمذموم ولا مفضول بل فاضل كما صرح به السلفى وغيره قالوا والنازل حينئذ هو العالى في المعنى عند النظر والتحقيق وقد نبه عليه بقوله والصحة مع النزول هي العلو المعنوى عند النظر والعالى عددا عند فقد الضبط والاتفاق علو صورى فكيف عند فقد التوثيق اه بحروفه وقوله كما صرح به السلفى راجع لقوله بل فاضل وقوله عند النظر أى التأمل والتحقيق أى الوقوف على الحق وقوله فكيف عند فقد الخ أى فكيف لا يكون عند فقد التوثيق وهو استفهام في معنى النفي ونفي النفي اثبات أى فهو عند فقد التوثيق علو صورى تحقيقا والتوثيق مصدر وثقه وحينئذ فالمعنى عند فقد موجب من العدالة والصدق وكأنه أراد موجبه الاعظم

تساهل من بعض رواة في الحل فالنزل حينئذ ليس بمذموم ولا مفضول بل هو فاضل كما صرح به السلفى وغيره قائلين والنازل والحينئذ هو العالى في المعنى عند النظر والتحقيق ونبه على ذلك العراقي بقوله وحيث ذم فهو ما لم يجبر به الصحة العلو عند النظر وقال السلفى

ليس حسن الحديث قريب رجال \* عندأر باب علمه النقد بل علوا الحديث عندأولى الحفظ والاتقان صحة الاسناد والله أعلم (وما أضفته الى الاصحاب) أى قصرته عليهم فلم تتجاوز به عنهم الى النبى ﷺ (من \* قول وفعل) لم

(٥٣)

ونحو ذلك وخلاعن قرينة الرفع (فهو موقوف) سواء اتصل اسناده اليه أو انقطع واشتراط الحاكم اتصاله شاذ وقوله (زكن) أى علم تكلمة للبيت والواو فى كلامه للتقسيم وهى فيه أجود من أو وقدسمى بعض الفقهاء الشافعية الموقوف الاثر والمرفوع الخبر وأما المحدثون فقال النووى انهم يطلقون الاثر على الموقوف والمرفوع وأما ان استعملت الموقوف فيما جاء عن التابعين فن بعدهم فقيده بهم فقل موقوف على عطاء على طائوس أو وقفه فلان على مجاهد ونحو ذلك موقوف على مالك على الثورى على الاوزاعى ومحل كون ما أضيف للصحابى موقوفا حيث كان للرأى فيه مجال فان لم يكن للاجتهاد فيه مجال ظاهر فهو مرفوع وان احتمل أخذ الصحابى له عن أهل الكتاب تحسنا

والا لاضبط والاتقان مما يوجب التوثيق فتدبر (قوله ليس حسن الحديث الخ) هما بيتان من بحر الخفيف ورؤيهما الدال والثانى منهما مدور ونصفه الفاء من الحفظ وحينئذ يقرأ والاتقان بالنقل

### ﴿ القسم الخامس عشر منها الحديث الموقوف ﴾

(قوله ونحو ذلك) وهو تقريرهم كما أفاده الحافظ وأراد بالقول حقيقة أو حكما كالإشارة المفهومة قال فى النكت وأما فاعلم المجردة فهل تكون أحكاما عند من يحتج بقول الصحابى أو لافيه نظر قال ثم انه ان سكت عما به مل أو يقال بحضورهم فلا ينكر ونه فالحكم فيه أنه ان نقل فى ذلك حضور أهل الاجماع فيكون نقلا لاجماع فان لم يكن فان خلا عن سبب مانع من السكوت والانكار فحكمه حكم الموقوف اه وظاهر عبارته فى أول الكتاب دخول اهتم والصفة والايماء فى النحو وحرر اه من حاشية العلامة العدوى (قوله وخلاعن قرينة الرفع) أمالو وجدت فيه قرينة الرفع فهو فى حكم المرفوع كما فى رواية البخارى كان ابن عمر وابن عباس يفتران ويقصران فى أربعة رد فمثل هذا لا يقال من قبل الرأى (قوله سواء اتصل اسناده اليه أو انقطع) المراد باتصال السند ذكره متصلا به غير منقطع ولا معضل ولا معاق والمراد بالمنقطع خلاف ذلك فيشمل المنقطع والمعضل والمعلق الموقوف منه أول السند أو كله ويكون الانقطاع فى قول الشارح واشتراط الحاكم الخ بالمعنى اللغوى (قوله وهى فيه) أى الواو فى التقسيم أجود من أو كما قاله ابن مالك وجه ذلك انها تفيد الجرح ولا شك أن الاقسام مجتمعة فى صدق الكل على ما هو كلمة أو تقتضى خلاف ذلك كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف ومحل ذلك ان كان من تقسيم الكل الى جزئياته كهذا المثال فان كان من تقسيم الكل الى أجزائه كقولك الحصر خيط وسمر تعينت الواو (قوله بعض الفقهاء) كآبى القاسم الفورانى من الخراسانيين وقوله من الشافعية صريح فى الاختصاص بهم وهل أحدهم أو باب المذاهب تبعهم فيه فيكون التخصيص نسبيا ولم يتبعهم فيكون مطلقا (قوله سواء الاثر) أى قصر تسمية الاثر على الموقوف وقوله ويسمون المرفوع الخبر أى فيقصر ون تسمية الخبر على المرفوع وقول الشارح وأما المحدثون ذكر مقابله الطرف الاول أعنى قوله وسواء الاثر وكان الانسب لما ذكر الطرف الثانى وهو قوله وسمى المرفوع الخبر أن يذكر مقابله أى فيذكر ما قاله المحدثون فى شأن الخبر وقد أفاد المناوى ان الخبر عند المحدثين مرادف للحديث اه ولعل وجه تسمية الموقوف بالاثر والمرفوع بالخبر أن الاثر يطلق على بقية الدار قال فى المصباح وأثر الدار بقية ما لم يكن قول الصحابى بقية من قول المصطفى والخبر ما يخبر به وأصل الاخبار اتما هو عنه ناسب أن يسمى قول الصحابى أثرا وقول المصطفى خبرا (قوله أو وقفه فلان على مجاهد) مثل بما ذكره إشارة الى تعيين الواقف كان تقول هذا موقوف على مالك أو وقفه فلان على طائوس مثلا

### ﴿ السادس عشر من الاقسام الحديث المرسل ﴾

(قوله ويجمع على مراسيل ومراسل) قال الزركشى يجوز اثبات الياء فى المسانيد والمراسيل ويجوز حذفها والاولى الحذف قال الله تعالى ما ان مفاتيحه والاثبات عند البصريين موقوف على السماع وعند الكوفيين جائز نقله الطوخى فاذا الاولى تقديم مراسل وان كانت الواو لا تقتضى ترتيبا فتأمل (قوله مأخوذ) أى مشتق بحسب أصله من كونه اسم مفعول والافه والآن اسم للحديث الذى سقط من سنده الصحابى (قوله أطلق الاسناد ولم يقيده بجميع رواته) المناسب لكون المرسل اسم للحديث أن يقول فكان المرسل أطلق الحديث ولم يقيده بجميع رواته وجميع بائى بمعنى الكل الجسمى والكل المجموعى

للظن به (ومرسل) ويجمع على مراسيل ومراسل مأخوذ من الارسال وهو الاطلاق كقوله تعالى انا أرسلنا الشياطين على الكافرين فكان المرسل أطلق الاسناد ولم يقيده بجميع رواته هو

ما (منه الصحابي سقط) بان رفعه التابعي الى النبي ﷺ صريحا وكناية صغيرا كان كافي حاتم ويحيى بن سعيد او كبير او هومن كان جل رايته عن الصحابة كابن المسيب وقيس بن ابي حازم وهذا هو المشهور عند المحدثين وبه قطع الحاكم وغيره وقيد الحافظ ابن حجر بما لم يسمعه من النبي (٥٤) صلى الله عليه وسلم ليخرج من لقيه كافر افسح منه ثم أسلم بدموته صلى الله عليه وسلم

وحدث بما سمعه منه كالنسخي رسول هرقل وروى قيصر فانه مع كونه تابعيا محكوم لما سمعه بالاتصال لا بالارسال وخرج بالتابعي مرسل الصحابي فانه موصول مسند لان روايتهم غالبا عن الصحابة والجهالة بالصحابة لاتضر لانهم كلهم عنون وقيل المرسل ما رفعه التابعي بقيس كونه كبيرا وأما مرفوع صغار التابعين فلا يسمى مرسلا بل منقطعا وهذا القول حكاه ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث لان أكثر رايته عن التابعين ولم يلقوا من الصحابة الا الواحد والاثني وقيل المرسل ما سقط من سنده روى واحد او أكثر سواء كان من أوله أم من آخره أم بينهما فيشمل المنقطع والمعضل والمعلق وهذا ما حكاه ابن الصلاح والنووي عن الفقهاء والاصوليين وبه قطع الخطيب واختلفوا في

والغالب الثاني وهو المراد هنا وهو حقيقة في الهيئة الاجتماعية المركبة من كل الافراد واطلاقه على البعض مجاز ولم يقبده عطف تفسيرا وكان هنا مستعملة في التحقق لا الظن فظهر التعبير بكأن والاضافة في روايته حقيقية وهي تأتي لأدنى ملازمة بناء على أن الاسناد حكاية طريق المتن أو من اضافة الجزء للسكل بلا حصة التفصيل في المضاف والجلة في المضاف اليه بناء على أن المراد بالاسناد السند (قوله مامنه) أي من اسناده فهو على حذف مضاف (قوله أو كناية) أي كان يقول التابعي ما لا يحال للرأي فيه (قوله وقيد الحافظ ابن حجر الخ) وهذا التقييد متعين وكانهم أعرضوا عنه لنسبته قال الزركشي وعلى هذا يلغز فيقال تابعي يقول قال النبي ﷺ كذا وهو مسند لا مرسل قال وقيد بحجاب عن هذا النقض بالعناية بكلامهم وان مرادهم بالتابعي من لم يلق النبي ﷺ وهذا حكمه حكم التابعي لأنه تابعي حقيقة لوجود الرواية الا أنه قد فانه شرطها ونحن انما اردنا المرسل لجهالة الواسطة وهي هنا مفقودة وقوله بما لم يسمعه لعل المراد يطلع عليه حتى يشمل غير الاقوال اه من حاشية الطوخى على شرح الالفية (قوله ثم أسلم بدموته) ليس بقيد بل مثله من أسلم قبل موته ولم يره (قوله وروى قيصر) أي وفي رواية قيصر أي رسول قيصر بدل هرقل وهرقل علم له أي ملك الروم وقيصر لقبه وعبارة القسطلاني في بدء الوحي هرقل كدمشق علم غير منصرف للمعجمة والعلمية وحكي فيه هرقل كخندق والاول هو المشهور ولقبه قيصر قاله الشافعي وهو اول من ضرب الدنانير وملك الروم احدى وثلاثين سنة وفي ملكه توفي النبي ﷺ (قوله بل منقطعا) أي منقطعا على القول الثاني للمصنف في تعريف المنقطع من انه ما لم يتصل سنده فيصدق بالاثني أي فقد أسقط التابعي الصغير التابعي الكبير والصحابي (قوله وبه قطع الخطيب) أي من المحدثين كما أفاده السخاوي قال الطوخى واستشكل ذلك القول بأنه يقتضي أنه لو قال لواحد منا قال رسول الله ولو أسقط جميع السند يكون مرسلا ويحتج به عند من يقبله ولا أنظر أحدا قال هذا فيغلب على الظن انه مقيد بالقرن الثلاثة كإحدى عن أبي حنيفة اه والحاصل أن الاقوال الثلاثة الثاني أضيقت والثالث أوسعها والاول أكثر في استعمال أهل الحديث (قوله فذهب مالك) أي ابن أنس قدمه على أبي حنيفة لانه شيخه كإحدى السيوطي في رسالته وتلمذة الشافعي وأجله ظاهر ثان قال البقاعي احتجاج مالك وغيره بالمرسل انما هو على القول الاول فيه وهو مرفوع التابعي (قوله في الاحكام وغيرها) المراد بالاحكام الفرعية وبغيرها الاحكام الاعتقادية (قوله اثني على عصر التابعين وشهد له بالخيرية ثم للقرنين بعد قرن الصحابة) اعلم أن القرن الجليل أي الجماعة على الاصح فيراد بالعصر أهله مجازا والاضافة للبيان أو يقدر مضاف أي أهل عصر الخ الذي هو نفس التابعين وأراد بالقرنين الطائفتين واطافة قرن لما بعده للبيان وقيل القرن مائة سنة وعلى هذا فغيره باعتبار أهله فقوله شهد له أي بعد الصحابة وقوله ثم للقرنين بعد قرن الصحابة أي و بعد قرن التابعين وذلك بقوله خير القرون قرني ثم الذين يلونهم وكرره ثلاثا على ما في بعض الروايات (قوله وبأن تعالين البخاري) أي معلقات البخاري أي فليكن منها المرسل بجامع قطع الاتصال (قوله ورد بأن الحديث محمول على الغالب الخ) نسلم ذلك الا أننا نقول الكلام مفروض في مرفوع تابعي اتصف بالعدل والضبط ولحقه وصف النبي ﷺ بالخيرية (قوله والا) أي وان لم يقل محمول على الغالب فلا يصح لانه قد وجد (قوله في

(القرنين)

الاحتجاج بالمرسل فذهب مالك وأحمد المشهور عنهما وأبو حنيفة وأبوعبهم من الفقهاء والاصوليين والمحدثين الى الاحتجاج به في الاحكام وغيرها واحتج لهم بأنه ﷺ اثني على عصر التابعين وشهد له بالخيرية ثم للقرنين بعد قرن الصحابة وبأن تعالين البخاري المجزومة صحيحة ورد بأن الحديث محمول على الغالب والافقد وجد في



القرنين من هو مضمون الصفت المذمومة وتعالى البخاري علمت محتها من شرط في الرجال وتقيده بالصحة بخلاف التابعين وذهب  
أكثر أهل الحديث إلى أن المرسل ضعيف لا يحتاج به للجهد بالساقط في الاسناد (٥٥) لاحتمال أنه تابعي ثم يحتمل أنه ضعيف

و بتقدير كونه ثقة  
يحتمل أنه روى عن  
تابعي أيضا يحتمل أنه  
ضعيف وهكذا إلى مالا  
نهاية له عقلا وإلى ستة  
أو سبعة استقراء اذ هو  
أكثر ما وجد من رواية  
التابعين بعضهم عن  
بعض قال السيوطي  
ولهذا لم يصوب قول من  
قال المرسل ماسقط منه  
الصحاحي اذ لو عرف أن  
الساقط صحاحي لم يرد  
انتهى وبه يعلم ما في  
كلام الناظم وان اتفق  
أن الذي أرسله كان لا  
يروى الا عن ثقة  
فالتوثيق في الرجل  
المبهم غير كاف نعم اذا  
اعتضد المرسل بمسند  
يحيى من وجه آخر  
صحيح أو حسن أو ضعيف  
أو بمرسل آخر أرسله  
من روى عن غير شيوخ  
راوى المرسل الاول  
بحيث يظن عدم  
اتحادهما فهو حجة  
مقبولة عند الجميع كما  
اذا اعتضد بموافقة  
قول بعض الصحابة أو  
بفتوى عوام أهل العلم  
وقوة هذه الاربعة  
مرتبة بترتيبها المذكور

القرنين) الاول أن يقول القرون (قوله بالصفات المذمومة) أراد الجنس (قوله وتعالى البخاري)  
الاضافة للعهد أى التماثل في الجزومة (قوله من شرط في الرجال) مفرد مضاف يعم أى من شرط وطه السكائنة  
في الرجال أى من عد القوضبط وتأمين وغير ذلك فقوله وتقيده بالصحة عطف لازم على ملزوم وقوله الرجال  
أى غالبا أو أرادهم الرواقوع بالرجال لانهم الغالب (قوله بخلاف التابعين أى بخلاف مرسل التابعين فلم  
تعلم محتها بعدم علم حالة التابع الراجع (قوله إلى مالا نهاية له) أى إلى عدد لا نهاية له عقلا وقوله وإلى ستة معطوف  
على قوله إلى مالا نهاية له من عطف الجار والمجرور على الجار والمجرور واستقراء مقابل لقوله عقلا (قوله قال  
السيوطي) جملة اعتراضية فكان الاول أن يؤخرها عن الغاية (قوله وان اتفق) غاية لقوله للجهد بالساقط  
والفاء في قوله فالتوثيق للتعليل وكان الاول التعبير بأدبها كما يعلم ذلك من شرح الدمي على المتن  
(قوله وان اتفق ان الذي أرسله كان لا يروى الا عن ثقة فالتوثيق في الرجل المبهم غير كاف) كانه قال لان هذا  
أى روايته عن الثقة لا غير توثيق في المبهم والتوثيق غير كاف فهذا غير كاف (قوله نعم اذا اعتضد) لما  
كان يتوهم مما ذكر عدم الاحتجاج مطلقا ولا مرسلا كذا اسدرك بنعم على قوله واختلافوا في  
الاحتجاج المرسل الخ (قوله بسند يحيى من وجه آخر) أى من طريق آخر لا من ذلك الوجه كأن يرسله  
الحسن البصري فيأتى من جهة سعيد بن المسيب موصول وأما اذا أتى من طريق الحسن موصولا فهو  
من تعارض الوصل والارسال وسيأتى الخلاف فيه وقوله صحيح الخ نه تنديد عليه قوله بعد يعتضد به  
(قوله شيوخ راوى المرسل الاول) أراد بالشيوخ الجنس المتحقق ولو في واحد ومصدق الشيوخ نافع  
مثلا الذي هو التابعي الراوى عنه عليه السلام ومصدق الراوى مالك مثلا فخلاصته أن الراوى مثلا مالك  
روى عن نافع عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يروى الحديث الليث عن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بحيث يظن  
عدم اتحادهما) أى بحيث يعلم والحشية هنا للتعليل بخلاف ما اذا أرسله من يروى عن نافع أى بان  
يرويه مالك عن نافع عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرويه الليث عن نافع عنه عليه السلام فيكونان متحدان  
(قوله أو بفتوى عوام أهل العلم) المراد بهم من ليس بمجتهد كما أفاده اللقاني وكأنه قال أو بفتوى  
العلماء الذين ليسوا بمجتهدين والمراد بفتوى الجبل كما أفاده البقاعي (قوله وقوة هذه الاربعة مرتبة  
بترتيبها المذكور) هي قوله بمسند وقوله أو مرسل وقوله أو اعتضد بموافقة قول بعض الصحابة وقوله  
أو بفتوى عوام أهل العلم فأقواها مرسل اعتضد بمسند ثم ما اعتضد بمسند آخر ثم ما اعتضد بموافقة  
قول بعض الصحابة ثم ما اعتضد بفتوى أهل العلم ووجه ما ذكره الشارح من العاضد سبعة هذه  
الاربعة المرتبة والثلاثة التي ذكرها بقوله ويعتضد أيضا لارتبب فيها فأفردا بالذ كر لعدم الترتيب  
فيها (قوله وكل ما اعتضد) أى وكل عاضد فاسم موصول أو نكرة موصوفة فنكتب  
ما مفصلة وهذه اشارة لقاعده شاملة لجميع ما تقدم وغيره وكان المناسب نفيها بالفاء (قوله دال على  
صحة مخرجه) بفتح الميم وسكون الخاء وفتح الراء أى اتصال سنده (قوله في المرسل المعتضد) بفتح الصاد  
أى المفوى بين كبار التابعين وصغارهم المراد بكبار التابعين من أكثر روايتهم عن الصحابة ولو كانوا  
صغارا في السن وبصغار التابعين من أكثر روايتهم عن غير الصحابة ولو كانوا كبارا في السن كما تقدمت  
الاشارة اليه في الشارح (قوله وكأنه بناء على المشهور في تعريفه) أتى بكأن ولم يجزم بذلك لاحتمال  
أنه بناء على شئ آخر لم يعلم (قوله الذي أخذ ابن الصلاح ذلك من كلامه) اسم الاشارة راجع للاحتجاج

و يعتضد أيضا بالعباس ومعل الصحاحي وعمل أهل العصر وكل ما اعتضد به المرسل فهو دال على صحة مخرجه فيحتاج عالم يعتضد  
بتبنيه لم يفصل ابن الصلاح في المرسل المعتضد بين كبار التابعين وصغارهم وكأنه بناء على المشهور في تعريفه لكن اعترضه العراقي بأن  
الامام الشافعي الذي أخذ ابن الصلاح ذلك من كلامه فيد بالسكبار منهم ومن روى دائما عن الثقات



بحيث اذا سمي من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه ولا يكفي قوله لم آخذ الا عن الثقات وحين اذا اشارك الحفاظ منهم في أحاديثهم وافقهم فلم يخالفهم الا بنقص لفظ من ألفاظهم لا يختل به المعنى فانه لا يضر في قبول مرسله ثم ان قيل اذا اعتضد المرسل بمسند فالعمدة عليه في الحجة ولا حاجة للمرسل (٥٦) \* أجيب بانهما دليلان اذا المسندان كان يحتج به منفردا فهو دليل رأسه

والمرسل يعتضد بالمسند ويصير دليلا آخر فيرجع هما عند معارضة حديث واحد (قائده) اذا قيل في اسناد عن رجل أو شيخ أو نحو ذلك فعال الحاكم وابن القطان وغيرهما لا يسمي مرسلا بل منقطعا وفي البرهان لامام الحرمين تسميته بالمرسل قال العراقي وكل من هذين القولين مخالف لما عليه أكثر الحديثين واختاره شيخنا الحافظ العلائي من أنه متصل في اسناده مجهول أي مسهم قال شيخ الاسلام لكنه مقيد بما اذا لم يسم المبهمة في رواية أخرى والا فلا يكون حديثه مجهولا وبما اذا صرح من أهمه بالتحديث ونحوه والا فلا يكون حديثه متصلا لاحتمال انه مدلس هذا كله اذا كان الراوي عنه غير تابعي أو تابعيا ولم يصفه بالصحة والا

ولم يتبع الشافعي في تقييده بالكبير فحاصله ان اسم الاشارة راجع للاحتجاج وقصده الاعتراض على ابن الصلاح بان من أخذت من كلامه الاحتجاج يظهر من ثقافت لكلامه أنه لم يقيس مع أنه قيد بالكبار اه من حاشية الطوسي فالشافعي قيد بالكبار مع الشرطين المذكورين ولم يتبعه ابن الصلاح في ذلك التقييد (قوله بحيث اذا سمي من روى عنه الخ) معناه أنه يشترط أن يكون الراوي عنه هذا المرسل على تقدير لو ساه في مرسله في رواية أخرى أو في مطلق حديث حسبما يحتملهما كلام الشافعي لا يكون عند الناس الاثقة لا مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه وهو عطف عام على خاص لصدقه بالفاسق وقوله ولا يكفي قوله لم آخذ الا عن الثقات أي اذا سمي لا يسمي الاثقة معروفا عند الناس بحيث ان الناس يحكمون بعادته باعتبار ما عندهم ومجرد قوله لم آخذ الا عن الثقات لا يكفي وقال اللغائي ولا يكفي قوله لم آخذ أي بل لابد أن نفش مشايخه أي بحيث لا نجد له يروي الا عن الثقات اه (قوله وعن اذا شارك الحفاظ منهم في أحاديثهم وافقهم فلم يخالفهم الا بنقص لفظ من ألفاظهم لا يختل به المعنى) فصوله وعن أي و تابعي اذا شارك أي ذلك السامع في مثل ذلك لقوله منهم وقوله في أحاديثهم أي التي حصل فيها الاعتضاد ولا حاجة الى ذلك القيد بعد فرض أن المرسل قد اعتضد بمسند أو مرسل اذا لا تأتي اعتضاد الاعتدال الموافقة في المعنى وعدم الاختلاف فيه ولا وجه للتعبير بأذن الان المشاركة حاصله بالفعل لما تقرر أنه مرسل اعتضد بغيره من مسند أو مرسل (قوله لا ينقص لفظ من ألفاظهم لا يختل به المعنى) ومثل نقص اللفظ زيادة لفظ لا يز يدحكما كما يفهم ذلك بطريق المساواة (قوله لا يسمي مرسل بل مسطعا) أي لا يسمي قولهم عن رجل مرسل بل منقطعا أي متن قولهم عن رجل منقطعا فهو على حذف مضاف ضرورة ان الانقطاع والارسال وصف المتن والتعبير بعن ليس قيد ابل مثله أخبر وحدث (قوله واختاره شيخنا) أي ومخالف لما اختاره فهو من جملة الصلة بين ما اختاره بقوله من انه متصل (قوله متصل في اسناده) أي متنه في سند (قوله أي مبهم) أي فليس المراد بالمجهول المجهول حاله مع تشخصه فلو قال من أول الامر في اسناده مبهم لكفي (قوله والا فلا يكون حديثه مجهولا) أي فلا يعطى حكمه والا فهو مجهول من حيث هذا السند (قوله وبما اذا صرح من أهمه بالتحديث ونحوه) بما بقول المحدث حدثنا رجل والحاصل ان المصريح من أهم المحدث فاذا يكون المبهمة بكسر الهاء وهو المصريح وقوله لاحتمال أن يكون مدلسا أي لاحتمال أن يكون المبهمة بكسر الهاء مدلسا (قوله ولم يصفه بالصحة) كان بقول التابعي حدثنا رجل عن النبي ﷺ فانه يحتمل أن يكون تابعيا مثله بل دونه بخلاف ما لو وصفه بالصحة كان قال حدثني صحابي أو بعض أصحابه ﷺ أو رجل من أصحابه فالحديث صحيح

### السابع عشر من أقسام الحديث الغرب \*

(قوله فقط) الفاء لتزيين اللفظ أول دلالة على شرطه مقدار فقط على الأول اسم بمعنى حسب وعلى الثاني بمعنى انه والتقدير عليه اذا عرفت ذلك فانه قاله الشيخ خالد في اعراب ألفية ابن مالك اه من شرح الدمياطي على هذا المتن وقال الجوى وقل أيها الطالب لهذا الفن غريب خبره قدم لما من قوله ماروي راو فقط أي

الذي

فالحديث صحيح لان الصحاحه كلهم عدول (وقل غريب)

سمي بذلك لانفراد رايه عن غيره كالغريب الذي شابه الانفراد عن وطنه هو (ماروي رارمط) منفردا بروايته عن كل احدا ما يجمع الحديث كحديث النهي عن مع الولا وهبته فانه لم يصح الامن حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر أو بعضه كحديث ركة الفطر حيث قيل ان مالكا انفرد عن سائر رواه

بقوله من المسلمين أو ببعض السند كحديث أم زرع إذ المحفوظ فيه رواية عيسى بن يونس وكثيره عن هشام بن عروة عن أخيه عبيد الله عن أبيهما عن عائشة روى الطبراني من حديث الثورودي عن هشام بن عروة واسطة أخيه سواء انفرد به مطلقاً أو بقيد كونه من إمام شافعي من يجمع حديثه لجلالته كالزهري وقتادة خلافاً لابن منده وقد تقدم أن الغرابة تجامع الصحة والضعف فالغريب الصحيح كافر أو الصحيح هو وهي كثيرة منها حديث مالك عن سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً السفر قطعة من العذاب والغريب القوي ليس بصحيح هو الغالب على الغريب ومن ثم كره جمع من الأئمة تتبعها فقد قال مالك شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس وقال عبد الرزاق كنا نرى أن غريب الحديث خير إذا هو شر وقال ابن حنبل لا تكتبوا هذه الغرائب فإنها مناكير وغالبها عن الضعفاء ثم الحديث قد يغرب متناوئاً اسناداً كحديث أنفرد به وإتبعه واحد وقد يغرب اسناداً فقط كأن يكون معروفاً برواية جماعة من الصحابة فينفرد به راو من حديث صحابي آخر فهو من جهته غريب مع أن مثله غير غريب قال ابن الصلاح ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة قال وهذا الذي يقول فيه الترمذي غريب من هذا الوجه قال ولا أرى هذا النوع يعني غريب الاسناد فقط ينكس فلا يوجد أبداً ما هو غريب متناوئاً وليس غريباً اسناداً إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عن أنفرد به فرواه عنه عدد كثير فإنه يصير غريباً مشهوراً وغريباً متناوئاً اسناداً لكن بالنظر إلى أحد طرفي الاسناد فإن اسناده غريب في طرفه الأول مشهور في طرفه الآخر كحديث أنما الأعمال

التي رواه راو واحد منفرد بروايته عن كل أحد غريب اه بحرفه (قوله بقوله من المسلمين) أي في حديث فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر عن رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين (قوله قد يغرب متناوئاً اسناداً) أي كلاً أو بعضاً فيهما أو أراد بالاسناد السند معاً الشيخ الراوي (قوله ومن ذلك غرائب) أي من قوله أو اسناداً قاله الطوخي وقوله له غرائب الشيوخ أي الأحاديث الغريبة المنسوبة للأشياخ أي أن الغرابة إنما لحقت باعتبار النسبة للشيوخ كالراوي الذي ينفرد به عن الصحابي الآخر (قوله فإن الشهرة إنما طرأت له من عند يحيى بن سعيد) الآخذ عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي سمع عمر بن الخطاب يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول أنما الأعمال بالنيات الخ (قوله فيما شرحه من الترمذي) فيه إشارة إلى أنه لم يشرح كل الترمذي (قوله مثله حديث الخ) أي أخبار وتحديث وتكلم بحديث أم زرع قاله متعلق بقوله حديث وليس المراد بالحديث بالمعنى المصطلح عليه وعبارة السميطة حديث أم زرع وهي أوضح وهذا القسم الرابع تقدم في كلامه وأنما أعاده لعزوه إلى ابن سيد الناس

#### ﴿ الثامن عشر من أقسام الحديث المنقطع ﴾

(قوله وكل ما لم يتصل بحال \* اسناده منقطع الاوصال) كل مبتدأ مضاف لما أي كل حديث وجملة لم يتصل بحال اسناده صفة لما والباء في بحال بمعنى في واسناده فاعل يتصل ومنقطع الاوصال خبر المبتدأ والاوصال المفصل كما في المختار قال الجوى ولقطة الاوصال حشو ذكره تسميماً للبت واسناده بمعنى سنده (قوله بالتابعين)

(٨ - سيفونية) أطلقه ولم يذكر له مثالا لعدم وجوده \* والثالث مثاله حديث رواه عبد المجيد بن عبد العزيز عن أبي رواد عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال الأعمال بالنيات قال الخليلي أخطأ عبد المجيد وهو غير من حديث زيد بن أسلم بوجه فهذا مما أخطأ فيه الثقة عن الثقة وقال أبو الفتح يعمرى هو اسناد غريب كله والمتن صحيح \* والرابع مثاله حديث رواه الطبراني في الكبير عن عبد العزيز الثورودي وعبد بن منصور عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بحديث أم زرع والمحفوظ ما رواه عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن أخيه عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة بحديث قال أبو الفتح فهذه غرابة تخص موضعاً من السند والحديث صحيح \* والخامس مثاله حديث الطبراني المذكور أيضاً لان عبد العزيز وعباداً جعلاهما في الحديث مرفوعاً وإنما المرفوع منه قوله ﷺ كنت لك كأبي زرع لأم فهذه غرابة بعض المتن أيضاً (وكل ما لم يتصل بحال اسناده) ولو سقط منه أكثر من واحد هو (منقطع الاوصال) فيدخل فيه المرسل والمعضل والمعلق فالمنقطع أعم لاختصاص المرسل بالتابعين وهذا قول ابن عبد البر به قطع الخطيب في الكفاية والمشهور كما قال العراقي وغيره أن المنقطع ما سقط من رواه راو واحد قبل الصحابي في الموضوع الواحد أي موضع كان وإن تعددت المواضع بحيث لا يزبد الساقط كل منها على واحد فيكون منقطعاً من مواضع وخرج بالواحد المعضل وقد ساء الحاكم منقطعاً بما قبل الصحابي المرسل وكان الناظم اقتصر على خلاف المشهور لقول ابن الصلاح

باليات فإن الشهرة  
أنما طرأت له من عند  
يحيى بن سعيد وما ذكره  
من أن غريب الاسناد  
لا ينكس هو بالنظر  
إلى الوجود كما قال والا  
فالقسمة العقلية تقضي  
العكس ومن ثم قال ابن  
سيد الناس فيما شرحه  
من الترمذي الغريب  
اقسام غريب سنداً  
ومتناوئاً اسناداً أو  
سند الامتنا وغريب  
بعض السند وغريب  
بعض المتن فالاول  
واضح والثاني هو الذي

انه أقرب صار اليه طوائف من الفقهاء وغيرهم أي لان الانقطاع ضد الاتصال فيصدق بالواحد والجوع بما بينهما قال أي ابن الصلاح الان أكثر ما يوصف بالارسال من حيث الاستعمال مارواه التابعي عن النبي ﷺ وأكثر ما يوصف بالانقطاع مارواه من دون التابعين عن الصحابة كمالك عن ابن عمر انتهى يعني فالأكثر استعمالا هو القول المشهور (والمعضل) بفتح الصاد من أعضله فلان أي أعياء أمره فهو معضل أي معيا فكان (٥٨) الحديث الذي حدث به أعضله وأعياء فلم ينتفع به من يرويه عنه هذا معناه لغة

ومعناه اصطلاحاً (الساقط منه اثنان) وهذا الشطر أخذه من أفقية العراق ويقال له في البديع الإيداع والرفولانه أودع شعره شيئاً من كلام الغير ورفاه بموقن زاد العراق فصاعداً بنصبه على الحالية أي فذهب السقوط صاعداً ومعناه اثنان أو أكثر في الموضع الواحد من أي موضع كان وان تعددت المواضع سواء كان الساقط الصحابي والتابعي أو التابعي وتابعه أو اثنان قبلهما فدخل فيه كما قال ابن الصلاح قول المصنفين قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا أي كما قيل به في المرسل والمنقطع وقوله ان المعضل لقب لنوع خاص من المنقطع فكل معضل منقطع ولا عكس أنما يأتي على خلاف المشهور في المنقطع والمعضل كما نبه عليه الحافظ ابن

أي ولاختصاص المعضل بالساقط منه اثنان واختصاص المعلق بحذف أول الاسناد فالعموم مطلق ولم يعمل للخصوص الا بالمرسل (قوله انه أقرب) أي معنى أي من حيث المعنى اللغوي أي لا استعمالاً أي لا من حيث الاستعمال (قوله من دون التابعين) أي بحيث يحذف التابعي ويذكر الصحابي

التاسع عشر من أقسام الحديث المعضل

(قوله من أعضله فلان أي أعياء الخ) المعضل أي هذا اللفظ لا باعتبار المعنى المراد الذي هو الاصطلاح مأخوذ من أعضله أو مشتق من مصدر أعضله فإذا يكون المعنى معضل أي معيا وأعلم أنه قد ورد في اللغة متعدياً كما ورد لازماً فاسم المفعول وورد على الأول قال صاحب القاموس عضل عليه ضيق به الامر اشتد كعضل وأعضله وتعزل الداء الاطباء وأعضلهم وداء عضال كغراب معنى غالب اه من حاشية العلامة العدوي (قوله الساقط منه) أي الساقط من سنده كافي شيخ الاسلام (قوله الإيداع والرفو) عبارة المختصر مع متن التلخيص وربما سمي تضمين البيت فزاد على البيت استعانة وتضمنين المصراع فادونه إيداعاً كأنه أودع شعره شيئاً قليلاً من شعر الغير ورفوا كأنه رفا فخرق شعره بشئ من شعر الغير اه (قوله أي فذهب السقوط) أي المستفاد من الساقط أو وذهب الساقط حال كونه صاعداً أو حال من فاعل اذهب محذوفاً والتقدير فذهب في السقوط صاعداً وبالجملة فهي احتمالات ثلاثة اقتصر الشارح على واحد والظاهر من حيث العبارة الوسط (قوله في الموضع الواحد) لا يخفى أن هذا الشرط لا يفهم من النظم فكان ينبغي له التنبية عليه (قوله لقب) أي اسم (قوله وهو حينئذ بكسر الصاد أو بفتحها) أي هذه المادة بقطع النظر عن الهيئة فهو مأخوذ من أعضل على الامر أشكل فهو اسم فاعل من اللزم وليس بمشترك لاختلاف الهيئة والحاصل أنه يشترط في المشترك ان يتحد اللفظ والهيئة بحسب المعنيين وفي كلام الحافظ ان المشكل هو الذي لا وجه له وان كان متصل الاسناد ثم قال وإذا تقرر هذا فاما أن يكونوا يطلقون المعضل لمعنيين أو يكون المعضل الذي عرفه به ابن الصلاح هو المتعلق بالاسناد بفتح الصاد وهذا الذي نقلناه من كلام هؤلاء الأئمة بكسر الصاد ويعنون به المعلق الشديد قال وفي الجملة التنبيه على ذلك متعين اه (قوله على انه مشترك) أي على ان معضلاً بفتح الصاد مشترك اشتراكاً لفظياً اصطلاحاً بين الساقط من سنده اثنان فأكثر وبين المشكل وحيث كان مشتركاً لوضع بوضعين ولا تشترط فيه المناسبة فلا يقال فيه لوجه لقراءته بالفتح مراداً مثال المشكل اذ المناسب له ان يقال المعضل بكسر الصاد فتدبر (قوله من المعضل قسم ثان وهو أن يروى تابع التابعي حديثاً موقوفاً عليه) أي على التابعي ففيه حذف النبي ﷺ والصحابي ان قيل هو داخل في قوله اثنان فصاعداً فالجواب المنع لان الضمير في قوله منه يرجع للسند فتدبر والمعضل الساقط من اسناده اثنان والنبي مسند اليه وليس هو من السند وتقل السبوطي عن التبريزي أن هذا النوع لا يصدق عليه حد المعضل لانهم يسقط من اسناده اثنان بل من منتهاه الا اذا عُد من ينتهي اليه الاسناد من جملة رجاله وفيه بعد اه واعلم أن المعضل أسوأ حالاً من المنقطع والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل والمرسل لا تقوم به حجة (قوله فيختم على فيه فتنتطق جوارحه أو لسانه) يقرأ لسانه بالجر عطفاً

حجر ويقال له أيضاً المشكل وهو حينئذ بكسر الصاد أو بفتحها على انه مشترك انتهى قال العراقي وقد عطفاً مثل ابو نصر السجزي المعضل بقول مالك بلغني عن ابني هريرة ان رسول الله ﷺ قال للملوك طعمه وكسوته الحديث (فائدة) م المعضل قسم ثان وهو ان يروى تابع التابعي حديثاً موقوفاً عليه كقول الاعمش عن الشعبي يقال للرجل يوم القيامة عمداً كذا كذا فيقول ما عملته فيختم على فيه فتنتطق جوارحه أو لسانه

فيقول لجوارحه أي تسميها بهذا لأن الله ما خصمت إلا فيكون رواءه الخاسم قالوا أعضاء الأعمش وهو عند الشعبي متصل مسند رواءه مسلم من حديث فضيل بن عمرو عن الشعبي عن أنس قال كنا عند رسول الله ﷺ فضحك فقال (٥٩) أكثرون ممن ضحكك فقلت فقلت الله

ورسوله أعلم فقال من مخاطبة العبد به يوم القيامة يقول يا رب ألم تجرني من الظلم فيقول بلى قال فاني لأجيز اليوم على نفسي شاهدا الأمتي فيقول كفي بنفسك اليوم عليك شهيدا وبالكرام الكاتبين عليك شهودا فيختم على فيه ثم يقول لاركانه اطلق الحديث نحوه قال ابن الصلاح وهذا أي جعل القسم الذي حذف فيه النبي والصحابي من المعضل جيد حسن لان هذا الانقطاع بواحد مضموما الى الوقف يشتمل على الانقطاع باثنين الصحابي والنبي صلى الله عليه وسلم فذلك باسم استحقاق الاعضال أولى والله أعلم (وما أتى مدلسا) بفتح اللام سمي بذلك لكون الراوي لم يسم من حدثه أو هم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به مشتق من الدلس بالتحريك وهو اختلاط الطلام سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء هو (نوعان) كما قال ابن الصلاح ثم

عطفنا على ما فيه كما وجد بخط الشيخ عبد البر الا بهروري ي نقل عن غيره أيضا (قوله فيقول لجوارحه) أي الرجل يقول لجوارحه أي دعاء عليها فان قلت هذا يناق الختم على ما فيه ولسانه فالجواب ان يراد بالختم منعه من انكار الفعل أو انه لا مانع من نطق اللسان بعد نطق الجوارح فينفك بعد الختم (قوله ما خصمت الا فيكون) أي لا جلكن (قوله أعضاء الأعمش) أي هو الذي حذف الصحابي والنبي صلى الله عليه وسلم (قوله وهو عند الشعبي متصل مسند) أراد به للنبي ﷺ والصحابي (قوله رواء مسلم الخ) تعليل لقوله متصل مسند أي لانه رواء مسلم وقوله عن الشعبي حال من فضيل بن عمرو أي حالة كون فضيل بن عمرو محدثا عن الشعبي أو متعلق برواه أي رواء عن الشعبي في حالة كونه من حديث فضيل لان فضيل راو عن الشعبي (قوله فضحك) أي تبسم (قوله ألم تجرني من الظلم) استفهام عن عدم الاجارة من الظلم فشا الضحك توهم الظلم مع أن المولى يستحيل عليه الظلم (فيقول بلى) أي بلى قد اجرتك قال القسطلاني والحاصل أن بلى لا تأتي الا بعد نفي وأن لا تأتي الا بعد ايجاب وان نعم تأتي بعدها اه (قوله قال فاني لأجيز اليوم على نفسي شاهدا الأمتي) الظاهر أن يقول فيقول فاني لأجيز اليوم الخ ولعل نكتة العبدول الاشارة الى وقوع ذلك تحقيقا لانه أقوى في موجب الضحك من الذي قبله من حيث ان حاله يقول لأ كتفي بشهود خارجة عن نفسي (قوله كفي بنفسك اليوم عليك شهيدا الخ) أراد بها الذات أي جوارحك ولذلك قال ثم يقال لاركانه اطلق \* فان قلت ان الكرام الكاتبين ليسوا من نفسه \* قلت لا كما واملزمين للعبد عدوا كالجزء منه (قوله الحديث نحوه) أي اذكر الحديث السابق بدليل قوله وهو عند الشعبي متصل مسند ولما كان القسم معني السابق لالفظه أتى بقوله نحوه أي اقصد نحو السابق فنحو مفعول لفعل محذوف (قوله الذي حذف فيه) أي في سنده (قوله جيد حسن) الجيد ضد الرديء فهما لفظان بمعنى واحد (قوله بواحد) أي الكائن بواحد وهو الصحابي المحذوف وقوله مضموما الى الوقف أن حالة كونه مضموما الى الوقف على التابى أي من حيث عدم ذكر النبي ﷺ وقوله يشتمل خبران وقوله الصحابي بدل من اثنين وهو روح التعليل أي انه اشتمل على الانقطاع بالرسول الذي هو الاصل لانه مشأ الاحكام والصحابي المتلقى عنه تلك الاحكام فقد أدرك من الاعياء ما لا يدرك ماسقط منه اثنان من الرواة غيرهما فكان ذلك باستحقاق اسم الاعضال أولى بالنسبة لما سقط من سنده اثنان غير الصحابي والرسول

#### العشرون من الاقسام التدليس

(قوله وما أتى مدلسا الخ) قال الجوى وما أتى حالة كونه مدلسا بفتح اللام مشددة من الدلس بالتحريك وهو اختلاط الطلام سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء أي والحديث الذي اتصف سنده بكونه مدلسا نوعان اه بحروفه والنوعان هما تدليس الاسناد وتدليس الشيوخ وأسقط الناظم نوعا ثالثا وهو تدليس التسوية والانواع الثلاثة مذكورة في متن ألفية المصطلح واعلم انها غير محصورة في الثلاثة لما أتى من تدليس القاطع وتدليس العطف (قوله بالتحريك) أي بتحريك اللام فاللام مفتوحة وان كان التحريك محتملا لغيره (قوله وهو اختلاط الطلام) أي لغة كافي القاموس وفيه أيضا انه يطلق على الظلمة فاقصر عليه الشارح أحد المعنيين اللغويين وكل من الظلمة واختلاط الطلام يغطي الاشياء عن البصر ويخفيها عنه فن أسقط من السند شيئا فقد غطي ذلك الذي أسقطه أي أخفاه وستره وكذا تدليس الشيوخ فان الراوي يغطي الوصف الذي يعرف به الشيخ أو يغطي الشيخ بوصفه بغير ما اشتهر به (قوله موها أنه سمعه منه)

النووي (الاول) تدليس الاسناد وهو كما قال البزار وابن العطار أن يروي عن من سمع منه ما لم يسمعه موها أنه سمعه منه كما أشار له بقوله (الاسقاط للشيخ) الذي حدثه من الثقات لصغره

أومن الضعفاء ولوعند غيره فقط (وان ينقل عن فوقه) كشيخ شيخه أو من فوقه من عرف له منه سماع بلفظ لا يقتضي اتصالاً لا يكون كذا بل موهم له كقوله (بعن) فلان (وأن) بتشديد النون المسكنة للوقف كقوله ان فلان أو مثلهما قال فلان وذ كر فاعا يكون تدليساً ان كان المدلس عاصر المروى عنه (٢٠) أو لقيه ولم يسمع منه أو سماع منه ولم يسمع مادلسه عنه أما إذا روى عن لم يذكر كلفظ موهم فليس بتدليس

على الصحيح المشهور وحكي ابن عبد البر عن قوم أنه تدليس قائلًا وعليه فاسلم من التدليس أحد لا مالك ولا غيره ومن تدليس الاسناد أن يسقط الراوى أداة الرواية مقتصرًا على اسم الشيخ وهذا يفعله أهل الحديث كثيرًا مثاله ما قاله ابن خشرم كنا عند ابن عينة فقال الزهري فقل له حدثك فسكت ثم قال الزهري فقل له سمعته منه فقال لم أسمع منه ولا ممن سمعه منه حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري رواه الحاكم وهذا سماع الحافظ ابن حجر بتدليس القطع لكنه مثل له بما رواه ابن عدي وغيره عن معمر بن عبيد الطنافسي أنه كان يقول حدثنا ثم يسكت وينوي القطع ثم يقول هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله تعالى عنها ومن تدليس الاسناد تدليس العطف وهو أن بصرح

أى يوقع فى الوهم أى الذهن (قوله أو من الضعفاء) معطوف على قوله من الثقات ولم يذكر علته وهى لضعفه كما صرح به الجوى (قوله ولوعند غيره) أى إما ضعيف مطلقاً أو عند غيره (قوله من عرف له منه سماع) الضمير فى له يرجع للتدليس وفى منه لمن وهى العائد على هذا يكون بينه وبين الارسال الخفى تبين اذا الارسال الخفى أن يروى عن عاصره ولم يعرف له منه سماع وهذا الذى مشى عليه الشارح من التقييد بذلك هو المعتمد كما فى شرح شيخ الاسلام وكفى فى شرح النخبة قال شيخ الاسلام وان اقتضى كلام ابن الصلاح انه ليس بشرط اهـ وحينئذ فتفرع الآتى بقوله فانما يكون تدليساً اذا كان المدلس عاصر المروى عنه الخ لا يناسب ما قيد به ولذا فرع عليه شيخ الاسلام بقوله فالتدليس أن يروى عن سماع عنه مالم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه وهذا بخلاف الاسال الخفى الخ وتفرع الشارح انما يناسب مقتضى كلام ابن الصلاح قال فى شرح النخبة ومن أدخل فى تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي لزمه دخول المرسل الخفى فى تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على أن اعتبار اللقي فى التدليس دون المعاصرة وحدها أنه لا بد من اطباق أهل العلم بالحديث على ان رواية المخضرمين كأبى عثمان النهدي وقيس بن أبى حازم عن النبي ﷺ من قبيل الارسال لا من قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى بها فى التدليس لكان هؤلاء مدلسين لانهم عاصروا النبي ﷺ قطعاً لكن لم يعرف هل لقوه أم لا ومن شرط اللقي فى التدليس الشافعى وأبو بكر البزار وكلام الخطيب فى الكفاية يقتضيه وهو المعتمد اهـ (قوله بل موهم له) بالجر عطف على جملة قوله لا يقتضى اتصال الواقعة صفة للفظ والضمير فى قوله يرجع للاتصال أى يوقع فى وهم الناس انه أخذ عنه وهذا لا يكون كذا بما لو أتى بحدثنا مما يقتضى الاتصال فانه يكون كذا (قوله ان كان المدلس عاصر المروى عنه) أى ولم يلقه بدليل عطف ما بعده وكل واحد من المتعاطفات المذكورة أخص بمقابلته والمناسب للمعتمد انما هو المعطوف الاخير (قوله ولم يسمع منه) أى ويعلم ذلك بان يخبر عن نفسه أو ينص عليه كبير (قوله أداة الرواية) أى كحدثنا (قوله يفعله أهل الحديث) أى جسس الادل وقوله كثير صفة لموصوف محذوف أى فعلاً كثيراً (قوله ابن خشرم) بالخاء المعجمة وسكون الشين المعجمة اسمه على (قوله سمعته منه) أى أسمعته من الزهري الخ (قوله فقال الزهري) أى وأراد أن يذكر حديثاً (قوله تدليس القطع) لما فيه من قطع الراوى عن أداة الرواية أو قطع أداة الرواية عنه أى اتصالها أو اتصالها له لعدم ذكرها (قوله لكنه مثل له بما الخ) وحينئذ فتدليس القطع نوعان كما أفاده السخاوى (قوله الطنافسى الخ) نسبة للطنافس لبيع أو غيره جمع طنفسة تكسرتين فى اللغة العالية وفى لغة بفتح تين وهى بساط له خجل رقيق وقيل هو ما يجعل تحت الرجل على كفى البعير (قوله وينوى القطع) أى قطعاً عما بعده فلذلك سمي تدليس القطع (قوله فى علوم الحديث) اسم كتاب له وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (قوله أصحاب هشيم) بالصغير (قوله ففطن) من باى تعب وقتل قاله فى المصباح (قوله فقالوا) أى نظر اللطاهر ولوناً ما لو كان جوابهم لانعلم ولا يتأتى لهم جواب نعم فاذا لامعنى لذلك السؤال اذا قصد منهم الجواب بنعم اذا كانوا فطناء (قوله فقال بلى) أى بل دلست (قوله كل ما الخ) كالتعليل لقوله بلى أى بل دلست لان كل ما حدثتكم الآن هذا التعليل أعم من المدعى لانه يجامع الكذب فاجاب الشارح رحمه الله بقوله ومع ذلك أى عدم السماع محمول على أنه نوى القطع أى

بالتحديث عن شيخه ويعطف عليه شيخاً آخر لم يسمع ذلك المروى منه مثاله ما رواه الحاكم فى علوم الحديث قال اجتمع حتى أصحاب هشيم فقالوا لا كتب عنه اليوم شيئاً ما يدلسه ففطن لذلك فلما جلس قال حدثنا حصين ومعيقة عن ابراهيم وساق عدة أحاديث فلما فرغ قال هل دلست عليكم شأ فقالوا لا فقال بلى كل ما حدثتكم عن حصين فهو سماعى ولم أسمع من غيره من ذلك شيئاً ومع ذلك هو

محمول على انه نوى القطع ثم قال وفلان أي وحدث فلان ومن ذلك تدليس النسوية وهو أن يروي حديثاً عن ضعيف بين ثقتين إلى أحدهما الآخر فيسقط الضعيف ويروي الحديث عن شيخه الثقة الثاني بلفظ محتمل فيستوي الاسناد كله ثقات هكذا جعله الحافظ ابن حجر نوياً من تدليس الاسناد وهو الذي أوامأ إليه الناظم والعراقي جعله قسماً ثالثاً قاتلاً يذكروه ابن الصلاح وهو شر الاقسام لان الثقة الاول قد لا يكون معروفاً بالتدليس ويجده الواقف على السند بعد النسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكمه بالصحة وفيه غرر شديد قال وممن كان يفعل ذلك بقية بن الوليد كما ذكره ابن حاتم والوليد بن مسلم كما قال أبو مسهر وقد اختلف في أهل هذا القسم وهو تدليس الاسناد فقليل يرد حديثهم مطلقاً ينو الاتصال أم لا دلسوا عن الثقات أم غيرهم ندر تدليسهم أم لا وهذا (٦١) حكاية ابن الصلاح عن فريق من

الفقهاء والمحدثين حتى قال به بعض من يحتاج بالمرسل اذ التدليس نفسه جرح لما فيه من التهمة والغش وقيل يقبل مطلقاً كالمرسل عند من يحتاج به وقيل ان لم يدلس الاعسن الثقات كسعيان بن عيينة قبل والا فلا وقيل ان ندر تدلسه قبل والا فلا ومذهب أكثر المحدثين والفقهاء والاصوليين وهو قول الشافعي وبيحي بن معين وابن المديني وصححه الخطيب وابن الصلاح التفصيل فان صرح الثقة بالاتصال كسمعت وحدثنا وأخبرنا قبل وان أتى بلفظ محتمل حكمه حكم المرسل لان التدليس ليس كذبا

حتى يكون تدليساً لا كذباً (قوله محمول على انه نوى القطع) بان لاحظنا تقدير ذلك العامل عند تلفظه بغيره (قوله ومن ذلك تدليس النسوية) اسم الاشارة يرجع لتدليس الاسناد أي ومن تدليس الاسناد تدليس النسوية (قوله عن ضعيف بين ثقتين) أراد بالضعيف الجنس الصادق بالواحد والمتعدد (قوله بلفظ محتمل) أي كلفظ عن وأن (قوله هكذا جعله الحافظ ابن حجر نوياً من تدليس الاسناد) وهو الذي أوامأ إليه الناظم والعراقي جعله قسماً ثالثاً وقال البقاعي التحقيق انه ليس لنا الاقسام الاول تدليس الاسناد والثاني تدليس الشيوخ ويتفرع على الاول تدليس العطف وتدليس الحذف وأما تدليس النسوية فيدخل في القسمين فتارة يصف شيوخ السند بما لا يعرفون به من غير اسقاط فتكون نسوية الشيوخ وتارة يسقط الضعفاء فيكون نسوية السند فان قيل ما الفرق بين هذا القسم وبين المنقطع قيل هذا شرطه أن يكون الساقط ضعيفاً فهو منقطع خاص اهـ (قوله قاتلاً يذكروه ابن الصلاح وهو شر الاقسام) كناية على ذلك في ألفيته (قوله وفيه غرر شديد) الانسب التعبير بالفاء أي ففيه غرر شديد (قوله ينو الاتصال) بان قالوا في حديثهم حدثنا (قوله دلسوا عن الثقات) كأن المحذوف ثقة ولا يخفى تقدير سوا في هذا والذي بعده دلالة أم عليها (قوله حتى قال به بعض من يحتاج بالمرسل) أي قال بهذا القول وهو الرد مطلقاً بعض من يحتاج بالمرسل فيستدل بالمرسل ولا يستدل بهذا (قوله لما فيه من التهمة) أي لانهم يهتمون أن ذلك إنما كان خلل في السند يحصل به خدش الحديث لو تبين (قوله كالمرسل) أي يفدل كما يقبل الاحتجاج بالمرسل فكل منهما مقبول بجامع الحذف (قوله ومذهب أكثر الفقهاء) مبتدأ خبره التفصيل وهذا القول مقابل قوله أولاً ينو الاتصال ام لا فجعلنا الاقسام خمسة المعتمد منها الاخير (قوله تحسين لطاهر الاسناد) أي تحسين للسند في الظاهر ومعنى ضرب نوع (قوله بلفظ محتمل) أي لا صريح أي فلا يكون موجباً للقدح لانه لا يوجب الا اذا كان بلفظ صريح (قوله وهشيم) وقد أخذ عن الاعمش كما ذكره شيخ الاسلام في شرح الالفية (قوله من جهة أخرى) أي من طريق أخرى فقول الناظم والثاني لا يسقطه الخ قال الجوى والنوع الثاني بحذف الياء للضرورة هو أن لا يسقطه أي الشيخ الذي حدثه بذلك الحديث ولكن يصف أي يذكروا وصفه أي أوصاف الشيخ بما أي بشئ به أي بذلك الشئ لا يعرف أي لا يشتهر به واعلم أن قول الناظم لا يعرف غير عربي بل هو لحن اذ لا يقال اعرف كالمال انعدم وكان الصواب أن يقول بما به لا يتصف اهـ (قوله شيخه الذي روى عنه) قال البقاعي لا يختص ذلك بشيخه الذي سمع منه بل لو فعل ذلك في شيخ شيخه ومن فوقه إلى آخر السند كان

واعما هو تحسين ظاهر الاسناد وضرب من الابهام بلفظ محتمل فاذا صرح بوصفه قبل ويقويه أن في الصحيحين وغيرهما عدة من الرواة المدلسين خرج فيها ما صرحوا فيه بالنحديث كالاعمش وهشيم والنصغير ابن شير وقتادة والسفيا بن وعبد الرزاق والوليد ابن مسلم بل قد يقع فيها من معنعنهم لكن نقل الحافظ عبد الكريم الخطابي عن أكثر العلماء ان المعنعنات التي في الصحيحين بمنزلة السماع وقال ابن الصلاح والمووي ما في الصحيحين وغيرهما من كتب الصحيحين عن المدلسين يعن محمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى (والثاني) من نوعي التدليس وهو تدليس الشيوخ قال ابن الصلاح وأمره أخف من الاول هو انه (لا يسقطه) أي شيخه الذي روى عنه بل يذكروه (لكن بصف \* أو صافه بما لا يعرف) بان يصفه بغير ما اشتهر به من اسم أو كنية أو لقب أو نسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة أو نحوها

کی یو عمر معرفۃ الطريق علی السامع منه کقول أبي بکر بن مجاهد المقرئ حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله يريد به عبد الله بن أبي دلول السجستاني قال ابن الصلاح وفيه تضییع للروی عنه قال العراقی والروی أيضا لانه لا یتنبه له فیصیر بعض رواته مجهولا و یختلف الحال فی کراهة هذا النوع باختلاف القصد الحامل علیہ فشره اذا کان الحامل علی الوصف بما ذکر ضعف ذلك المروی عنه فیدلسه حتی لا تظهر روايته عن الضعفاء لتضمنه الخیاطة والغش وذلك حرام هنا وفيما مر حیث لم یکن المروی عنه ثقة عند المدلس وقد یكون الحامل علی ذلك کون المروی عنه أصغر سن من المدلس (۶۲)

هو دونه وقد يكون  
الحامل على ذلك إيهام  
كثرة الشيوخ بأن  
يروى عن الشيخ  
الواحد في مواضع بصفة  
وفي أخرى بأخرى يوهم  
أنه غيره وقد كان  
الخطيب لهجا بذلك في  
مصنفاته قال العراقي  
ولم يذكر ابن الصلاح  
حكم من عرف بتدليس  
الشيوخ وقد جزم  
ابن الصباغ في العدة  
بأن من فعل ذلك  
لشكون من روى عنه غير  
ثقة عند الناس فأراد  
أن يغير اسمه ليقبلا  
خبره يجب أن لا يقبل  
خبره وإن اعتقد هو  
أنه ثقة لجواز أن  
يعرف غيره من جرحه  
ملا يعرفه هو وإن كان  
لصغر سنه فيكون  
رواية عن مجهول فلا  
يقبل خبره حتى يعرف  
من روى عنه \* فائدة  
ذم التدليس بقسميه

حكمه كذلك (قوله كي يوعر) بتشديد العين (قوله تضييع للروى عنه) أى الذى هو ذلك الشيخ الذى وصفه بما لا يعرف به لانه لما وصفه كذلك فكأنه لم يذكره وحينئذ فقد ضيعه (قوله وللروى ايضا) أى الذى هو الحديث وقوله بان لا يتنبه أى بسبب عدم التنبه له أى لذلك الموصوف بما لا يعرف فيصير بعض رواه مجهولا فلا يقبل ذلك الحديث (قوله ويختلف الحال فى كراهة هذا النوع) أى قبحه (قوله باختلاف القصد الخ) أى بسبب اختلاف المقصد (قوله الخيانة والغش) الخيانة ضد الامانة والغش ضد النصيحة فالنبي ﷺ قد أمنه على حديثه وبفعله ذلك قد خان وهو لم ينصح بل غش فالفهم مختلف متلازم (قوله وذلك حرام) أى المذكور من وصف الضعيف بما لا يعرف حرام (قوله وفيما مر) يقتضى ان ما مر فيه وصف بما لا يعرف أيضا مع أن الاول اسقاط الا أن يقال هو وصف بما لا يعرف حكما (قوله سنا) أى من جهة السن (قوله لكن يسيرا أو بكثير) راجع لكل من أصغروا أكبر (قوله لكن تأخر موته) أى موت ذلك الشيخ وقوله حتى شارك أى شارك المدلس بكسر اللام فى الاخذ من هودونه أى دون المدلس بكسر اللام وهذا استدراك على قوله بكثير (قوله يوهم أنه غيره) وهو حرام أيضا (قوله ذم التدليس بقسميه) الاولى أن يقول باقسامه كما فى شرح الالفية لشيخ الاسلام (قوله لان ازنى أحب الى من أن أدلس) يحتمل أن المراد الزنا الحقيقى ويحتمل أن المراد زنا العين ويحتمل أن المراد أحاول الزنا كما فى بعض النسخ أزانى بالف بعد الزاى أى أحاول الزنا اه من خطا الشيخ عبد البر الاجهورى بهامش شرح الالفية لشيخ الاسلام

﴿الحادى والعشرون من أقسام الحديث الشاذ﴾

(قوله وما يخالف ثقة الخ) ما سم شرط جازم ويخالف بالجزم فعل الشرط وجوابه قوله فالشاذ أى فالحديث الشاذ أو فالسند الشاذ والجملة فى محل جزم جواب الشرط كما يؤخذ من شرح الدمياطى واعلم ان ما ذكره الناظم معنى الشاذ اصطلاحاً وأما الشاذ فى اللغة فهو المنفرد عن الجماعة قال السخاوى يقال شذبت بكسر الشين وضمها شذوذاً اذا انفرد اهـ (قوله رابطة فيه بزيادة أو نقص فى السند أو المتن) لا يخفى أن هذه أربع صور شملها كلامه وعبرة الجوى ثقة فيه أى فى ذلك المروى اسناداً أو متناً (قوله أى الجماعة الثقات) أراد بها ما فوق الواحد ولا يضر وصفها بصفة الجمع ويدل لهذا قوله لان العدد الخ وقال الطوخى الملاحم الاشراف ولا شك أن الشرف فى كل شئ بحسبه فالأشراف فى هذا الفن حفاظه اهـ (قوله لان العدد أولى) ظاهره أنه علة المحذوف تقديره وهو غير مقبول (قوله وعليه) فإخالف الثقة فيه الواحد الخ أى على هذا التعليل أى وبؤخذ من هذا التعليل أن من خالف الخ ووجه الأخذ من هذا التعليل انه انما حكم على مخالفه الجماعة بالشذوذ لكون الجماعة أحفظ ظن من فيقيدان المدار على الحفظ فحينئذ من خالف من هو أحفظ منه

تعداد

أكثر العلماء وهو مكره جدا ومن بالغ في هذه مشعبة بن الحجاج فروى الشافعي عنه أنه قال

التدليس أخوال الكذب وقال لان زنى أحب الى من أن ادلس قال ابن الصلاح هذا من شعبة افراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير  
ويثبت التدليس بمرة واحدة صدرت من فاعله كما جزم به الشافعي اذ قال من عرف بالتدليس مرة لا يقبل منه ما يقبل من أهل النصيحة في  
الصدق حتى يقول حدثني او سمعت (وما يخالف) راو (ثقة فيه) بزيادة او نقص في السند او المتن (الملا) بالاسكان للوزن وأولنية الوقف أي  
الجماعة الثقات فيما رواه وتعذر الجمع بينهما (فالشاذ) كما قال الشافعي وجاعة من أهل الحجاز وهو المعتمد في تعريضه كما صرح به في شرح  
النخبة لان العدد أولى بالحفظ من الواحد وعليه فخالف الثقة فيه الواحد الاحفظ شاذ وفي كلام ابن الصلاح وغيره ما يفهمه



أن رجلا توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثا الا مولى هو أعتقه الحديث فان جاد بن زيد رواه عن عمرو بن عوسجة ولم يذكر ابن عباس لكن تابع ابن عيينة على صلة ابن جريح وغيره قال أبو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة فساد مع كونه من أهل العدالة والضبط رجح أبو حاتم روايته من هو أكثر عددا منه ومثاله في المتن زيادة يوم عرفة في حديث أيام التشريق أيام أكل وشرب فانه من جميع طرقه بدونها وانما جاء بها موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عقبة ابن عامر حديث موسى شاذ لكن صححه ابن حبان والحاكم وقال انه على شرط مسلم والترمذي انه حسن صحيح ولعله لانها زيادة ثقة غير منافية وقال الحاكم الشاذ ما انفرد به ثقة ولبس له أصل متابع لذلك الثقة فقيده بالثقة دون المخالفة وذكر انه يغابر المعلن من حيث ان المعلن وقف فيه

بعد مثاله وفي السخاوي ما هو أبسط من ذلك ونفسه قال شيخنا فان خوفنا أي الراوي يرجع منه من ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيعات فالراجح يقال له المحفوظ ومقابله وهو المرجوح يقال له الشاذ اه (قوله مثال الشاذ) هذا مثال للمخالفة بنقص في السند (قوله عوسجة) هو المكي مولى ابن عباس وليس بمشهور (قوله مولى هو أعتقه) أي عتيقا هو أعتقه المبت وهذا على قول ابن العتيق يدرث من معتقه كما ذكره في شرح الفصول وقوله الحديث مفعول لفعل محذوف أي أقرأ الحديث أو كل أو نحو ذلك وجوز بعضهم في مثله الرفع على أنه مبتدأ حذف خبره وتحتته فدفع النبي عليه السلام ميراثه اليه اه وفي الفرائض من المسألة ذكر تمامه بقوله فقال ﷺ هل له أحد قالوا الا الاغلام أعتقه فجعل ﷺ ميراثه له (قوله فان جاد بن زيد) بفتح المهملة وتشديد الميم بن زيد بن درهم البصري وقوله ولم يذكر ابن عباس أي فاسقط الصحابي ورفعنا الى النبي ﷺ فهو مرسل (قوله المحفوظ حديث ابن عيينة) المناسب المحفوظ مسند ابن عيينة لان المخالفة وقعت في الاسناد لا في المتن (قوله رواية الخ) فيه ما تقدم الا أن تلاحظ الحاشية (قوله زيادة يوم عرفة) أي فروى يوم عرفة وأيام التشريق أيام أكل وشرب بفتح الشين قال الزركشي وقد قيل الشرب بالفتح في حديث أيام منى أيام أكل وشرب وفي القاموس أن الشرب مصدر ويثالث (قوله موسى بن علي الخ) بضم العين وليس بفتحها وسبب ذلك على ما قيل أنه كان في زمن بني أمية كل من سمي عليا بفتح العين قتلوه فلما سألوا عن اسم هذا قيل لهم على بضم العين فتركوه انتهى من حاشية العلامة العدوي وقوله رباح بفتح الراء وبالباء الموحدة (قوله وقال انه على شرط مسلم) أي وقال الحاكم انه آت على شرط مسلم لا يخفى أن شرط مسلم يطلق مرادا به الرجال الذين يروى عنهم ويطلق مرادا به المعاصرة أي في المنعن كما علم مما تقدم والظاهر ان مراده به هنا الاول (قوله والترمذي) الذي في شيخ الاسلام وقال الترمذي فلعلها سقطت من الكاتب (قوله لانها زيادة ثقة غير منافية) أي لانه يحمل ذلك على من كان واقفا بعرفة للحج فلا تكون منافية وقد يقال لاحاجة للحمل على هذا لانها غير منافية للحديث الذي ذكرت فيه (قوله ما انفرد به ثقة) أي خوفنا أم لا فيمكن هذا القول أعم من الاول (قوله أصل) أي قوة وقوله متابع كذا في النسخ والذي في شيخ الاسلام بمتابع أي سبب متابع لذلك الثقة (قوله من حيث ان المعلن وقف فيه على علته الدالة على جهة الوهم) أي من ادخل حديث في آخر أو وصل مرسل أو نحو ذلك كما سيأتي قاله السخاوي (قوله على علة كذلك) أي لم يوقف على العلة الدالة على جهة الوهم أي بل عرف ان به علة ولكن لم يقف على بيانها فالحاصل أن المتن الوقوف على عبتها ولذلك قال الشافعي أسقط من قول الحاكم قيد الابد منه وهو انه قال وينقح في نفس الناقد أنه غلط ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك والحاصل أن الشاذ لا يغابر المعلن الا من هذه الجهة وهي كونه لم يطلع على علته وأما الرد فهم ما مشترك كان فيه قال النلوخي بوضحه قوله والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك أي كالمعلن يعني بل وقف على علته حدسنا لكن الذي في نسخه الشارح علته بالضمير وفي عبارة ابن الصلاح لم يوقف فيه على علة بالتسكير انتهى من حاشية العلامة العدوي (قوله وقال الخليلي) بياء مشددة للسبب نسبة الى جده أبي يعلى الخليلي بن عبد الله بن أحمد ابن ابراهيم بن الخليلي العروني انتهى من شرح شيخ الاسلام على الألفية وملخص الاقوال أن الشافعي قيد بقيدين الثقة والمخالفة والحاكم قيد بالثقة فقط على ما قاله الشيخ والخليلي لم يقيد بشيء منهما (قوله فان انفرد به الثقة يتوقف فيه ولا يحتاج به) أي مخالف وأما اذا خالف الثقات أو من هو أحفظ منه فانه معلوم (قوله يتوقف فيه الخ) هذا نأني على كلام الحاكم والخليلي وقوله متر وك أي احتججا واستشهدا (قوله ورد ما قاله

على علته الدالة على جهة الوهم والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك وقال الخليلي الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له الا سناد واحد ثقة أو غير ثقة خالف أولا فانفرد به الثقة يتوقف فيه ولا يحتاج به لكنه يصلح أن يكون شاهدا وما انفرد به غير الثقة متر وك ورد ما قاله



ابن الصلاح بافراد الثقات الصحيحة كحديث أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته فإنه لم يصح الامن رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر مع انفي الصحيحين وكحديث أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفران مالكا تفرد به عن الزهري عن اس مع انه في الصحيحين ايضا قال وفي غريب الصحيح أشباه لذلك كثيرة وبقول مسلم في باب الايمان والنذور من صحيحه روى الزهري نحو تسعين حديثا عن النبي ﷺ لا يشاركه فيها احدا سائدا جادا وقد تعقبه العراقي في مثاله ( ٦٤ )

ابن الصلاح) رد البناء للفاعل ما قال الحاكم والخليلي الخ أي لان الصحيح قد تقدم أن من جملة تعريفه أن لا يكون شاذا فالشاذ لا يكون صحيحا ومتى لم تشتط المخالفة ورد علينا ما في الصحيح من الاحاديث الغريبة فيقتضي عدم صحتها او التوقف فيها كما قال الخليلي وما كان عن ثقة فيتوقف فيه ولا يحتج به وقد حصل الاتفاق على الحكم بصحة ما في الصحيحين غير المستثنى فتكون صحيحة غير صحيحة او معمولا بها متوقفا فيها وذلك محال وهو لازم للخليلي وأما الحاكم فبعد علمك بالقييد الذي قاله تعلم أنه لا يرد عليه ذلك لان ما في الصحيح من ذلك مما مثل به الشيخ وما شا كله لم يقع في قلب احدهم من النقد اضعفه قلت والظاهر أن كلام الخليلي مقيد بما قيد به الحاكم او نحو ذلك والا كان كلامه ساقطا لانه لم يذ كر فيمن اشترط العدد في الصحيح انتهى من حاشية الطوخي (قوله بافراد الثقات) بفتح الهمزة جمع فرد (قوله هو بقول مسلم) معطوف على قوله بافراد الثقات الصحيحة أي يورد ما قاله الحاكم والخليلي ابن الصلاح بقول مسلم الخ (قوله الايمان) بفتح الهمزة جمع عين (قوله نحو تسعين) بتقديم المثناة الفوقية على السين وأشار بقوله نحو الى أن الواقع من مسلم انما هو روى الزهري نحو تسعين ولا يخفى أن نحو يحتمل النقص والزيادة (قوله وعلى) بالجر عطف على الدارقطني أي تابع أنساهدان الصحابي ان عندهذين الحديثين والمشيخة اسم كتاب بذ كرفيه التلميذ شيوخ شيخه أي فشيخ على هو أبو محمد الجوهري فيذ كر على في الكتاب شيوخ شيخه المذكور وأما سعيد والسائب فعه طوفان على سعد بن أبي وقاص جملة المتابعين لان من الصحابة أربعة (قوله استخراجا من كلام الأئمة) السين والناء للتأ كيد وهو تمييز أي من جهة الاخراج من كلام الأئمة وقوله فيما لم يخالف متعلق باختيار وقوله ان الراوي الخ مفعول اختار كما يعلم ذلك من متن الالفية (قوله فيما لم يخالف) أي في الحديث الذي لم يخالف وقوله انما أتى بشيء انفرد به دفع به ما يوهم ان الذي ذهب اليه اعم من أنه يوافق فيه غيره أولا لان قوله فيما لم يخالف في صادق بموافقه للغير وانفراده والمراد الانفراد فيكون قوله وانما يخصص لهذا المقام وقصره على احدي الصورتين (قوله اذا قرب من ضبط تام الخ) غرضه أن الحديث الفراد اذا قرب رواته من الضبط التام فهو حسن وبهذا يلتزم مع قوله فيما لم يخالف وما يأتي على منواله وقيد الشارح الضبط بالتام اشارة الى أن الحسن لا بد فيه من أصل الضبط (قوله غفرانك) أي اغفر غفرانك أو أسالك غفرانك (قوله لانعرفه الامن حديث اسرائيل الخ) في قوة التعليل لقوله غريب او قصد به افادة النعين التي لم تعلم من قوله غريب (قوله المخالف) بفتح اللام أي المخالف فيه او بالكسراي المخالف لارواه الثقات (قوله من الثقة والضبط) أي التوثق فعطف الضبط عليه تفسير وهو بيان لما تقدم عليها وحاصله ان التفرد في ذاته يوجب ضعفا ونكارة ويجبر هذا الضبط والتوثق فان كان تاما فالحديث صحيح وان كان مسمى الضبط فالحديث حسن وعند عدم الامرين يكون الحديث ضعيفا

﴿ الثاني والعشرون من أقسام الحديث المقالوب ﴾

(قوله وهو تبديل من يعرف رواية حديث بغيره) هذا التعريف يخص القلب في السند واقتصر عليه

تسعين حديثا عن النبي

الثاني في نكته على ابن الصلاح بان مالكا لم ينفرد به وكذا الحافظ ابن حجر في نكته فعد ستة عشر نفسا تابعوا مالكا عن الزهري وذكر أن يزيد الرقاشي تابع الزهري عن أنس في فوائد أبي الحسين الموصلي وأن أنسا تابعه سعد بن أبي وقاص وأبو برزة الأسلمي عند الدارقطني وعلى في المشيخة لابي محمد الجوهري وسعيد بن يربوع والسائب بن يزيد في مستدرك الحاكم فقد حصلت المتابعة لما لك في شيخه وشيخ شيخه ثم اختار ابن الصلاح استخراجا من كلام الأئمة فيما لم يخالف فيه الثقة وغيره وانما أتى بشيء انفرد به أن الراوي اذا قرب من ضبط تام ففرده حسن كحديث اسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن ابيه عن عائشة قالت

كان رسول الله ﷺ اذا خرج من الخلاء قال غفرانك فقد قال فيه الترمذي حسن غريب لانعرفه الامن حديث اسرائيل عن يوسف عن أبي بردة واذا بلغ الضبط التام ففرده صحيح كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته وان بعد عن الضبط فشاذا قال نخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان أحدهما الحديث الفراد المخالف وهو ما عرفه الشافعي والثاني الفراد الذي ليس في رواته من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف (والمقالوب) اسم مفعول وهو تبديل من يعرف بر رواية حديث بغيره

وهو من أقسام الضعيف (قسان) كلاهما همداني السند (تلا) الشاذ في هذه المنظومة (ابن الرواح) مشهور بالحديث (ما) ليس هو وكان (براه) آخر مكانه في طبقة ليصير بذلك ضربا مرغوبا فيه ممن (٦٥) وقف عليه لتكون المشهور خلافة

(قسم) أول مثاله حديث رواه عمرو ابن خالد الخرائي عن جادين عمرو النصيبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا إذا لقيتهم المشركين في الطريق فلا تبتدوهم بالسلام الحديث فهذا حديث مقول قلبه جادين عمرو أحد المترولين ليغرب به وإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة كما في مسلم ولا يعرف عن الأعمش كما صرح به العقيلي ولهذا كره أهل الحديث تتبع القرائب فانه قلما يصح منها (وقاب اسناد) تام (لتن) أي حديث فيجعل المتن آخر مروري بسند آخر ويجعل هذا المتن لاسناد آخر بقصد امتحان حفظ المحدث واختباره هل اختلط أولا وهل يقبل التلقين أولا (قسم) ثان وهذا الثاني يفعله المحدثون كثيرا نحو امتحانهم امام الفن البخاري لما قدم بغداد في مائة حديث اجتمعوا كلهم

في التعريف لكثرة في السند وقلته في المتن والتعريف بالشامل لها تبديل شيئا آخر على الوجه الآتي كما عبر به شيخ الاسلام في شرحه على الالقية (قوله وهو من أقسام الضعيف) أي المقاب في السند أو المتن من أقسام الضعيف أي مطلق الضعيف فلا يرد أن بعض أفراد من أقسام الوضع (قوله قسان) قال الجوى أي يصدق على قسمين تلا أي ذكرنا الشاذاه وقال الدمياطي قسان عمدا وسهوا والعمد قسان أيضا وتلا تكملة انتهى (قوله كلاهما عمدا في السند) كلاهما مبتدأ وفي السند خبره أي كلاهما واقع في السند على جهة العمد وعمدا منصوب على التمييز وهذا القسان اقتصر عليهما الناظم وأما القلب سهوا في السند والقلب في متن الحديث فسيأتيان في كلام الشارح فالحدث عنه أولا المقاب سنده (قوله تلا الشاذ) خبر ثان للمقاب أي تلا المقاب الشاذ أي ذكرناؤه (قوله ابدال راو ما) قال الدمياطي في شرحه يجوز أن تكون لازمة كما قاله المكودي وقال غيره يجوز أن تكون قلب التنوين مبادا غامها في الميم اسماء كسرة في موضع جر نعتا راو بمعنى أي راو كان كسالم راو آخر نظره في الطبقة كنافع قسم أول من قسمي العمدة وذلك ليصير لغرابته مرغوبا فيه انتهى بحروفه (قوله أيضا ابدال راو ما برأه) ليس قيد بل يجوز ابدال جميع رواية السند الآن كون راو يا واحدا أكثر من غيره والباء داخل على المأخوذ ولا يضرب في متن الحديث ابدال الثقة بالثقة ولا يخرج عن كونه صحيحا مع كونه معالاف على هذا يكون المتن غير موضوع والسند موضوع (قوله مكانه في الطبقة) عبارة شيخ الاسلام بطريقه في الطبقة اه وأما النظر في صفة التوثيق فلا يشترط لانه قد يكون ابدال ضعيف بقوى (قوله عن وقف عليه) متعلق بمرغوبا فيه (قوله النصيبي) بفتح النون وكسر الصاد آخره بام واحدة نسبة الى نصيبين مدينة بالجزيرة (قوله الحديث) اتمامه كافي الجامع الصغير واضطروهم الى اضيقها ابن السني عن أبي هريرة اه (قوله العقيلي) بضم العين (قوله وقلب اسناد المتن الخ) قال الطوسي اللام بمعنى الى أي تحويل السند الى متن آخر وقيد السند بالتمام لان المتقدم وقع الابدال فيه في واحدة فقط كما تقدم وأشعر قوله اسناد المتن أن السند موجود لكن لغير ذلك المتن وأن المتن موجود لكن لغير ذلك السند وأما لآتي بسند كذا من عنده ليس بسند الحديث أصلا فوضعه متن مشهور فلا يسمى قلنا اصطلاحهم بل هو حرام وأما عكسه وهو ذكر سند مشهور لحديث موضوع فلا يسمى قابا أيضا وقوله فيجعل بالنصب عطفًا على قوله قلب على حد وليس عباءة وتقرعيني الخ وقول الطوسي اللام بمعنى الى هو احتمال في معنى كلام المتن وهو غير ما حل الشارح عليه والمناسب لحل الشارح أن يجعل المتن متعلقا اسنادا ولجعل الشارح متن متعلقا بقلب وان اللام بمعنى الى لاستغنى عما ارتكبه وكان موافقا للطوسي (قوله واختباره) عطف تفسير قال الطوسي أي يختبر بذلك القلب حفظ المحدث فان فطن له عرف حفظه فأخذ عنه وان خفي عليه عرف ضعفه فلم يعتمد عليه وقوله هل اختلط أي حصل له تغير في عقله فصار غير ضابط أولا وقوله التلقين أراد به هل يقبل التلقين الذي هو ما يلقي اليه كالصغير من غير توقف أم لا (قوله يقبل التلقين أولا) أي أولا يقبل التلقين بان يرجع لحفظه أو كتابه والحاصل انه ان وافق على القلب فخلط أو غير حافظ وان خالف فضايط وفهم ما قررنا ان قوله وهل يقبل الخ مغاير لما قبله وأنه على تقدير عدم اختلاطه (قوله امام الفن) أي أهل الفن أو في الفن (قوله اجتمعوا) عبارة شيخ الاسلام حيث اجتمعوا أي لانهم اجتمعوا (قوله وأسانيدها) لا يخفى انه يلزم من قلب أحدهما الآخر لان المراد بقلب المتن تركيبة على سند غير سنده وبتقلب السند تركيبة على متن غير متنه (قوله متن آخر) الاحسن أن يقول وسند هذا المتن للمتن الآخر (قوله ودفعوا منها)

(٩ - بقونية) على قلب متونها وأسانيدها قصير وأما سند لسند متن آخر وسند هذا المتن لآخر وعينوا عشرة رجال ودفعوا منها لكل منهم عشرة احاديث وتواعدوا على الحضور لجان البخاري ليلقي عليه كل واحد منهم عشرة بحضرته فلما حضر وا

واطمأن المجلس بأهله البغداديين وغيرهم من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم تقدم اليه واحد من العشرة وسأله عن أحاديثه واحد  
واحدًا والبخاري يقول له في كل منها لا يعرفه ثم الثاني كذلك وهكذا الى أن استوفى العشرة رجال المائة حديث وهو لا يذني كل منه  
على قوله لا يعرفه فكان الفهماء (٦٦) يلتفت بعضهم الى بعض ويقولون فهم الرجل وغيرهم يقضى عليه بالمدح

التبويض باعتبار كل عشرة على حديثها وأما بالنظر للجموع فلا يصح التبويض (قوله واطمأن المجلس)  
في العبارة قلب والاصل واطمأن أهل المجلس به أي فيه أي حالة كونهم فيه (قوله من أهل خراسان)  
لعل نكتة التصريح بهم دون غيرهم كثرتهم أو قوة معارضتهم (قوله وسأله عن أحاديثه واحدًا واحدًا) أي  
مفرد الكل حديث بسؤال كان يقول حديث كذا المروي بسند كذا أي هل هو صحيح من حيث ذلك  
السند (قوله وغيرهم يقضى) أي غير الفهماء يقضى بالعجز أي يحكم بالعجز عن رد الجواب غافلاً عن  
القاعدة المتقدمة أو غير ذلك وقوله والتقصير الخ عطف سبب على سبب أي تقصيره في تحصيل العلم أو في  
الجواب لقلة فهمه (قوله فلما علم أنهم فرغوا الخ) لعل وجه سكوته حتى فرغوا اظهار كمال حفظه ثم بدأ بعمدة  
ربه ولأجل أن يرغب في الأخذ عنه لأنه لو أظهر ذلك في الأول مثلاً لما انكشف البقية عن السؤال فلا  
تظهر تلك المزية الحاصلة بسكوته حتى فرغوا (قوله كذا وكذا) كناية عما يعرف به الحديث كآله مثلاً  
كان يقول سألت عن حديث إنما الأعمال بالنيات (قوله وصوابه كذا) أي من حيث سنده لا  
من حيث ذاته (قوله على الولاء) أراد الترتيب (قوله موضع ما قبلوه) أي حديث من الأحاديث التي  
قبلوها فلما المجرورة من مصدوقها المائة حديث التي قبلوها (قوله وأذعنوا) أي بقاؤهم وقوله بالفضل  
أي من حيث الحفظ ويحتمل ما هو أعم لأن من اتصف بالحفظ المذكور شأنه أن يكون محصلاً  
للكمالات (قوله وقد يقصد بقلب السند كله الاغراب) قد للتقليل فالكثير أن ابدال الراوي براو آخر  
يكون للاغراب كما ان الكثير في ابدال السند يتأهله ان يكون للامتحان والقليل فيه ما عكس ذلك وهو أن  
يكون ابدال راو للامتحان وقلب السند للاغراب وقوله اذ لا ينحصر أي الاغراب في راو واحد الذي ذكره  
في القسم الأول (قوله وهو حرام) أي القلب من حيث هو أي بأقسامه الاربعة (قوله الاختبار) أي  
الذي هو الامتحان وقد تفنن قال في المصباح واختبرته بمعنى امتحنته (قوله في جوازه نظر) أي في  
جواز القلب بقصد الاختبار أي ان القول بالجواز فيه بحث وذلك ان المسئلة ذات خلاف والناظم ممن يعمل  
الى القول بعدم الجواز قال الطوخي وكان وجهه أي وجه النظر انه يؤدي الى اظهار عجز المختبر ونقصه وهو  
ايداء وهو محرم وجوابه ان محل الحرمة اذا قصد الاختبار بالامتحان واما اذا قصد به التوصل الى  
التحمل عنه ومعرفة جودته في حفظه ومقامه فلا يحرم وعدم قصده الامتحان يعلم منه ولا يتهم فيه لانه يقول  
بجلالة الشيخ وشهرته بالحفظ تمنع من ذلك القصد السيئ (قوله الا انه) أي لكن اذا فعله (قوله لا يستقر  
حديثاً) أي لا يجوز استقراره حديثاً أي من حيث هذا السند (قوله وشرط الجواز) أي وشرط  
القول بالجواز او شرط الجواز الذي اعتمده (قوله بانتهاء الحاجة) أي التي هي الامتحان (قوله  
وأما ما نقله سهوا الخ) أي واما سند القلب سهواً (قوله فتأله حدث) أي سند حديث واطاعة  
حديث لما بعده للبيان (قوله حتى تروني) أي قمت للصلاة قاله الطوخي (قوله كثير) بفتح الكاف  
(قوله في مجلس ثابت البناني) بضم أوله نسبة الى بناته محلة بالبصرة انتهى شرح الالفية لشيخ الاسلام  
(قوله فوهم) بفتح الفاء أي غلط (قوله كما بينه حاد بن زيد) فقد قال حادهم أبو النضر يعني جرير  
ابن حازم إنما كنا جميعاً في مجلس ثابت البناني فذكر ما تقدم (قوله كما رواه الأئمة الخمسة) هم من  
عدا ابن ماجه من أصحاب السنن الستة فالخمس على الترتيب عند المحدثين البخاري ومسلم وأبو داود

والتقصير وقلة الفهم  
فلما علم أنهم فرغوا  
التفت الى السائل الاول  
وقال له سألت عن  
حديث كذا وكذا  
وصوابه كذا الى آخر  
احاديثه وكذا البقية  
على الولاء فرد كل متن  
لاسناده وكل اسناد  
لمتنه ولم يخف عليه  
موضع ما قبلوه فافقره  
الناس بالحفظ واذعنوا  
له بالفضل وقد يقصد  
بقلب السند كله أيضاً  
الاغراب اذ لا ينحصر  
في راو واحد فيكون  
ذلك كالوضع كما انه  
يقصد بقلب راو واحد  
أيضا الامتحان وهو  
حرام الا بقصد الاختبار  
فقال العراقي في جوازه  
نظراً لانه اذا فعله أهل  
الحديث لا يستقر  
حديثاً وعن فعل ذلك  
شعبة وحامد بن سلمة  
وقد انكر حرماً على  
شعبة وقال يابس ما  
صنع قال الحافظ ابن  
حجر وشرط الجواز ان  
لا يستمر عليه بل ينتهي  
بانتهاء الحاجة واما ما  
انقلب سهواً اعلى رواه

فتأله حديث اذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني فقد حدث به في مجلس ثابت البناني حجاج بن أبي عثمان والترمذي  
الصوف عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ فنقله جرير بن أبي حازم عن ثابت فرواه عنه عن أس  
فوهم كما بينه حاد بن زيد وإنما هو عن يحيى بن أبي كثير كما رواه الأئمة الخمسة من طريقه وما المقاب، تننا

وهو قليل فهو أن يعطى أحد الشيثين ما اشتهر لآخر كحديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله تحت ظل عرشه فقيه ورجل  
تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم عينه ما تنفق شاله فهذا مما اقلب على أحد الروايات هو (٦٧) حتى لا تعلم شاله ما تنفق عينه كجاني

الصحيجين والله أعلم  
(والمفرد) وهو قسمان  
أولها فرد مطلق بأن  
يفرد به ولو واحد عن  
كل أحد وسبق حكمه  
مع مثاله في الشاذوناهيما  
فرد مقيد بالنسبة الى  
جهة خاصة وهو ما أراده  
بقوله (ما قيدته بثقة)  
كقولك في حديث ان  
النبي ﷺ كان يقرأ  
في الاضحى والفطر  
بقاف واقتربت الساعة  
لم يروه ثقة الا ضمرة  
ابن سعيد المازني فقد  
انفرد به عن عبيد الله  
ابن عبد الله عن أبي  
واقف الليثي عن ﷺ  
رواه مسلم وأصحاب  
السنن وانما قيد بالثقة  
لرواية الدارقطني من  
رواية ابن لهيعة وقد  
ضعفه الجمهور عن خاله  
ابن يزيد عن الزهري  
عن عائشة (أوجع)  
من بلسمين وهو المعبر  
عنه عندهم بما قيدته  
بيلد فلو قال الناظم مصر  
بدل جمع لكان أولى  
لأنهم يقولون تفرد به  
أهل كذا ويريدون  
الجمع كما قال وقدير يدون

والترمذي والنسائي وأما ابن ماجه فهو بعدهم (قوله وهو قليل) أي فلذا تركه الناظم وذكر قلب السند  
وعرفه الشارح بتعريف منطبق على قلب السند كما تقدم (قوله أحد الشيثين) هما في الحديث الآتي اليمين  
والشمال وقوله ما اشتهر أي أمر اشتهر للآخر أي كما هنا فان الانفاق أمر اشتهر لليمين فاعطى للشمال وظهر  
أن مصدوق أحد الشيثين الشمال ومصدق الآخر اليمين واسناد الانفاق لليمين مجاز عقلي قال الطوسي  
والحديث في الصحيجين وغيرهما عن أبي هريرة سبعة يظلمهم الله تحت ظله وفي رواية في ظله يوم لا ظل الا ظله  
امام عادل وشاب شأى عبادة الله عز وجل ورجل قلبه معلق بالمساجد ورجل ان يحاكي الله اجتماعا على ذلك  
وتفرقا عليه ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال فقال إني أخاف الله ورجل تصدق بصدقة فاخفاها حتى  
لا تعلم شاله ما تنفق وعينه ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه اهـ (قوله حتى لا تعلم شاله) أي من على شاله  
والا فالشمال لا تعلم وكذا يقال في قوله حتى لا تعلم عينه (تتمة) اعلم ان أعلى أقسام الحديث الصحيح والحسن  
وأدناها في الرد الموضوع وما بينهما أقسام الضعيف وهو متفاوت فالمعضل دون المنقطع لكون المعضل سقط  
منه اثنان والمرسل أقوى منهما فتأمل

الثالث والعشرون من أقسام الحديث الفرد  
(قوله وسبق حكمه الخ) وحكمه اما الصحة ان بلغ الضبط التام أو الحسن ان قارب الضبط التام أو الشذوذ ان  
بعد الضبط فبينه وبين الشاذ عموم وخصوص مطلق ينفرد الفرد في الصحيح أو الحسن ويجتمع الفرد  
والشاذ فيما اذا كان هناك مخالفة أو بعد ضبط وقوله مع مثاله أي مثال الفرد كحديث اسرائيل عن يوسف  
ابن أبي بردة وكحديث الهبي عن بيع الولاء وكحديث أن رجلا توفي (قوله الى جهة خاصة) مصدوقها  
الثقة أو البلد المعين أي أهل البلد المعين أو الراوي المعين (قوله من رواية ابن لهيعة) أي حالة كون رواية  
الدارقطني واردة من رواية ابن لهيعة أي أصلها رواية ابن لهيعة وقوله عن خالد متعلق برواية ابن لهيعة  
(قوله وقد ضعفه الجمهور) أي لا حرقاق كتبه قال الحافظ ابن حجر في كتابه التقریب ابن لهيعة هو عبد الله  
ابن لهيعة نفتح اللام وكسر الهاء حضرمي مصري اختلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك عنه  
أعدل مات سنة أربع وسبعين ومائة عن أكثر من ثمانين اهـ ودفن بسفح الجبل قريبا من اخوة سيدنا  
يوسف عليهم الصلاة والسلام بالقرافة (قوله أصحاب السنن) عبارة شيخ الاسلام رواه مسلم وغيره اهـ  
فلعل مراد الشارح بأصحاب السنن غير البخاري لانه لو رواه لكان أحق بذكر اسمه من ذكر مسلم وغيره  
لما له من الجلالة وكونه امام الفن (قوله أوجع من بلسمين) قال الجوى جمع أي جماعة أي أهل بلدة  
مخصوصة اهـ والبلد المخصوص مكة والمدينة والبصرة والكوفة (قوله ويريدون الجمع كما قال) أي  
الناظم حيث عبر بجمع ومثل له الشارح بمثلين والمراد بكونهم أهل بلدان يكون السند من بلد واحد بتأمله  
سواء حصل تعدد في بعض الطبقات أولا وقوله وقدير يدون واحدا منها كما يأتي أي في قوله فان أراد القائل  
بتوله بمرده أهل كذا واحدا فقط الخ ومثل له فيما يأتي بمثال واحد أي وحينئذ يكون باقي السند ليس منها  
(قوله تفرد به كذا) امر فيه أهل البصرة من أول الاسناد الى آخره أول الاسناد أبو داود الطيالسي  
وآخره أبو نضرة وأما أبو سعيد فيليس ببصري فراه بقوله من أول الاسناد الى آخره غير أبي سعيد الخدري  
الصحابي وأبو سعيد اسمه سعد والخدري نسبة الى خدرة قبيلة من الانصار واسم أحد أجداده قال في  
التقریب مات بالمدينة سنة ثلاث أو أربع وأربعين وسنين وقيل سنة أربع وسبعين اهـ وفي ابن حجر على  
الاربعين زيادة وقيل أربع وتسعين وفي الشبيري عليها أن موته يوم الجمعة وانه دفن بالقيع (قوله سنة

واحدا منها كما يأتي كقول الحاكم في حديث أبي داود عن أبي داود الطيالسي عن همام عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال  
أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر تفرد به كذا امر فيه أهل البصرة من أول الاسناد الى آخره وكقوله أيضا في  
حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوئه ﷺ والترمذي وأبي داود ان قوله ومسح رأسه بماء غير فضل يديه سنة

غريبة تفرد بها أهل مصر ولم يشر كهم فيها أحد فان أراد القائل بقوله تفرد أهل بلد كذا واحدا فقط من أهل تلك البلدة تجاوزا في الاضافة كما يضاف فعل واحد من قبيلة (٣٨) اليها فهو من المفرد المطلق ومنه حديث كلوا البلح بالتمر الحديث فقد قال الحاكم هو من افراد

البصريين عن المدنيين  
تفرد به أبو زكير عن  
هشام بن عروة فجعله  
من افراد البصريين  
وأرادوا احدا منهم (أو  
قصر على رواية)  
كقوله لم يروه عن فلان  
الافلان مثاله حديث  
أصحاب السنن الاربعة  
من طريق سفيان بن  
عيينة عن وائل بن  
داود عن ابنه بكر بن  
وائل عن الزهري عن  
أنس ان النبي صلى الله  
عليه وسلم أولم على  
صفية بسويق وتم  
قال أبو الفضل بن طاهر  
هو غريب لم يروه عن  
بكر الا أبوه وائل ولم  
يروه عن وائل الابن  
عيينة ولذا قال الترمذي  
انه حسن غريب ولا  
يلزم من تفرد وائل به  
عن ابنه تفرده به مطلقا  
فقد ذكر الدارقطني  
في علله أنه رواه محمد بن  
الصلت التوزي وهو  
بمناة فوقية مفتوحة  
و بعد الوأزى معجمة  
عن ابن عيينة عن زياد  
ابن سعد عن الزهري  
قال ولم يتابع عليه  
والمحفوظ عن ابن عيينة  
عن وائل عن ابنه ورواه

غريبة) خبران واراد بالقول المقول وقوله ومسح بدل منه أو عطف بيان والمقصود الاخبار بقوله غريبه  
وسنة خبر موطن (قوله تفرد بها أهل مصر) اي تفرد بها عمرو بن الحارث المصري عن عمرو بن يحيى  
المازني (قوله تجاوزا في الاضافة) أي في النسبة فهو مجاز عطف على فاعليهم وان أسندوا ذلك لأهل البصرة  
الآن قصدهم في نفس الامر واحد فقط لأنهم قصدوا بلفظ أهل ذلك الواحد بحيث يكون مدلوله والا  
لكان مجاز الغو لا عقليا لكن فيه أنه لا يلاسه على الوجه الذي قالوه لان النسبة الى الكل والبعض حقيقي  
قالوا لى ان الاضافة بمعنى المضاف فيكون مجاز الغو يالانه يطلق الاهل ويراد بعضه ونظيره قوله تعالى يجعلون  
أصابعهم (قوله كما يضاف فعل واحد من قبيلة اليها) قال الطوخي تشبيه في المجاز والافلاك فعل وهذا  
قول وقصده أن ماسلكه المحدثون له نظير في استعمال العرب وهو اضافة فعل واحد الى جماعة كقولك  
أكرمني طي\* وتريد واحدا منهم وهو حاتم وهو مجاز عطف وفيه ما تقدم (قوله عن المدنيين) أي عن  
أفراد المدنيين (قوله تفرد به أبو زكير) وهو بصري وهشام بن عروة مديني وحديث أبي زكير لم يبلغ  
درجة الصحة ولا الحسن فهو شاذ (قوله فجعله) اي الحاكم من أفراد البصريين وقوله وأراد واحدا  
منهم أي الذي هو أبو زكير (قوله عن ابنه بكر بن وائل) هو من النبوة قالوا ي عنه أبوه وائل فان بكرا  
روى عن هشام بن عروة وهو أكبر منه وأبوه وائل بن داود وهو من رواية الاكابر عن الاصاغر وقد روى  
سفيان بن عيينة أيضا عن بكر كما روى عن أبيه وائل وروى عن الزهري أيضا اه طوخي (قوله أولم  
على صفية) بنت حي من نسل هرون أخى موسى وجعل ﷺ عتقها صداقها وقوله بسوق  
وتمر السويق شئ يعمل من الحنطة أو الشعير وفي رواية بحبس والحبس هو تمر وسمن وأقط أي لبن جامد  
غير منزوع الزبد (قوله لم يروه عن وائل الابن عيينة) فهو فرد من محلين (قوله انه حسن غريب)  
جعله حسنا يفيد أن بكر او وائلا أو أحدهما ليس من رجال الصحيح والالتقال صحيح غريب نعم سفيان من  
رجال الصحيح (قوله ولا يلزم الخ) أي فهو غريب نسبي (قوله التوزي) بفتح المشنة الفوقية وفتح الواو  
المشددة والزاى المكسورة نسبة الى توز بلدة بفارس نسب اليها محمد بن الصلت المذكور قاله في معجم البلدان  
(قوله لم يتابع) أي لم يتابع محمد بن الصلت عليه أي بحيث يرويه آخر عن ابن عيينة في الاخذ عنه بهذا الطريق  
(قوله والمحفوظ الخ) اي فيكون المحفوظ الذي رواه محمد عن سفيان بهذه الطريق غير محفوظ فيكون  
شاذ أي سند الامتناء (قوله ورواه جماعة الخ) هلاحكم الترمذي عليه بالصحة لرواية هؤلاء الجماعة  
ولا يحكم بالحسن الآن يقال ان هؤلاء الرجال لم يبلغوا رجال الصحيح بحيث يكون صحيحا لذاته وان جار  
أن يكون صحيحا لغيره الجماعة للحسن الذاتي أو بلغوا رجال الصحيح ويكون الحسن نسبيا أي حسن من  
حيث تلك الطريق فلا ينافي أن يكون من طريق آخر صحيحا وحسن سنده الخصوص أولم يطلع على رواية  
الجماعة له عن ابن عيينة عن الزهري فتدبر (قوله فحكمه قريب من حكم الفرد المطلق) بيان كونه قريبا أن  
غير الثقة المضموم للثقة تارة يعتبر بحديثه وتارة لا فلا تدرده بين الامرين قيل ان هذا القسم قريب من الاول  
وليس نفس الاول لانه لا يكون نفس الاول الا اذا كان لا يعتبر بحديثه (قوله لان رواية غير الثقة) اي الذي  
شارك الثقة في الرواية (قوله فينظر فيه هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه أولا) الضمير في قوله فينظر فيه راجع  
لغير الثقة أي فينظر في غير الثقة هل بلغ الخ وهذه النسخة هي الصواب

الرابع والعشرون من أقسام الحديث المعلل

جماعة عن ابن عيينة عن الزهري بلا واسطة (فائدة) ليس في افراد الفرد المقيد نسبة الى جهة خاصة ما يقتضى مناسبة  
الحكم بضعفها من حيث كونها افراد الكن اذا كان الفيد بالنسبة لرواية الثقة كقوله لم يروه ثقة الافلان فحكمه قريب من حكم الفرد المطاق  
لان رواية غير الثقة كلالرواية فينظر فيه هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه أولا وفي المنفرد بالحديث هل بلغ رتبة من يحتج بتفرد أم لا (وما)

فقد سمعت في قبوله هو  
(معلل عندهم) أى  
المحدثين (قد عرفنا)  
بأنه الاطلاق وهذا  
حشو واقاد العراق  
ان حد المعلل حديث  
فيه اسباب خفية  
طرات عليه فأثرت  
فيه قال الخافظ وأحسن  
منه ان يقال هو حديث  
ظاهر السلامة اطلع  
فيه بعد التفتيش على  
قادح مثاله حديث ابن  
جريح في الترمذى وغيره  
عن موسى بن عقبة  
عن سهيل بن ابى صالح  
عن ابيه عن ابى هريرة  
مرفوعا من جلس  
مجلسا فكثر فيه لفظه  
فقال قبل ان يقوم  
سبحانك اللهم وبحمدك  
الحديث فان موسى  
ابن اسمعيل رواه عن  
وهيب بن خالد الباهلي  
عن سهيل المذكور  
عن عون بن عبد الله  
و بهذا أعله البخارى  
فقال هو مروي عن  
موسى بن اسمعيل  
وأما موسى بن عقبة  
فلا يعرفه سماع عن  
سهيل المذكور وتذكر  
العلة بعد جمع الطرق  
والفحص عنها بتفرد

مناسبة هذا الباب للفرد الشامل للشاذ ظاهرة لاشتراط الجمهور نفيهما في الصحيح ولا شرا كهما كما تقدم  
هناك في كثير اه سخاوى (قوله أى شيء مشمول) جعله مشمولا بها نظرا الى أنه مستور ومردود  
بها والافهم مشتمل عليها من حيث انها جزء منه وعبرة الجوى في شرحه وما بعلة في سند أو متن أى  
والحديث الذى اشتمل على علة ذات (غموض أو خفا) بدلان من علة أو بمعنى الواولان العطف تفسرى  
وهو لا يكون باو (معلل) أى بذلك والصواب معل كما هو قياس اسم المفعول من أعل وهو المعروف لفة  
قال الجوهرى لا أعلك الله لأصابك بعلة وأما المعلل فلا يجوز أصلا لا بتجوز لانه ليس من هذا الباب  
بل من التعلل الذى هو التشاغل والتلهى ومنه تعليل الصبي بالطعام انتهت بالحرف وعبرة الدمياطى في  
شرحه أى وما هو من الحديث بعلة في سند أو متن وقوله غموض أو خفا بالجر بيان لعلة وعطف الخفاء  
على الغموض من عطف التفسير كما قاله شيخ الاسلام وقوله معلل خبر ما انتهى باختصار فكان الاولى  
للشارح أن يجعل ما سماه موصولا بان يقول والحديث الذى هو مشمول بعلة الخ (قوله طرات) أى ظهرت  
بعد أن لم تظهر فلا بد من ثلاثة قيود أى علة خفية طارئة فاذا فقد شيء من هذه لم يكن معللا وخرج بخفية  
ما لو كانت ظاهرة فلا يكون معللا وعبر بعلة توسعا كما سيأتى في الشارح (قوله عندهم) أى المحدثين أى  
كالترمذى وابن عدى والدارقطنى وأبى يعلى الخليلي والحاكم وغيرهم وخص المحدثين لان الواقع في كلامهم  
هو الذى يظن منه صحة القول اصطلاحا (قوله حديث فيه أسباب خفية طرات) أى ظهرت للنقاد بخلاف  
ما فيه أسباب ظاهرة كان عرف انقطاعه من اول الامر فانه لا يسمى معللا (قوله فأثرت فيه) قال شيخ  
الاسلام أثرت أى قدحت في قبول الحديث انتهى وقوله في قبول الحديث أى قبوله تالما بحيث لا يحتج به  
على حكم من الاحكام فلا ينافى انه يقبل في فضائل الاعمال وقوله فيه اسباب طرات أى جنس اسباب فالاولى  
ان يقول المعلل حديث فيه سبب خفى كارساله او وقفه أى فارساله او وقفه سبب في الحكم برده (قوله  
واحسن منه الخ) وجه الاحسن ان التعريف الاول يصدق بما اذا لم يكن ظاهره السلامة كان يكون  
معروف الانقطاع او الارسال من اول الامر مع ان هذا لا يسمى معللا وان الجمع في الاسباب ليس مرادا (قوله  
فكثر فيه لفظه) المراد باللفظ هنا ما لا نفع فيه من الكلام (قوله الحديث) تمامه كما في المنذرى أشهد أن لا اله  
الا أنت استغفرك وأتوب اليك غفرله ما كان في مجلسه ذلك اه لكن قال في اوله عن ابى هريرة عن  
النبي ﷺ من جلس مجلسا فكثر فيه لفظه فقال قبل ان يقوم سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا هو  
في آخره رواه ابو داود والترمذى والنسائى وابن حبان والحاكم وقال الترمذى حسن صحيح غريب (قوله بعد  
جمع الطرق والفحص عنها) الاحسن أن يؤخر جمع عن قوله والفحص اذ الفحص الذى هو الاستقصاء في  
البحث عن الشيء سابق على الجمع (قوله ممن هو احفظ واضبط) الواو بمعنى او فاحفظ اشارة لضبط المصدر  
وقوله اضبط اشارة لضبط الكتاب وقوله بتفرد الراوى و بمخالفة غيره له الواو بمعنى أو والتفرد يشمل ما اذا  
بلغ الضبط النام او فار به او قل ضبطه مع ان الاول صحيح والثاني حسن والثالث شاذ فليحمل كلامه على الاخير  
ولا يخفى ان هذين الطريقين أعنى التفرد والمخالفة هما فرد الشاذ (قوله مع قرأتين تضم الى ذلك) أى الى ما ذكر  
من التفرد والمخالفة (قوله يهتدى الناقد بذلك) أى يصل الى الاطلاع أى يتصف به ولا يخفى ان الاسباب قد  
علمت انها كالارسال أو الوقف (قوله على تصويب ارسال الخ) انت خبير بان تصويب الارسال جعله  
صوابا فصريحه أن المطلع عليه نفس ذلك الفعل وليس كذلك اذا المطلع عليه كونه مرسل مثلا اذ هو المدرك  
بالمخلاف والتفرد وكذا يقال فيما يأتى ويحجب به انه أطلق التصويب واراد به الصواب من اطلاق الشيء على

الراوى و بمخالفة غيره له ممن هو احفظ أو اضبط أو أكثر عددا مع قرأتين تضم الى ذلك يهتدى الناقد بذلك الى اطلاعه على تصويب  
ارسال في الموصول أو تصويب وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث

أو وهم وأهم غير ذلك كأبدال راو ضعيف بثقة بحيث غلب على ظنه ما وقف عليه من ذلك فخسّم به أو تردد في ذلك فوقف عن الحكم بصحة الحديث مع أن ظاهره السلامة من العلة وأكثرت أن تكون العلة في السند وقد تكون في المتن ثم التي في السند قد قدح في صحة المتن وقد لا قدح كحديث البيعان بالخيار حيث رواه يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر فقد صرح النقاد بوجهه على الثوري فالعروف من حديثه (٧٠) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر لكنها لم تقدح لان عبد الله وعمر كلاهما

ثقة وعلة المتن الجارحة القادحة فيه كحديث نفي قراءة البسملة في الصلاة المروي عن أنس اذ ظن بعض رواه حين سمع قول أنس صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين نفي البسملة بذلك الحديث فنقله مصراً بما ظنه فقال عقب ذلك فلم يكونوا يستفتحون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم فصار بذلك حديثاً مرفوعاً والراوى له مخطئ في ظنه كما نقله ابن عبد البر ومن ثم قيل المعنى أنهم يبدؤن بأم القرآن قبل ما يقرأ بعدها لأنهم يتركون البسملة ويؤيده أن أنس لم يرو نفي قراءة البسملة وإن أباسمته سعيد بن زيد لما سأله أكان رسول الله ﷺ يستفتح بالبسملة

متعلقه لان التصويب ذكر الصواب و اضافته لما بعده من اضافة الصفة الى الموصوف أى اطلعه على ارسال صواب أو للبيان أى شئ صواب وذلك هو الارسال (قوله أو وهم وأهم غير ذلك) أراد بالوهم الغلط (قوله كأبدال راو ضعيف بثقة) هذا مثال لقوله غير ذلك (قوله بحيث غلب) متعلق بقوله يهتدى الناقد (قوله فخسّم به) معطوف على قوله غلب على ظنه أى إذا غلب على ظنه ما ذكر أمضى الحكم بما ظنه فيحكم بعدم قبول الحديث الذى ظنه بان يقول حكمت بعدم قبول الحديث أى ظن أو لعدم قبول الحديث ثم حكم به وهذا حكم تقديرى لا تحقيقى (قوله أو تردد في ذلك) معطوف على قوله غلب على ظنه والمراد به الشك لانه مقابل للظن وحينئذ فالمراد بقوله سابقاً وتذكر العلة ما يشمل الظن والشك (قوله وعلة المتن) مبتدأ وقوله كحديث نفي قراءة البسملة خبر وهو على حذف مضاف أى كلمة حديث وهو من تشبيه الكلى بجزئيه والمراد بالنفي الانتفاء (قوله المروي عن أنس) صفة لحديث أول نفي (قوله اذ ظن بعض رواه) تعليل لقوله وعلة المتن (قوله وأبى بكر) انما لم يذكر علياً لانه كان حين تولى الخلافة بالكوفة (قوله نفي البسملة) أى نفي قراءتها (قوله بما ظنه) لو أضمر فقال مصراً به أى بالنفي لكفاه ويجاب بان قصد بالظاهر تأكيده كيدونه مظنوناً ففعال الغفلة تحصل (قوله فصار بذلك حديثاً مرفوعاً) تفريع على قوله فقال عقب ذلك أى فصار النفي حديثاً مرفوعاً بحسب ظن من أخذ عن أنس أى ظن أنه من قول أنس لا من قول من أخذ عنه وأما بحسب من أخذ عن أنس فليس بحديث حقيقة لانه عارف بانه ليس من مقول أنس وحكما بحسب ظن من أخذ عن أنس (قوله ومن ثم) أى ومن كون الراوى مخطئاً في ظنه (قوله يبدؤن) أى فافاد بذلك ان الفاتحة مقدمة على السورة أى فهو المجهول المقصود بالاخبار ولما كانت البسملة جزءاً من كل سورة لا من خصوص الفاتحة اندفع ما يقال حيث كانت البسملة جزءاً من الفاتحة الجزء الاول هلا قال فكانوا يستفتحون بسم الله الرحمن الرحيم لانه اول السورة (قوله قبل ما يقرأ) أى قبل الذى يقرأ بعدها وهو فاعل يؤيده مؤخر عن المفعول (قوله ان أباسمته) بفتح اللام (قوله أكان رسول الله الخ) فيقال ان قوله يستفتح بالبسملة أى قبل كل شئ لمقابلة قوله أو بسم الله فقضيته ان قوله فيما تقدم فكانوا يستفتحون الخ أى يبدؤن بها قبل كل شئ فيكون ذلك مبعداً تأويل الشافعى المتقدم الآن للشافعى ان يقول ان ذلك المعنى لفرينة وهى المقابلة فلا تقتضى ما ذكر لعدم القرينة فيه اه من حاشية شيخنا العلامة العدوى على شيخ الاسلام (قوله كما تكون خفية تكون ظاهرة الخ) والحاصل ان الارسال الجلى والقطع الجلى والادراج الجلى وغيرها لا يطلق عليها فى الاصطلاح المشهور اسم العلة وانما يطلق على ما كان منها خفياً مع سلامة الحديث منها ظاهراً (قوله وقد يعاون الحديث الخ) أى قد يسمون الحديث معاولاً بسبب قدح أى قادح لأن المراد كاهن فى آن واحد وقوله بأنواع الجرح أى يعاون به أى نوع كان من أنواع الجرح ولا يشترط اجتماع الأنواع بل يكفي واحد منها وأشار بهذا الى انه قد يطلق المعلن على ما فيه علة مطلقاً سواء كانت خفية كما تقدم وظاهرة والجرح يقرأ بضم الجيم بدليل الامثلة (قوله والغفلة) الواو بمعنى أو (قوله اسم العلة) أى اسم ما أخذ من لفظ العلة وهو معاول او هذه المادة باعتبار تحققها فى معاول او اراد بعلة معاول وكذا يقال فى قوله على غير

القادح

رب العالمين أو بسم الله الرحمن الرحيم قال انك تسألنى عن شئ لأحفظه

رواه أجدو ابن خزيمة والدارقطنى وصحاه والمسألة فيها كلام طويل ثم العلة كما تكون خفية تكون ظاهرة فقد كثرت اعلال الموصول بالارسال والمرفوع بالوقف اذ أقوى الارسال أو الوقف يكون روايهما مضبوطاً أو أكثر عدد على الاتصال أو الرفع وقد يعاون الحديث بأنواع الجرح من الكذب والغفلة وفسق الراوى وسوء الحفظ بل أطلق الخليلي اسم العلة على غير القادح







أهل الفن مع ثبوته لغة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وذو) أي وحديث صاحب (اختلاف سند) من راووا أحداً بان رواية مرة على وجهه مرة على وجه آخر مخالفه أو أزيد من واحد بان رواه كل من جماعة على وجه مخالف للآخر والاضافة على معنى أي في سند أي في وصله وإرساله أو في إثبات (٧٢) راووا حذفه أو غير ذلك (أو) اختلاف (متن) في لفظه أو في معناه وتساوت الروايات في

الصحة بحيث لم ترجح أحداًهما على الأخرى ولم يمكن الجمع هو (مضطرب) بكسر راء وهو نوع من المعلل فاما اذا ترجحت أحداًهما يكون راوياً أحفظ أو أكثر صحة للروى عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيح فلا يكون الحديث مضطرباً بالحكم للوجه الراجح واجب إذا أثر للرجوح كما اذا أمكن الجمع بحيث يمكن أن يعبر المتكلم بالفاظ عن معنى واحد وإن لم يترجح شيء فلا اضطراب والاضطراب موجب لضعف الحديث المضطرب لا شعاره بعدم ضبط راويه أو رواه (عند أهل الفن) حشومثال الاضطراب في السند حديث اذا صلى أحدكم فليجعل شيئاً تلقاء وجهه الحديث وفيه فإذا لم يجد عصاً ينصبها بين يديه فليخط خطاً فقد اختلف فيه على اسمعيل بن أمية اختلافاً كثيراً فرواه

لكونه الأولى أي وأما معلل فلم يقع في عباراتهم وإن كان فعله الذي هو أعل واقعاً في عباراتهم ولذا قال فيما تقدم وقياسه معل ولم يقل لأن الواقع في عباراتهم هو معل (قوله أهل الفن) مفهوم لقب فلا ينافي وقوعه في كلام أهل الأصول والعروض والكلام وقوله مع ثبوته لغة أي ثبت في اللغة معلول بكثرة ومعل نقله كما يفيد المصباح وحاصل ذلك أن معلول ثابت لغة واصطلاحاً أي وحيث ثبت في اللغة والعربية فلا عبرة بقول ابن الصلاح والنووي لأنهما لم يحفظا ونقلهما عن لم يحفظ ومن حفظ كالمصباح وغيره من أهل اللغة حجة على من لم يحفظ ولا توهم من قوله سابقاً الأولى أنه يكون أجوداً إذا لا يلزم من كونه أولى أن يكون أجود بل لا أجود إلا المعل

بكسر الراء وهو نوع من المعلل قال السخاوي لما انتهى من المعل الذي شرطه ترجيح جانب العلة ناسب إردافه بما لم يظهر فيه ترجيح (قوله وحديث صاحب اختلاف سند) أي والحديث الخلف في السند أو في المتن أو فيهما فأوفيها نفعاً خالو تجوز الجمع وجعل الاضطراب من أوصاف الحديث لكون الكلام في فن الحديث أي لا من أقوال الأئمة مثلاً المضطرب بكسر الراء اسم فاعل من اضطرب وقال الطوخي أنه اسناد مجازي لأن الاضطراب واقع فيه لآمنه (قوله مخالفه) وصف ثان لوجه أي وجهه موصوف بكونه آخر وبكونه مغايراً له وهما بمعنى واحد وأنه على حذف أي (قوله أو أزيد من واحد) معطوف على قوله من راو واحد أي أو من أزيد (قوله كل من جماعة) أرادها ما فوق الواحد أن كل واحد من جماعة وقوله مخالف للآخر أي مخالف للوجه الآخر (قوله في سند) أي سواء كان ذلك الاختلاف واقعاً في سند أو في متن (قوله في إثبات راو وحذفه) لا يخفى أن من جملة ذلك الاختلاف في الوصل والارسال لأن الواصل أثبت الصحابي والمرسل حذفه والصحابي من مصدوق راو فإذا يكون من عطف العام على الخاص بأوفيراد بالمعطوف ما عدا المعطوف عليه وقوله أو غير ذلك أي كما سيأتي في جعل حريث تارة جد أبي عمرو وتارة أبا (قوله بحيث لم يترجح) الباء لتصوير التساوي أي مصوراً ذلك التساوي بحيثية هي علم ترجيح شيء منها (قوله وهو نوع من المعلل) لا يخفى منافاته لما قاله السخاوي ويمكن الجمع بأن ما أفاده السخاوي من المناقاة ناظر لاستعمال الأكثر ومقاله الشارح ناظر لغيره المشار إليه بقوله وقد يعاون الحديث بأنواع الجرح ولاحتياجه لمزيد تفصيل أفرد به بترجته (قوله للوجه الراجح) متعلق بواجب أي والحكم واجب للراجح أي ثابت للراجح وهو وجوب العمل (قوله بحيث يمكن أن يعبر المتكلم بالفاظ عن معنى واحد الخ) الواضح أن يقول بحيث يمكن رجوع تلك الالفاظ المختلفة لمعنى واحد أي يمكن الجمع من أجل مكان كون المتكلم عبر بالفاظ عن معنى واحد (قوله فليخط خطاً) أي يدير دائرة منقطة كاهلال فيما قاله أحد أو يجعله بالطول فيما قاله مسدد قاله السخاوي وهو من باب قتل كما أفاده المصباح فهو بضم الخاء (قوله عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث) لا يخفى أن حريثاً هنا أي في الرواية الأولى وقع جد أبي عمرو وقوله عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه لا يخفى أن حريثاً في هذه الرواية الثانية وقع أبا لابي عمرو ولا جد فيخالف الأولى ويمكن الجمع بأن الجد يسمى أبا وقوله وروى عنه عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث لا يخفى أن حريثاً في هذه الرواية الثالثة وقع جد الجد بالنسبة لابي عمرو ووقع جد لابه الذي هو محمد فيخالف الروايتين

عنه شربن الفضل وروح بن القاسم عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة المتقدمين ورواه الثوري عنه عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة ورواه حبيد بن الأسود عنه عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم عن أبي هريرة ورواه وهب بن خالد وعبد الوارث عنه عن أبي عمرو بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة ورواه ابن جريج عنه عن حريث بن عمار عن أبي هريرة وروى عنه عن محمد بن عمرو بن حريث عن أبي سلمة عن أبي هريرة ثم حكم

للتقدمين فنقول يمكن الجمع بينهما بين الأولى أن قوله في الأول ابن عمر بن حريث أي بواسطة عمرو فقد  
سلط واستطرو ينمو بين الثانية أن يقال قوله في الثانية عن أبي عمرو بن حريث أي بواسطة عمرو  
ويعمل هذه التلافة راجعة على ما يأتي من الرايتين الأخيرتين فالخامس أن الروايات التي صرح الشارح  
بها خست حكم بترجيح الثلاث الأولى على الأخيرتين ويمكن الجمع بين الثلاث الأولى بما قلنا فهذا معنى قول  
الشارح فونه كلها قابلة لترجيح بعضها كالثلاثة الأولى على بعض كالأخيرتين هذا ما ظهر على الوجه  
الأقرب في ذلك ويمكن غير ذلك وقوله وقيل غير ذلك فمن الغير ما قيل عنه عن حريث بن عمرو وعن أبي  
هريرة انتهى من حاشية العلامة العدوي على شيخ الإسلام فيمكن أن تكون هذه الرواية الأخيرة في  
الحاشية هي السادسة في هذا الشرح الزرقاني (قوله عبر واحد من الحفط) كالنووي وابن عبد الهادي  
(قوله والراححة منها) أي وحسن الراححة منها وقوله بينها أي بين أفرادها كما ظهر (قوله لا يليق إلا  
بحديث الخ) لم يقل لا يصح لوجودها فيما ذكر لان التمثيل يكفي فيه العمد (قوله لان شيخ اسمعيل) وهو  
أبو عمرو وقوله محمول أي غير معروف أي لم يعلم حاله هل هو اهل للرواية أولا (قوله هانت أو سئل الخ) في  
الرواية (قوله) قرأ النبي بالنصب نظر السائل والرفع نظر السائل فهو من باب التنارع وأول الشك (قوله اضطرب  
في لهذا وماه) أي احتسب فمهما لان الحق في الرواية الأولى مستوفى الثانية منقبة (قوله اضطرب  
داعى) (قوله في سند الترمذي راو ضعيف) وهو أبو حمزة شيخ شريك فيكون مردودا من قبل ضعف  
راويه لامن قبل اضطرابه (قوله على المستحب) كصدقه الدليل وكرام الضيف وهناك جواب آخر يمكن  
الجمع به وهو أن يحمل انتات الحق في الرواية الأولى سوى الزكاة على ما يتعلق بالذمة كالسكارة وعوها  
ويحمل في الحق في الرواية الثانية على ما يتعلق بالعين

﴿ الثالث والعشرون من أقسام الحديث المدرجات ﴾

نسخ الراي قال السخاوي لما انتهى مما هو قسم المل من حشية الترمذي والتساوي كما قدمت وكان ما يعمل  
أدخال متن ونحوه في متن ناسب الاراداف بذلك اه (قوله في متن الحديث) اعلم أن المدرج في متن  
الحديث أقسام ثلاثة مدرج في آخر الحديث ومدرج في ثمانه ومدرج في أوله وأمثله تأتي في كلام الشارح  
باب المدرج في السند أقسام أر اعتوت أني أيضا في كلام الشارح وأما المدرج على المدرج في متن الحديث  
قوله ما أتت أي العاط أنت وقوله اتصلت معطوف على أنت بخذف الواو العاطفة أي واتصلت والظاهر  
أنه عطفت بيان على أنت أو بدل منه (قوله تفسر عريب فيه) أي في الخبر كخبر الهبي عن الشغار فان  
الشعار لقط عريب يحتاج لتفسير قال الامام محمد الرفاعي في شرحه على شرح التخبتي مثاله كحديث  
الزهري عن عائشة كان النبي ﷺ يتحنث في غار حراء وهو التعمد الليالي دوات العدد فقوله  
وهو التعمد مدرج تفسير للتحنث وقوله أو اسباط ما فهمه منه بعض رواه كما في حديث سيرة فان  
مروية بهم أو سبب النقص مظنة الشهوة فعمل حكم ما عريب من انه ذكر كذلك لان ما عارب الشيء يعطى  
حكمه فقال أر أو رفعه وكما فهم ابن مسعود من خبره الآتي أن الخروج من الصلاة كما يحصل بالسلام  
لما الفراغ من الشئ فادرج فيه بعض رواه ما يأتي (قوله من اضافة الصفة للوصف) فيه تأمل  
ذا من بالانقديم والتأخير (قوله صحابيا كان أو من دونه) اعلم أن الادراج يكون في المرفوع أو في  
الموقوف على الصحابي بالحق التابعي فمن بعده أو في المقطوع بالحق التابعي فمن بعده (قوله دون  
فصل بين الحديث وبين ذلك الكلام بذكر فائه) بين متعلق بفصل وقوله بذكر فائه متعلق أيضا بفصل  
(قوله بحيث يلتبس الخ) هو حال من قوله دون فصل أي حالة كونه عدم الفصل لمتساوية الخ من التماس

على بعض روايات الحديث  
يمكن التفريق بينهما  
والحق أن التمثيل  
لا يليق إلا حديثا لولا  
الاضطراب لم ينعف  
فان هذا الحديث  
ضعيف بدون اضطراب  
لان شيخ اسمعيل  
محمول ومثال مضطرب  
التي حدثت فاطمة  
بتفسر قالت سألت  
النبي ﷺ عن الزكاة  
فقال ان في المال حقا  
سوى الزكاة فرواه  
الترمذي هكذا ورواه  
ابن ماجه عنها بلفظ  
ليس في المال حق سوى  
الزكاة فقد اضطرب  
في لفظه ومعناه لكن  
في سند الترمذي راو  
ضعيف فلا يصلح مثالا  
أيضا على أنه يمكن  
الجمع بحمل الحق في  
الأول على المستحب  
في الثاني على الواجب  
(والمدرجات في) متن  
(الحديث) وسندها  
نقص غريب فيه أو  
استنباط ما فهمه من  
بعض رواه وغير ذلك  
(ما أتت من بعض الروايات)  
من اضافة الصفة  
للموصوف أي من ألقاظ  
بعض (الرواة) صحابيا  
كان أو من دونه  
(اتصلت) بأخر الحديث

إذا قلت هذا التشهد فقد ضلت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم إن شئت أن تقعد فاقعد فقوله زهير بن معاوية بالحدث المرفوع عن أبي داود وفصله عبد الرحمن بن ثابت من ثوبان وبين أنه مدرج من قول ابن مسعود وقد نقل النووي اتفاق الحفاظ على أنه مدرج وهـ ثال المدرج في الاثناء خبر هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عن سرة بنت صفوان مرفوعاً من مس ذكره أو أثبته أو رفعه فليت وصاً والرفع بصم الراء وفتحها أصل الفخذين فقد رواه عبد الحميد بن جعفر وغيره عن هشام كذلك مع أن الاثنين والرفع وانما هو من قول عروة كما بينه جاءت (٧٤) عن هشام منهم أبو بوحامد بن زيد واقصر كثير من أصحاب هشام على

المرفوع وهو من مس ذكره فليتوضأ ومثال المدرج أول الخبر حديثاً أسبغوا الوضوء ويل للاعقاب من النار فقد رواه شعبة ابن سوار وغيره عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة برفع الجلتين مع أن الأولى من كلام أبي هريرة كما بينه جهور الرواة عن شعبة على أن قول أبي هريرة أسبغوا الوضوء قد ثبت في الصحيح مرفوعاً من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وأعلم أن المدرج في الآخر كثير وفي الاثناء قليل وفي الأول نادر جداً حتى قال الحفاظ ابن حجر أنه لم يجد منه غير خبر أسبغوا الوضوء إلا ما وقع في بعض طرق خبر بسرة عند الطبراني في الكبير من

السبب بالمسبب (قوله إذا قلت هذا التشهد) التشهد تفسير من المصنف للفظ هذا فإنه هو الواقع في الإدراج كما في متن ابن الصلاح وهذا أي قوله إذا قلت الخ مقول قول ابن مسعود فهو مدرج مع ما بعده لا ما بعده فقط اهـ من حاشية العلامة العدوي على شيخ الإسلام (قوله عند أبي داود) قال الجوى في شرحه لآتين مثاله ما رواه أبو داود عن الثفيلي عن أبي خيثمة عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيده وعلمه التشهد في الصلاة فذكر التشهد وفي آخره فإذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم إن شئت أن تقعد فاقعد قال ابن الصلاح قوله إذا قلت هذا الخ من كلام ابن مسعود لأن كلام النبي صلى الله عليه وسلم (قوله على أنه مدرج) أي في رواية من واصل (قوله عن بسرة بنت صفوان) هو نظم الموحدة وسكون السين المهملة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى الأسدية محمية لها سابقه هجرة عاشت إلى خلافة معاوية اهـ تقريب (قوله أصل الفخذين) أي مبدأ الفخذين فهو من الفخذ ويدل على ذلك قول مختصر العين الرفع باطن الفخذ وضم الراء في الرفع لاهل العالية وفتحها التميم كقوله الطوخي وجع المضموم أرفاغ كقفل وأقفال وجع المفتوح رفوغ وأرفغ مثل فلس وفلوس وأفلس اهـ من المصباح (قوله ويل للاعقاب من النار الخ) سوغ الابتداء به وهو نكرة كونه في معنى الدعاء أي شدة هلكة في نار الآخرة لأصحابها المهملين لغسل بعضهما في الوضوء ويحتمل أن تخص العقب نفسها بعذاب يعذب به صاحبها وانما خص الاعقاب لأنه لا نور على سبب وهو أنه رأى قوما يصابون وأعقابهم تلوح وقيل انما خصها لغلبة التساهل فيها والتهاون بها لأنها في آخر الوضوء وأسأفله وفي محل لا يشاهد غالباً اهـ من حاشية العلامة العدوي (قوله شعبة بن سوار) شعبة بفتح الشين المعجمة وموحدتين خفيفتين وأبوه بفتح المهملة وتشديد الواو وراء ابن عدى يكنى أبا عمرو واسمه مروان ولقبه شعبة مات سنة أربع أو خمس أو ست وماتت بن (قوله برفع الجلتين) أي اضافتهما إليه ﷺ وهما أسبغوا الوضوء ويل للاعقاب من النار (قوله وأما مدرج الاسناد فاقسام الخ) أعلم أن الإدراج يكون في المتن وفي السند فلما قسم الكلام على وقوعه في المتن وأنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام أخذ يتكلم على الإدراج في السند وقسمه أقساماً أربعة (قوله حجر) يضم الحاء المهملة وسكون الجيم كما في المهمات للاستوى (قوله ثم حثهم الخ) قبل هذه الجملة صليت خلف أصحاب النبي ﷺ فكانوا إذا سلموا يشيرون بأيديهم كأنها أذناب خيل شهب ثم حثهم الخ (قوله تحرك أيديهم تحت الثياب) أصله تتحرك بناءً من حذف أحدهما (قوله ورجعه مرسى) أي رجع هذا الفصل وهو كونه بسند آخر (قوله بالوهم) بفتح الهاء أي الغلط (قوله ومساو ابن اله لاج) أي وبفصل كل منهما بسند (قوله إن بدرج بعض حديث في حديث آخر مخالفة

طريق محمد بن دينار عن هشام بلاط من مس رفعه أو أثبته أو ذكره فليتوضأ وأما مدرج الاسناد فاقسام الأول أن يكون الحديث عند الراو الاطراف منه فانه عنده باسناد آخر فيرويه راو عنه تاماً بالاسناد الأول ولا يذكر اسناد طرفه الثاني مثاله حديث أبي داود والذسائي عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر في صفة صلاته صلى الله عليه وسلم وفيه ثم جتتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جد الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب فان قوله ثم جتتهم ليس هذا الاسناد بل من رواية عصام عن عبد الحار بن وائل عن بعض أهله عن وائل وكاناً رواه مسنا زهير بن معاوية ورجعه مرسى ورجعه موسى بن هارون الجال وقضى على جميعها بسند الوهم وهو من اله لاج الثاني أن يدرج بعض حديث في حديث آخر مخالفة

اسناد واحد من تلك  
الاسانيد ولا يسين  
الاختلاف كحديث  
ابن مسعود قلت  
يا رسول الله أى الذب  
أعظم قال ان تحمل الله  
بذاتك فان الاعمش ومنصور  
ابن العتمر وياه عن  
شقيق عن عمرو بن  
شرحبيل عن ابن  
مسعود وراه واصل  
الاسدى عن شقيق  
عن ابن مسعود واسقط  
عمرا من بينهما فلما  
رواه الثورى عنهم  
صارت رواية واصل  
مترجمة على رواية  
الاعمش ومنصور وقد  
فصل أحدا الاساندين  
يحيى بن سعيد القطان  
لكن روى عن واصل  
أنه أثبت عمرا  
كالاعمش ومنصور  
وروى عن الأعمش  
أنه أسقط هذه الاقسام  
الثلاثة ذكرها ابن  
الصلاح وأتباعه وزاد  
في شرح النخبة رابعا

جميع الرواة عن مالك الثالث أن يروى جماعة الحديث بإسناد مختلف فغيره

هو أن يسوق لنا دواعي عرض له عارض فيقول تلا ما من قبل نفسه فيرى عنه كذلك ولا يجوز تعمد الادراج  
القول لغيره قاله نعم ما ذكره السير عريب وقال شيخ الاسلام يسامح فيه ولهذا فعله الزهري وغيره من الأئمة  
الائمة وكل ذلك محرم ردد \* وعمدى لتفسير قديس سامح \* **فائدة** \* قال في شرح النسخة يدرك  
المرج مما أوردناه على ذلك من الراوى أو من بعض الأئمة المطلعين أو باست  
قول ذلك

(وماروي كل قرين) من الصحابة أو التابعين أو أتباعهم أو أتباعهم (عن أخيه) بالتقصير على اللغة المشهورة في الاسماء الخ  
عن المساري له في الاخذ عن الشيوخ وفي السنن غالباً وقد يكتفي بالتساوي في السند وإن تفاوتوا سناً (مدح) بضم الميم وفتح الدال المهملا  
وتشديد الموحدة آخره جيم (٧٦) سمي بذلك أخذاً من ديباجتي الوجه وهما الخدان لتساويهما وتقابلهما سواء كان المدح

بيده الخ من كلام أبي هريرة لأنه يمتنع منه عليه السلام أن يتمنى أن يكون مملوكاً ولأن أمه لم تكن حينئذ  
موجودة حتى يبرها ذكره محمد الرافعي

### السابع والعشرون من أقسام الحديث رواية الاقران

بان يروي شخص عن قرينه وهو نوع لطيف ومن فوائد معرفته الامن من ظن الزيادة في السند فاذا  
انفرد أحد القرينين بالزيادة عن الآخر فهو غير مدح كرواية الاعمش عن التيمي وهما قرينان حينئذ  
رواية الاقران نوعان مدح وهو ما اقتصر عليه الناظم وغيره مدح اء من شرح الديماطي (قوله وما  
روى كل قرين) قال الديماطي في شرحه واحد القراء عن أخيه بسكون الهاء للوزن أو بنية الوقف  
وبحذف الياء منقوصاً والنقص فيه جائز مع الضعف والمراد عن مساوي في الاخذ عن الشيوخ أو فيه  
وفي السن أيضاً ما رواه كل من القرينين عن الآخر فهو حديث مدح فاعرفه حقاً واتخه بخاء معجمة  
بعد المثناة الفوقية أي افتخر أنت بمعرفة قال في المختار يقال اتخى فلان علينا أي افتخر وتعلم (قوله  
بالتقصير على اللغة المشهورة) صوابه بالنقص على اللغة النادرة قال الجوى في شرحه عن اخيه بالجر  
بالكسر على لغة النقص أي مقارنه وأطلق لفظ الاخ عليه مجازاً على طريق الاستعارة التنصيرية (قوله  
وفي السن غالباً) لفظ غالباً قيد في السن وقوله وقد يكتفي بالتساوي في السند وان تفاوتوا سناً الواروي وقد  
للتعليل وعبارة شيخ الاسلام اذ قد يكتفي بالتساوي في السند وان تفاوتوا سناً (قوله بالتساوي في  
السند) أي في الاخذ عن الشيوخ فراه بالسند الاخذ عن الشيوخ في عبارته تفان (قوله أخذاً من  
ديباجتي الوجه) أي لاجل قصد الاخذ وقوله لتساويهما علة أي لتساويهما في الاخذ عن الشيوخ  
وتقابلهما في كون كل منهما أخذاً من الآخر كديباجتي الوجه فانهما متساويان في كون كل منهما أخذاً  
ومتقابلان لكون احدهما مقابلاً للآخر ومحاذياً له (قوله فاعرفه حقاً) قال الجوى في شرحه أي اعلمه  
علماً حقاً (قوله أي اقصد) الاوفق بعبارة المختار ان يقول أي افتخر أنت بمعرفة وقوله مع رواية  
الاقران أي كما تقصد رواية الاقران العام اقصد هذا الخاص أو مع بمعنى في (قوله الامن من ظن الزيادة  
في السند) مثلاً اذا روى الليث عن مالك وهما قرينان عن الزهري يظن أن قوله عن مالك زائد والاصل  
روى الليث عن الزهري (قوله كالسنن) فانه كاف في رواية الاقران وحده ولا يكتفي في رواية المدح وحده  
وكذا الاخذ عن الشيوخ فانه يكتفي وحده في رواية الاقران لا المدح (قوله كن أزواج النسي عليه السلام  
ياخذن من شعورهن حتى تكون كالوفرة) أزواج بالرفع بدل من نون النسوة الواقعة اسمالكان ، ياخذن  
خبر كان قال في المصباح والوفرة الشعر الى الاذنين (قوله فاجتدوا الاربعة فوقه أقران) الاربعة الذين  
فوق أجدهم ابو خيثمة ويحيى بن معين وعلي بن المديني وعبيد الله بن معاذ فالخسة أقران وباقي السند  
ليس باقران تأمل (قوله فان روى الراوي عمن دونه سناً أو في مرتبة الآخذين عنه) أي روى الراوي  
الكبير عن صغير دونه في السن أو دونه في المرتبة أي أن يكون الكبير روى عن أصغر منه في الطلقة  
والسن فاو في كلام الشارح بمعنى الواو لان الادوية في السن لازمة غالباً للدونية في المرتبة فقوله كرواية  
الزهري عن مالك أي عن تلميذه مالك بن أنس فان الزهري أكبر منه سناً ومالك تلميذه دونه

بواسطة أم بدونها مثاله  
بدونها رواية أبي هريرة  
عن عائشة ورواية عائشة  
عنه وفي التابعين  
رواية الزهري عن ابن  
الزبير وابن الزبير عنه  
وفي اتباعهم رواية  
مالك عن الازاعي  
ورواية الازاعي عنه  
وفي اتباع اتباعهم  
رواية احمد عن ابن  
المديني ورواية ابن  
المديني عنه ومثاله بها  
رواية الليث عن يزيد  
ابن الهادي عن مالك  
ورواية مالك عن يزيد  
عن الليث (فاعرفه)  
أي المدح (حقاً  
واتخه) أي اقصد  
في رواية الاقران فانه  
بوع لطيف ومن فوائد  
معرفة الامن من ظن  
الزيادة في السند المدح  
أخص من الاقران  
فكل مدح اقران  
ولا عكس اذ رواية  
الاقران أن يشارك  
الراوي من روى عنه  
في امر من الامور  
المتعلقة بالرواية كالسنن  
والاخذ عن الشيوخ

فيهما

كرواية الاعمش عن التيمي وهما قرينان وقد يجتمع جماعة من الاقران في حديث واحد كرواية أحمد

عن أبي خيثمة زهير بن حرب عن يحيى بن معين عن علي بن المديني عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة عن أبي بكر بن حفص عن  
أبي سامة عن عائشة قالت كن أزواج النبي عليه السلام ياخذن من شعورهن حتى يكون كالوفرة فأجدوا الاربعة فوقه أقران كما قال الخطيب فان  
روى الراوي عمن هو دونه سناً

روى عن أبيه عن جده  
وفاتته معرفة ذلك  
لتصير بين مراتبهم  
ونزول الناس منازلهم  
فان تقسم موت أحد  
فريسين اشتركا في  
الاحد عن شيخ هو  
السابق واللاحق  
كالسحاري حدث عن  
تلميذه أبي العباس  
السراج أشياء في  
التاريخ وعبر ومات  
السحاري سنة ست  
وحسين وماتين وآخر  
من حدث عن السراج  
بالحق أبو الحسين  
الحفاف ومات سنة  
ثلاث وتسعين وثلاثمائة  
وكان في الرقابي  
سمع من تلميذه السلي  
حدثا ورواه عنه ومات  
على رأس الخمائة وكان  
آخر أصحاب السلي  
سطه أبو القاسم بن  
مكي وكانت وفاته سنة  
حسين وستائة فقد  
شاركنا في الرواية  
بن السلي وبين  
وفايهما مائة وخمسون

هذه المدة والله الموفق

(متفق لفظا وخطا) في الاسم اومع الكنية او اسم الاب او الجدة او النسبة (متفق وضده) أي مثله (فما ذكرنا للمعترك) وأراد به الصدها اذ سميتاه مفترقة بان يكون كل منهما الشخص مع اتفاقها في اللفظ وخط هذا وقد قال العراق وغيره المتفق والمفترق ما اتفق له طر حطه وافترقت مسمياته فهو من قبيل المشترك اللفظي وهو من مهموم من فواتده الامن من اللبس فر بما يطن المتعدد واحدا وير بما يكون احاد المتفقين ثق والآخر صعيبا والمهم منه من يشبه أمره لتعاصره واشترائه في شيوخ أو رواق وينقسم الى اقسام الاول أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم كالخليل بن احمد (٧٨) سترجال أو أكثر \* الثاني أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم وأحاديدهم نحو أحمد

مه كالسلفي في هذا المثال وأحد الراويين كابر قاني وبعض الاحداث أي الصغير في السن كابي القاسم \* الثامن والعشرون من أقسام الحديث معرفة المتفق والمفترق \*

(قول الناظم متفق لفظا وخطا متفق) قال الدمياطي في شرحه متفق بكسر الفاء لفظا وخطا منصوبان على التمييز محولان عن الفاعل أي ما اتفق لفظه وخطه واختلف شخصه بان تعدد مسماه فهو من قبيل المشترك اللفظي متفق في الاصطلاح فلا ابطاء له بينه وبين ما قبله وكسر الماء وسكون القاف للوزن أولية الوقف انتهى بحروفه (قول الناظم وضده فيما ذكرنا للمعترك) قال الدمياطي في شرحه وضده أي ضد المتفق فيما ذكرت أنا من الاتفاق لفظا وخطا هو المفترق بكسر الراء وسكون القاف لما تقدم بان اختلف فيهما أو أحدهما وحصل التمييز انتهى بحروفه وقال الجوى وضده أي ضد المتفق فيما ذكرت أي في مطلق الاتفاق المصهور من اتفق المقيد لاضد الاتفاق المقيد وهو اختلاف الاشخاص الذين اتحدت أسماؤهم أو ألقابهم أو كنياتهم المعترق أي يسمى بذلك لافتراق الاسماء لافتراق المسميات والمراد أن الحديث الذي يكون بعض سنده بهذه الصفة يسمى بالمتفق والمفترق معا وهو قسم واحد كما يفيد قوله العراقي في ألفيته

ولهم المتفق والمفترق \* ما لفظه وخطه متفق

وعبارة الناظم توهم انها قسمان فتفه لذلك فقوله المتفق أي في اللفظ والمفترق أي في المسمى (قوله وينقسم الى اقسام) أي الى ثمانية اقسام (قوله الجوى) نسبة لجون بصم الخيم لطن من الارد (قوله الجوى) قال في القاموس وحوضي ككسري موضع وأبو عمر والحوضي معروف أنه في حتمل أن أبا عمرو الحوضي منسوب لذلك الموضع (قوله وهذا قريب مما قبله) أي لان كلامنا الثالث والرابع اتفعا في النسبة (قوله فان كان بمكة) أي اذا قيل بمكة في السند عن عبد الله فهو ابن الزبير واذا قيل بالمدينة عن عبد الله فهو ابن عمر واذا قيل بالكوفة عن عبد الله فان مسعود وخلصه أن تلك الامكنة طرف للعول ويعرف ذلك القول بمكان التعليل الذي أخذ عن عبد الله المطلق في السند (قوله الضبي) نسبة لضبيعة كجبهة محله بالبصرة (قوله وهو بحيم وراء) لا يخفى أنه حينئذ يخرج عما نحن فيه الآن يقال الاتفاق ولو بحسب صورة الحروف قطع الطر عن الشكل ويمكن الانفصال عن هذا جعل الاستثناء مقطعا والمثال انا هو أبو حزة فقط الذي هو بالخاء والزاي اذا اطلق أي من غير شعبه فانه كثير (قوله مراد) أي المذكور من الجماعة وفي نسخة فزادوا بالحق والجمع وقوله ياء تحتية أي قبل الماء بان يقال حسيبي

\* التاسع والعشرون من الاقسام معرفة المؤلف والمخلف من الاسماء والاعاب والاسباب ونحوها \* وهو نوع مهم ينبغي لطالب الحديث أن يعنى معرفته ليسلم من التصحيف (قول الناظم مؤلف) قال

ابن جعفر بن حمدان أربعة متعاصرون في طبقة واحدة \* الثالث أن تتفق الكنية والنسبة معانحو أبي عمران الجوني رجلان ونحو أبي عمرو والحوضي اثنتان أيضا \* الرابع ان يتفق الاسم واسم الاب والنسبة نحو محمد بن عبد الله الانصاري اثنتان متقاربان في الطبقة وهذا قريب مما قبله \* الخامس أن تتفق كنياتهم واسماء آبائهم كابي بكر بن عياش يتحتية ومعجمة ثلاثة \* السادس عكس ما قبله وهو ان تتفق أسماؤهم وكنى آبائهم نحو صالح بن أبي صالح أربعة من التابعين \* السابع ان تتفق أسماؤهم أو كنياتهم نحو عبد الله اذا اطلق فاذا كان بمكة فابن الزبير او بالمدينة فابن

عمر او بالكوفة فابن مسعود او بالبصرة فابن عباس أو بحراسان

فابن المبارك أو بالشام فابن عمرو بن العاص \* ومثال المتفق والمفترق في الكنية أبو حزة بالخاء والراء عن ابن عباس اذا اطلق الا انه اذا اطلقه شعبه فزاده نصر بن عمران ان الضبي وهو بحيم وراء وان كان يرى عن ستيروون عن ابن عباس كلهم يحاء وراى لانه اروى عن احد منهم يبه بذكر اسمه أو نسبه الثاني ان يفتقا في النسب من حيث اللفظ و يفترا من حيث ان ما نسب اليه احدهما غير ما نسب اليه الآخر كالخبي نسبة الى الصيلة والخبي نسبة الى المذهب و فرق جماعة من أهل الحديث بينهما فزادوا في النسبة الى المذهب ياء تحتية (مؤلف) وهو من مهم يحتاج اليه في دفع

الدمياطي



الحافظ ابن حجر  
صنف فيه كتاباً سماه  
تبصير المنتبه بتحرير  
المنتبه وهذا الفن  
فما ان أحدهما وهو  
الاكثر مالا ضابطه  
يرجع اليه لكثرة واعا  
نعرف بالنقل والحفظ  
كاسيد مصر وأسيد  
مذرا وحنان وحيان  
وحيان نايهما ينصط  
لقتلى أحد طرفيه ثم  
تارة يراد فيه التعميم  
بأن يقال ليس لم فلان  
الا كذا وتارة يراد  
فيه التخصيص  
بالصحيحين والموطأ  
بأن يقال ليس لم في  
الكتب الثلاثة فلان  
الا كذا هن الاول من  
هذا الثاني سلام كله  
منقول الاعد الله بن  
سلام الصحابي وابن  
أخته وسلام جد أبي  
على الجبائي وجد  
السيدي وحمد السدي  
ووالد السكندى وسلام  
ابن أبي الحقيق وسلام  
ابن مشكم اليهوديان  
فكله محقق وشهران  
الصلاح تشديد ابن

مشكم واخبر صه الحفظ ابن حجر كغيره انه ورد في الشعر الذي هو ديوان العرب محسن وساق التمهيد قول أبي سميان بن حرب  
 دعاني فاوراي كسمامه ، تمهيد على طمأني سلام بن مشكم وقول كعب بن مالك ، نباح سلام ابن شعيب دعوة \* رقيد دليلا لنا ، ابن  
 قول سمال اليهودي ، فالتحسيني كذا ، مولى ابن مشكم \* سلام ولا مولى - بني - طلسا هان ، عين تحميمه ، الاشعار لا  
 احب ، انه خلاف الاصل لا سماع تكرره



ونحو عمارة كله الضم العين الأبا عمارة الصحابي فبكسر العين ومنهم من ضمها قاله ابن الصلاح وأورد عليه العراقي عمارة بالفتح والتشديد اسم جماعة من النساء كعمارة بنت عبد الوهاب الجصية وعمارة بنت نافع بن عمرو الجحى وعمارة جدة أبي يوسف محمد بن أحمد دار في ومن الرجال يز يدو عبد الله وبحات (٨٠) بنو ثعلبة بن خزيمة ابن أصرم بن عمرو بن عمارة معدون في الصحابة في جماعة عنهم من

الثاني وهو المخصوص بالصحيحين والموطأ خازم بالخاء المعجمة محمد ابن خازم أبو معاوية ومن عدها عماري الكتب الثلاثة خازم مهملاً كأبي خازم الأعرج وجريز بن خازم (والمسك) الحديث (الفرد) وهو الذي لا يعرف متنه من غير جهة روايه كما ذكره بقوله (بما روغدا تعديله لا يحمل التفردا) بالف الاطلاق أى لا يحمل تفردة به لكونه لم يبلغ في الاقنان وكونه ثقة رتبة من يحمل تفردة مثله ما رواه النسائي وابن ماجه من رواية أبي زكير يحيى بن محمد ابن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة صرفوا كلوا البلح بالتمر فان ابن آدم اذا أكله غضب الشيطان وقال عاش ابن آدم حتى أكل الحديد بالخلق فهذا الحديث منكر كما قال النسائي وابن الصلاح وغيرهما فان أبازكير تفرد به وأخرج له مسلم في المتابعات غير

أى من حيث رواية قصصهما فاندفع به ما يقال كيف يحدث عنهما وهما يوديان ولم يسلمها (قوله) وهو عمارة) معطوف على سلام من قوله فمن الاول من هذا الثاني سلام الخ أى ومنه نحو عمارة الخ فهو مثال ثان (قوله) الأبا عمارة الصحابي هذا تحريف وصوابه الأبا بن عمارة الصحابي قال شيخ الاسلام عين ابى بالتصغير ابن عمارة الصحابي اكسر (قوله) ومنهم من ضمها) لكن الكسر أشهر (قوله) قاله ابن الصلاح) أى قال ابن الصلاح القاعدة المذكورة في عمارة مع نقل الضم المذكور أيضاً (قوله) وبحات) بفتح الباء وتشديد الخاء المهملة والثاء المثناة (قوله) ومن الرجال) معطوف على قوله من النساء أى اسم جماعة من النساء واسم جماعة من الرجال (قوله) خزيمة) قال الطبري خزيمة بفتح الزاى فيما ذكر الدارقطني وقال ابن اسحق وابن الكلبي خزيمة بسكون الزاى وهو الصواب قاله ابن عبد البر في الاستيعاب اه عدوى

### ﴿الثلاثون من الاقسام الحديث المنكر﴾

بسكون التون وفتح الكاف قال الجوى في شرحه (والمسك الذي انفرد) بسكون الدال للضرورة على حذف قوله \* لو عصر منه المسك والبان انعصر \* وفي كلام المصنف حذف الموصول الاسمي وأجازه الكوفيون والافخش وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كسبه كونه معطوفاً على موصول آخر كما في معنى اللبيب (به) أى بروايته (راو) من الرواة بحيث لا يعرف ذلك الحديث من غير روايته لامن الوجه الذى رواه ولا من غيره (غدا) أى صار (تعديله) أى تعديل الغير اياه فالصدر مضاف للفعول والفاعل محذوف (لا يحمل التفردا) أى لم يبلغ مبلغا في العدالة والضبط يحتمل معه التفرد بالرواية بل هو قاصر عن ذلك اه بالحرف وقال الدمياطي في شرحه (عدا) أى صار (تعديله) أى توثيقه (لا يحمل) بفتح التحتية وبالحاء المهملة بعدها ميم مكسورة أى لا يحتمل التفرد لكونه وان كان ثقة لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفردة بالخبر وجملة غدا الخ في موضع الصفقر او ومفهومه أنه اذا احتمل تفردة به لكونه صار أهلاً لذلك لا يكون حديثه منكراً اه بالحرف (قوله) والمسك) مبتدأ والفرد خبره وهو صفة لموصوف محذوف أى الحديث الفرد كما أشار اليه الشارح وكان الاولى تقديم الحديث على المنكر فيقول والحديث المنكر كما صنعه الجوى وبه جار ومجرور خبر مقدم وراو مبتدأ مؤخر وغدا تعديله فعل وفاعل والجملة صفقر او وقوله يحمل أى يغتفر وقوله وكونه ثقة الاولى أن يقول وان كان ثقة (قوله) لا يعرف متنه من غير جهة روايه) زاد السخاوى بعد قوله من غير جهة روايه ولا متابع له فيه ولا شاهد (قوله) لا يحمل) خبر لغدا بمعنى صار أى لا يساوى ذلك التعديل تفردة به ففي يحمل ضمير راجع لتعديله وأما قول الشارح أى لا يحتمل تفردة به فهو حل معنى لا اعراب (قوله) رتبة من يحتمل تفردة) أى يغتفر تفردة أى بحيث يصير حديثه صحيحاً أو حسناً (قوله) أبو زكير) بضم الزاى (قوله) كلوا البلح بالتمر) أى اجعوا بينهما نضم بعضهما الى بعض وأكلهما معاً مضمومين (قوله) ولان معناه ريك) معطوف على قوله فان أبازكير وكل منهما تعليل لقوله فهذا الحديث منكر (قوله) محاسن الشريعة) جمع محسن أو حسن على غير قياس والاضافة للبيان أو من اضافه ما كان صفة والشريعة بمعنى الاحكام المشروعة فظهرت المطابقة (قوله) بل من حياته) سلاماً طبعاً لله تعالى (قوله) أى وأما غير المطيع فهو حبيبه لاعدوه (قوله) ومشى) أى بعضهم في بعض السخ ومشى الناظم وهي

انه لم يبلغ رتبة من يحتمل تفردة ولان معناه ريك لا ينطبق على محاسن الشريعة لان الشيطان لا يغضب

طاهر

من مجرد حياة ابن آدم بل من حياته مسالماً طبعاً لله تعالى ومشى الناظم على ان المنكر بمعنى الشاذ كما جرى عليه ابن الصلاح والمعتمد أسهما متميزان كما قاله الحافظ ابن حجر فالشاذ ما خالف فيه السفة من هو أو وثق منه أو تفرد به قليل الضبط والمنكر ما خالف فيه المسور أو الصواب لدى

ثم ينبغي متابعة مقوله علم التمام ميزان بذلك وان كلامه على ما ذكره في المتن (قوله) لا ينبغي ان يشترط في النسخة المتكررة ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب بن حبيب بن حبيب (٨١) انتهى من قوله

ظاهر لان الناظم عرف كلامه في حديثه المتأخر (قوله) لا ينبغي ان يشترط في النسخة المتكررة ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب بن حبيب بن حبيب (٨١) انتهى من قوله  
احترازا من الضعيف الذي ينبغي فيه شاذ وليس في مسكر والمستور هو مجهول الحال (قوله) والمقابل للشاذ  
الح) هذه المقابلة اصطلاحية لا لغوية لانها وان تمثلت بمقابلة المعروف بالسكر لا تتم في مقابلة الشاذ بالعموم  
الابطريق الزوم لان الشاذ لغة معناه المنفرد شأنه عدم الحفظ (قوله) من طريق حبيب بن حبيب بن حبيب بن حبيب (٨١) انتهى من قوله  
نضم الحاء للمهمل بعد هاء موحدة مفتوحة ثم بعدها ياء مشددة مكسورة وحبيب الثاني مكبر بو زن  
عريب والعيزار بعين مهمل مفتوحة توياء ما كنته مخففة زاي معجمة وآخرة راء قلها ألب كما ضبطه  
الثلاثة اه حواشي النسخة (قوله) قال يعرف بهذا) أي قال الحافظ في شرح النسخة بهذا المذكور من  
نمر بن الشاذ والمسكر المذكورين قبل قوله وقدمت في شرح النسخة وفيه أهم لا يشترطان العموم  
والخصوص الوجهي بل الثاني الكلي اذ لا يصدق الشاذ على شيء من أفراد المسكر كما أن المسكر لا يصدق  
على شيء من أفراد الشاذ وتعليله بأن بينهما اجتماعا على اشتراط المخالفة الخ لا يشترط العموم والخصوص بل  
التباين الكلي كاذ كذا في حواشي النسخة

#### الحادي والثلاثون من الاقسام المتروكة

وهو في اللغة الساقط واصطلاحا ما ذكره قوله متروكة أي الحدث ما رواه احده أي يرويه اياه انفراد أي توحد  
اعدم موافقة غيره من أهل الحديث وأجمعوا الضعيف أي أجمع أهل الحديث على ضعف روايه واتهامه  
بالكذب فهو أي المتروكة كرد لعل الكاف زائدة أي فهو ردأي مردود لضعف روايه فهو من جملة ما دخل  
تحت الضعيف اه من شرح الديلماني بحرفه وقال الجوى (متروكة) أي متروكة الحديث أي الحديث  
المتروكة (ما) أي حديث (واحد به انفراد) بسكون الدال للصراحة أي انفراد روايته واحد (و) الحال أن  
المحدثين قد (أجمعوا الضعيف) أي أجمعوا على ضعف ذلك الراوي لكونه متهما بالكذب مثلا واذا كان  
كذلك (فهو) أي حديثه الذي رواه (كرد) ولا يقبل انتهى بحرفه (قول السيوطي في النظم رواه)  
متداومتهم بالكذب الخ خبره والجملة صفة فردو الرابط بين الصفتين الموصوفين الهاء من له ويكون قوله نصب  
حواب الامر وهو معترض بين الصفة والموصوف والضمير في عرفوه يرجع للكاتب في منه الراوي  
وقوله أو فسق معطوف على الكذب وقوله أو وهم أي غلط وسكنت هاؤه للضرورة وقوله كثر بفتح  
الثاء المثلثة صفة لوهم أي علب

#### الثاني والثلاثون الحدث الموضوع

قال الديلماني (والكذب) أي المكذوب (المتعلق) بفتح اللام بعدها قاف أي المتكر الذي لا ينسب  
إليه أصلا (الموضوع) أي المخطوط (على النبي) على النبي متعلق بكل من الثلاثة قبله على التنازع  
(الحدث) (الموضوع) اصطلاحا في البيت حساس ثم انتهى بحرفه وهو غافل في ذكر الجاس فانه  
ليس فيه حساس اولا لافاقص للاختلاف باكثر من حرف كما يعرف من موضعه الا اذا ثبت أن النسخة التي  
وقعت له فيها لفظ الموضوع في العروض والصرح بتم حديثه ما قاله (قوله) فذلك أي ذلك المكذوب عليه  
بفتح من قول أو تقرير أو صفة أو غير ذلك وادخل المصنف الهاء في جبر المبتدأ وهو عما منعه الجمهور مطلقا  
وحوره بعضهم ان تضمن المبتدأ عموما وحوزه الاخفش مطلقة وعليه يخرج كلام المصنف انتهى (قوله)  
على النبي إلى آخره) قصيدته أن الكذب على النبي والتابعي لا يسمى موضوعا وهو محتمل ويحتمل خلافه

ابن عباس من طريق  
أقلم الصلوة في الصلاة  
وسج وصام وفري  
الضعيف دخل الجنة قال  
أبو حاتم هو مسكر لان  
غيره من الثقات رواه  
موقفا وهو المعروف  
قال فعرف بهذا أن بين  
السكر والشاذ عموما  
وخصوصا من وجه لان  
بينهما اجتماعا على اشتراط  
المخالفة واقترا في أن  
الشاذ رواية ثقة أو  
صدوق والنكر رواية  
ضعيف وقد غفل من  
سوى بينهما (متروكة)  
أي الحديث هو (ما)  
واحد به انفراد  
وأجمعوا الضعيف) لتهمته  
بالكذب بان لا يروى  
ذلك الحديث الا من  
جهته ويكون مخالفا  
للقواعد المعلومة أو  
عرف بالكذب في  
كلامه وان لم يظهر وقوع  
ذلك منه في الحديث  
أو لتهمته بالفسق أو  
الغفلة أو كثرة الوهم  
(فهو كرد) أي كالمردود  
الموضوع لكنه أحب  
مه كاصح رواه وأفاده  
الناظم بالتشبيه وهذا  
السوء أسقطه العراقي

وزاد غيره كصاحب الصحة والسيوطي قال في ألفيته وسع بالمتروكة فردا نصب رواه (٩١ - بقويه)

مسند كذب أو عرفوه منه في عبارات أو فسق أو غفلة أو وهم كثر (و) الحديث (الكذب) أي المكذوب على النبي عليه  
(سوء) اسع اللام أي ذنب إلى النبي صار (الموضوع) من وضعه (على النبي) فذلك الموضوع

من وضع الشيء اذا حطه سمي بذلك لا تحطاط رفته دائما بحيث لا ينجبر أصلا أو أتى الناظم نعال العراق في تعريفه هذه الالفاظ الثلاثة المتقاربة للتأكيدي التنفير منه وأورد الموضوع في أنواع الحديث مع انه ليس بحديث ظرا الى زعم واضعه ولتعرف طرفة التي يتوصل بها لمعرفة لينفي عن القبول ويعرف (٨٢) الموضوع باقرار واضعه وقرائن بدر كها من له ملكة قوية في الحديث واطلاع تام من

القرائن ما يؤخذ من حال الراوي كما وقع لغياث بن ابراهيم حيث دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام فساق في الحال اسنادا الى النبي ﷺ انه قال لاسبق الا في نصل او خفا أو حافرا أو جناح فعرف المهدي أنه كذب لاجله فامر بذيخ الحمام وقال أنا جلسته على ذلك ومنها أن يكون مناقضا لنص القرآن أو السنة المتواترة أو الاجماع القطعي أو صريح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل وقد يعترف بركة لفظه لكونه لافصاحة فيه أو معناه لكونه يرجع الى الاخبار بالجمع بين النقيضين أو بركتها معا وبما فيه وعد عظيم على فعل شيء حقير أو وعيد شديد على صغيرة ثم تارة بختراع الواضع كلاما من عنده وتارة يأخذ كلام غيره كبعض السلف الصالح كحديث حب الدنيا

ويكون ذكر النبي جريا على الغالب كذا نقل عن بعض المحققين انتهى عسوى (قوله من وضع الشيء) أي مأخوذ لا مشتق لأن المعنى الاصطلاحي ليس مشتقا من المعنى اللغوي اذ معناه اللغوي الخط أي حسا كما هو المتبادر واطلاقه على المعسوي تجوز كما يظهر وأما المعنى الاصطلاحي فهو ما أشار له المصنف فليس مشتقا من المعنى اللغوي وإنما هو مأخوذ فقط وقديين الشارح وجه الاختلاف قوله سمي بذلك لا تحطاط الخ فلفظ الموضوع من وضع لا معناه وقوله سمي أي الموضوع باعتبار المعنى وقوله بذلك أي لفظ موضوع (قوله هذه الالفاظ الثلاثة المتقاربة للتأكيدي) هذا جواب عما يقال يكفي أحد الالفاظ الثلاثة في تعريفه فلا حاجة الى التطويل بذلك كرها والثلثة هي التي أولها الكذب وقوله المتقاربة أي لاختلافها مفهوما واتحادها مصادقا (قوله في التنفير منه) أي رواية واستحجابا وترغيبا وترهيبا (قوله الى زعم واضعه) زعم بثلاث الراي أي كذب واضعه لقولهم زعم مطية الكذب وليس المراد برعنه ظنه أنه حديث لانه يعتقد أنه وضعه على النبي صلى الله عليه وسلم قاله الطوشي وأولى منه تفسير الزعم بالقول (قوله ولتعرف طرفة) معطوف على نظرا وقوله التي يتوصل بها أي بسببها أي بكل واحدة منها لا بالجميع (قوله لينفي عن القبول) في العبارة قلب أي لينفي عنه القبول وذلك لان النبي انما يتعلق بالاحداث (فأما...) مثل ابن حجر الهيثمي عن خطيب ينقل الاحاديث من غير أن يعزو هاهنا يجوز له ذلك فاجاب بان ما ذكر في خطبته من الاحاديث من غير أن يبين روايتها أو من ذكرها جائز بشرط ان يكون من أهل المعرفة في الحديث أو ينقلها من كتاب مؤلفه كذلك وأما الاعتماد في رواية الاحاديث على مجرد رؤيتها في كتاب ليس مؤلفه كذلك فلا يجوز ومن فعله عزرا انتهى من الفتاوى الحديثية قاله الطوشي (قوله لغياث بن ابراهيم حيث دخل على المهدي) المهدي هو أمير المؤمنين محمد بن أمير المؤمنين أبي جعفر عبد الله المنصور بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس ابن عبد المطلب والمهدي أبو هرون الرشيد وغياث هو ابن ابراهيم النخعي روى عن الاعمش وغيره (قوله لاسبق) قال الحافظ السبق محرك الذي تقع المسابقة عليه أي وهو العوض قال في شرح المنهج السبق بفتح الباء العوض ويرى بالسكون مصدرا وقوله الا في نصل أي كسهام ورمح أو مصلا وقوله أو خفا أي لغير وفيل وقوله أو حافرا أي خيل و بغال وحبر (قوله أنا جلسته على ذلك) قال السخاوي لكنه أمره ببيرة يعني عشرة آلاف درهم وقوله على ذلك أي الكذب (قوله على فعل شيء حقير) كقوله من أطعم لقمة نبي الله ألف مدينتي كل مدينة ألف بيت في كل بيت ألف حورية كل حورية ألف وصفة أي خادمة وكقوله لقمة في بطن جائع أفضل من بناء ألف جامع (قوله فانه من كلام مالك بن دينار) أي وهو من الزهاد وقوله أو من كلام عيسى وهو من بني اسرائيل بالنظر لانه فيكون كلاما من الاسرائيليات (قوله شبه الريح) أي فلا يعتمد عليها كذا قالوا إلا أن الحافظ ابن حجر قال ان اسناد الحسن حسن ومراسيله أثني عليها ابن المديني انتهى أقول خصوصا وقد قيل انه سيد التابعين انتهى عسوى (قوله والحية) أي الاحتماء (قوله فانه من كلام بعض الاطباء) أي فهو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب (قوله أو الاسرائيليات) أي الكلمات المنسوبة لبني اسرائيل وهو معطوف على قوله بعض السلف والاسرائيليات هي أقاويل منسوبة لبني اسرائيل مأخوذة من نحو التواتر وأقوال علماءهم وعبادهم (قوله أعا عدم الدين كالرأفة) أي

أي

رأس كل خطيئة فانه من كلام مالك بن دينار كما رواه ابن أبي الدنيا أو من كلام عيسى عليه السلام

كما رواه البيهقي في الزهد وقال في شعب الايمان لأصله عن النبي ﷺ الامن مراسيل الحسن البصري قال العراق ومراسيله عندهم شبه الريح أو قدماء الحكماء كحديث المعدة بيت الداء والحية رأس الداء فانه من كلام بعض الاطباء أو الاسرائيليات أو يأخذ حديثا ضعيف الاسناد فيركب له اسنادا صحيحا ليري بهو الحامل على الوضع اما عدم الدين كالزادقة والاتصار والتعصب لمذاهبهم

أى الذين لا يتقرون على دين واحد وقيل الزنديق هو المنافق وهل الكفار أدخلت شيئا أو استقصائية  
ولعله الظاهر وقال حماد بن زيد في آخره العقيل انهم وضعوا أر بعث عشر ألف حديث وقال المهدي  
فيما روي عنه أقر عندى رجل من الزنادقة بوضع مائة حديث ففى تجول فى أبدي الناس ومنهم الحارث  
الصككاذب الذى ادعى النبوة انظر السخاوى (قوله كخطايبه) بفتح المعجمة وتشديد المهملة فرقة  
نسب لآل الخطاب الاسدى كان يقول بالحلل أى بحلول الله فى الناس من أهل البيت على التعاقب ثم ادعى  
الالوهية وقتل وهذه الطائفة مندرجة فى الرافضة اذ الرافضة فرقة متنوعة من الشيعة بعبارة أخرى قالوا  
أى الخطايب الأئمة بيا وأبو الخطاب نبى ففرصوا طاعته أى زعموا أن الانساء فرضوا على الناس طاعة  
أى الخطاب ولما ادعى ذلك فقالوا الأئمة ألحقوا الحسنان بأبائهم جمعهم الصادق له لكن أبو الخطاب  
فصل منه ومن على (قوله والسالية) أى وكالسالية فرقة تنسب للحسن بن محمد بن أحمد بن سالم السالى  
اه شرح الالهية له غنى الاسلام وهم قوم يقولون بالتحسين كما قاله السخاوى (قوله أودم من يري يدون ذمه)  
وهم قوم كانوا يمدوا فطلبون من بعض أولاد الصعانة عطاء من لم يعطهم يقولون له أنت أبو كذا لم يحضر  
بدرأو يذكر أن أحداث باطلة اه من خط الشيخ عبد البر الاحمورى بهامش شرح الالفية لشيخ  
الاسلام (قوله الا اراق) اه من نصه رأى فى قصصهم ومواعظهم كان سعيد المدائنى (قوله وغلبة الجبل)  
هو سب مستعمل قدمه فى شرح المحجة على الاغراب قالوا او بمعنى أو كما فى شرح النخبة وهى موجودة فى  
بعض النسخ وحلة ما ذكره من الاسباب الحاملة على الوضع سبعة (قوله أحاديث فضائل السور) كتب  
الشيخ عبد البر الاحمورى بهامش شرح الالهية ما نصه واعلم أن السور التى سميت الاحاديث فى فضلها  
العائقة والزهراء وان والانعام والسمع الطوال مجلا والكهف يس والذات والملك والزلزلة والنصر  
والكاورون والاحزاب والعترة وما عداها لم يصح فيه شئ اه سيوطى والزهراء وان النقرة وآل  
عمران والسمع الطوال النقرة الى آخره براءة بعد ما لا يقال سورة واحدة (قوله بعض الكرامية)  
بالشدة ومع فتح الكتاب على المشهور كما قاله شيخنا كغيره وقيل بالتخفيف مع فتحها وقيل به مع  
كسر هاء الحارثى على ألسنة أهل بلده سجستان فهم منسوبون لمحمد بن عبد الله بن كرام اه من  
شرح الالهية لشيخ الاسلام (قوله وقد اجعوا على أن الكذب على النبى ﷺ من الكبائر)  
الكذب له كالكذب عليه (قوله من حدث عنى حديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) قال شيخ  
الاسلام الشافعى الحافظ اه والكاذبان واضعه الاصلى وظان كذبه هذا على نسخة التثنية وقوله بالجمع  
أى أحد الكاذبين المشهورين بالكذب وقيل بالجمع اعتبار كثرة الساقطين و يرى بقرأ يضم الياء مبني  
للمعول بمعنى يظن به صاح السوء من الناس اعل و ذكر الرافعى فى شرحه على شرح السنخه انه يصح قراءته بفتح تحتين  
أى يعلم وأن الاول هو المشهور به (قوله وصنف ابن الجوزى) كنيته أبو الفرج وكان حلى المذهب  
نصه على الشيخ عبد المادر فكان حلى وكان أبو الفرج واعطاؤه زوجة تسمى سيم الصبا وكان يعيها  
بغشى أن حوسر محاس وعطه حشيه أن تموت لانه كان لا يدم من موت أحد فى مجلس وعظه فاتفق يوما  
ما حضرت مجلسا وعده مراد من منعه فها جعل ينظر اليها فجاء رجل وحال ينعو بينها فانشد بيتا  
أيا جلى نعمان بالله خليا \* سيم الصبا يخلص الى نسيما  
اه وفى الاحمورى فى فضائل رمضان فى قوله تعالى قل العاقبة لى شئ امام الحرمين حين جلس بعدموت  
يه لم كان السفر قطع من اعداب فاجاب على السور لان فيه فراق الاحباب اه وقد ذكر عن ابن  
الجوزى أنه حين فارغ من روحته المسماة سيم الصبا وكان له تعلق بها فجاءت يوما مع امرأتين لحضور مجلس  
بناه وحدث ما بين فى مقدمة الشيخ وجلست حلة فها وها هو الشيخ بها الشايعول

كخطايبه والسالية أو  
اتباع هوى بعض الرؤساء  
كخطافوا الامراء تقربا  
اليهم أودم من يري يدون  
ذمه أو لا كغساب  
والارزاق أو الاغراب  
لقصد الاشتهار أو غلبة  
الجبل بعض المتعبدين  
الذين وضعوا احاديث  
فضائل السور وكل  
ذلك حرام باجماع من  
يعتد به ولا عبرة لما ذهب  
اليه بعض الكرامية  
و بعض الصوفية من  
اباحة الوضع فى الترغيب  
والترهيب لانه خطأ  
نشأ عن جهل لان  
الترغيب والترهيب  
من جملة الاحكام  
الشرعية وقد اجعوا  
على أن الكذب على  
النبى صلى الله عليه وسلم  
من الكبائر وبالغ  
الجور فكفر من  
تعلمه عليه وأجعوا  
على تحريم رواية  
الموضوع المقر وناشد به  
لقوله صلى الله عليه وسلم  
من حدث عنى حديث  
يرى انه كذب فهو  
أحد الكاذبين رواه  
مسلم وهذا صنف ابن  
الجوزى فى بيان  
الموضوعات كتابا

نحو مجلدين لكنه خرج عن موضوعه بحيث أودع فيه كثيرا من الأحاديث الضعيفة التي لا دليل على وضعها بل ربما أودع فيه الحسن والصحيح وخطؤه في ذلك وشنعوا عليه فيه قال السيوطي وفي كتاب وله الجوزي ما \* ليس من الموضوع حتى وهما من الصحيح والضعيف والحسن \* ضمنته كتابي القول الحسن ومن غريب ما تراه فأعلم \* فيه حديث من صحيح مسلم حتى قال شيخ الإسلام الحافظ بن حجر العسقلاني (٨٤) هذه غفلة شديدة من ابن الجوزي حيث حكم على هذا الحديث بالوضع وهو

في أحد الصحيحين وله كتاب سماه القول المسدد في الدب عن مسند أجد وساق فيه جملة مما أورده ابن الجوزي بين أن منها ما هو صحيح وما هو حسن وما هو ضعيف وخطأ في إيرادها في الموضوعات ووجد السيوطي في فهرست مؤلفاته أنه شرع في كتاب تعقيبات عليه قال ولم أقف على هذا الكتاب وقد يسر الله لي ذلك في كتاب سميت النكت البديعات ثم من الموضوع نوع لم يقصد وضعه وإنما غلط ناقله نحو حديث ثابت ابن موسى من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار فإن ثابتاً لم يقصد وضعه وإنما دخل على شريك بن عبد الله وهو بمجلس أملائه عند قوله حدثنا الأعشى عن أبي سفيان عن جابر قال قال رسول

أيا جبلي نعمان بالله خليا \* نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها فان الصبا ريح إذا مات نسيمت \* على نفس مهموم تجلت همومها أجدر بها أو تشف من حرارة \* على كبد لم يبق إلا رسومها اه بالحرف (قوله نحو مجلدين) لم يقل مجلدين لاختلاف النسخ وفي بعض النقايد أن أحدهما في الموضوعات والآخر في الأحاديث الواهية أي التي بها علل الضعيف (قوله بل ربما أودع فيه الحسن والصحيح) يحتمل تساويهما أو أكثرية أحدهما على الآخر وهو الحسن (قوله وخطؤه في ذلك) أي في خروجه لمطلق الضعيف (قوله قال السيوطي) استدلال على قوله لكنه خرج عن موضعه الخ وقوله حتى قال معطوف على السيوطي غنى العاطفة لعلها بمعنى الواو (قوله وقد يسر الله لي ذلك) هو من كلام السيوطي وقوله ذلك أي التعقيبات والفهرست ذكر تراجم الكتب وما يشتمل عليها وقبل اسم لورقة يجمع فيها الكتب المؤلفة بتراجيحها (قوله عند قوله حدثنا الأعشى) هو ظرف متعلق بقوله دخل (قوله أو ذكره) أي ذكر المتن (قوله يعقد الشيطان على قافية أحدكم) أي قفاه أي مؤخره تمامه إذا هو نام ثلاث عقد يضرب على كل عقدة منها عليك ليل طويل فارقه فان استيقظ وذكر الله انحلت عقده فإذا نوا انحلت عقدة فإذا صلى انحلت عقده كلها فأصبح نشيطا طيب النفس والأصبح خبيث النفس كسلان وفي عبارة الجوى قافية رأس أحدكم بزيادة رأس وهو ساقط من قلم الشارح فلعلها روايتان (قوله ممازح حاله الخ) فقد كان شريك مزاحا كما قال المصنف وكان ثابت رجلا صالحا (قوله فظن ثابت أن هذا من السند) ناظر لقوله ولم يذكر المتن وقوله أو بقيته أي المتن ناظر لقوله أو ذكره فهو لقب نشر مرئوب وكذا قوله منفصلا أو مدرجا (قوله وهو غفلة أو غلطة منه) أي ظن ثابت غفلة أو غلطة من ثابت أي أنك غير بين أن تقول غفلة وأن تقول غلطة أي ذو غفلة لان الغفلة غيبة الشيء عن بال الإنسان وعدم تذكره كما أفاده المصباح ومقادير القاموس مرادفها السهو وبعض فرق فليراجع وتأمل وقوله أو غلطة أي تشبهها وذلك ان الغلط يختص بالقول قال في المصباح غلطاً خطأ وجه الصواب وهذا الوضع من ثابت لائم فيعوان كان كذبا لعدم القصد (قوله نشأت من سلامة صدره) أي من سلامة قلبه من ظنه في الناس خلاف ما هو ظاهر منهم لامن عدم ضبطه (قوله بحيث) هذه حيشية تقييد (قائدة) قال الامام محمد بن محمد البديري النيسابوري في آخر شرحه لهذه المنظومة المباركة ما نصه وما قرأه الحديث بحودة كتجويد القرآن من أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر وغير ذلك فهي مندوبة كما صرح به بعضهم لكن سألت شيخنا خاتمة المحققين الشيخ علي الشهراملي نعمه الله تعالى بالرجة حالة قراءتي عليه صحيح الامام البخاري عن ذلك فأجابني بالوجوب وذكر لي انه رأى ذلك منقولا في كتاب يقال له الاقوال الشارحة في تفسير الفاتحة وعلل الشيخ حينئذ ذلك بان التجويد من محاسن الكلام ومن لغة العرب ومن فصاحة المتكلم وهذه المعاني مجموعة فيه صلى الله عليه وسلم فن تكلم بحديثه صلى الله عليه وسلم فعليه مراعاة ما نطق به ﷺ (قوله وقد أتت هذه المنظومة الخ) قال الجوى في شرحه (وقد أتت

أي

الله ﷺ ولم يذكر المتن أو ذكره على ما اقتضاه كلام ابن حبان وهو يعقد الشيطان على قافية

أحدكم فقال شريك متصلا بالسند أو المتن حين نظر إلى ثابت ممازحاً من كثرت صلاته الخ مراد به ثابتاً زهده وورعه وعبادته فظن ثابت أن هذا متن السند أو بقيته فكان يحدث به منفصلاً أو مدرجاً في المتن وهو غفلة أو غلطة منه نشأت من سلامة صدره وسرت إلى غيره بحيث انتشرت حديثاً فرواه عنه كثير (وقد أتت) هذه المنظومة



نشأ منه هذا العالم الجليل الذي رضعه وتربى به (قوله حيث يقول) أى فى خطبة ألفتته التى أظمها فى تعبير المنامات المشتملة على سبعة وأربعين باباً التى أولها باب آداب المعبر وآخرها باب فى أشاء مرتبة على حررف الهجاء وفيها هذه الايات الاربعة وبعدها

وأسأل الله صلاح الحال \* لى ولكم والفوز فى المآل

لكنه عبر فيها بالواو عوضاً عن الفاء فى قوله فالناس وعبر بالنون بدل الدال فى قوله فديت وقدم حسد بالحاء المهملة على جسد بالجيم فلعل الشارح غير ها قصداً أو اطلع على نسخة فيها مثل ما نقل أو تحريف من الناسخ وعبارة شارحها للناوى مانصه بهذه الايات أخذ الناظم يشكو أهل زمانه ويشير الى ما أبلى به من الحمد والايذاء وأن سبب ذلك التصنيف فقال ان العلماء الماضين لم ينتصوا للتصنيف الا رجاء لحصول الاجر لهم عليه وابتغاء لنيل الثواب يوم المآب وما فعلوا ذلك ليكون سبباً للطعن فيهم ورميهم بسهام الذم والقبح فى المؤلف وما ألف وتنبع الهفوات والعيثات وما طغى به القلم فانعكست الامور وانقلبت الحقائق وصار من صنف عرضه غرضاً وصنع هدفاً ومنشأ ذلك الحسد فان من ابرز تأليفاً واطلع عليه من أهل عصره ورأى أنه لا يمكنه الاتيان بمثله اشتعلت به نار الحسد فلم يكن له سبيل الا التصدى للطعن فيه وذمه وتنقصه لينفر الناس عنه حتى لا يتمير عليه بذلك وهم عن الآخرة غافلون وعن عقاب الله معرضون وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون انتهى بحروفه (قوله هدف للذم) الهدف هو الذى يرمى اليه بالنشاب وفى الكلام تشبيه ببلغ أى يصيروا كهدف (قوله بلا حسد) هو صفة لجسد أى جسد

لم يصدر منه حسد للمؤلف ولا غيره وبين جسد وحسد الجناس اللاحق (قوله

وذو الحجا) مقصور أى العقل من نفسه فى شاغل أى فى شغل شاغل

بعيوب نفسه عن عيوب غيره (قوله عليها) أى لاجلها فعلى

للتعليل والله أعلم بالصواب (قال المؤلف) وكان

الفراغ من جمعها يوم الجمعة سلبخ المحرم الحرام

افتتاح سنة احدى وسبعين ومائة

وألف من هجرته عليه الصلاة

والسلام والحمد لله

رب العالمين

حيث يقول قال الناس  
لم يصنعوا فى العلم \*  
لكى يصيروا هدفاً للذم  
ما صنفوا الا رجاء الاجر  
والدعوات وجيل  
الذكر لكن فديت  
جسداً بلا حسد  
ولا يضيع الله حقاً  
للاجد والله عند قول  
كل قائل \* وذو الحجا  
من نفسه فى شاغل  
وقد طالعت عليها  
شرح ألفية العراق  
لمصنفها وشرحها الشيخ  
الاسلام وشرح النخبة  
لمصنفها وبعض  
حوشية وألفية  
السيوطى واتمام  
الرأية له وقد فرغت  
من تسويدها فى يوم  
عاشوراء سنة ثمانين  
وألف وحسبنا الله  
ونعم الوكيل ولا حول  
ولا قوة الا بالله العلى  
العظيم وصلى الله على  
سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم

الحمد لله الذي رفع قبرا أهل الحديث ومنحهم نضرة الوجوه • وحبا كل فرد منهم ما يطلبه ويرجوه •  
 وسلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد الذي أعز الله به الدين وأهله • وأسبغ على من اتبعه  
 ولم يشذ عن أمره آلاء مرفضة • وعلى آله وأصحابه نجوم الاهتداء والأهله • الذين أمدهم الله  
 بالتوفيق للعمل الصالح والفكر الحسن • فاجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها ونجوا من مضلات الفتن  
 وجوا حي الاسلام ولملأه أعلا وأصانوا • وأعزوا من اعتز بهم ولو كان غريبا وما ضعفوا وما  
 استكانوا • وصدقوا ما عاهدوا الله عليه وما خانوا وما مانوا • ووضعوا أسس المكارم وقواعد  
 للبرامج ما رواوا ولا لاوا • ومن نعمهم بأحسن الى يوم الدين ما وعطوا وعطى تصحيح أحاديث  
 الصادق الأمين (أمانه) • فقد طبع حاشية الاسناد الكامل والملاذالعاصل الشيخ  
 عطية الاحمري على شرح العالم الراني حاشية أهل التحقيق والتدقيق  
 سيدي محمد الرهاني على المظلومة الموسومة بالبيقونية بعبارة  
 بهم وقد حليت هو أمشها بالشرح المذكور وذلك  
 ( عطية دار احياء الكتب العربية بمصر )  
 مصححا بمعرفة لجنة التصحيح بها  
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى  
 آله وصحبه وسلم  
 آمين





## ﴿ فهرست حاشية سيدى عطية الاجهورى على شرح الرقائى للنطومة البيهقي ﴾

صحيفة

- ١٥ الاول من اقسام الحديث الصحيح  
 ٢١ ثاى الاقسام الحديث الحسن  
 ٣٠ ثالث الاقسام الحديث الضعيف  
 ٣٥ الرابع الحديث المرفوع  
 ٣٦ الخامس الحديث المقطوع  
 ٣٧ السادس المسند  
 ٣٨ السابع المتصل  
 القسم الثامن المسلسل  
 ٤١ القسم التاسع العزيز  
 ٤٣ القسم العاشر المشهور  
 ٤٥ القسم الحادى عشر المعنعن  
 ٤٧ الثانى عشر الحديث المبهم  
 ٤٩ الثالث عشر والرابع عشر العالى والنازل من الاسناد  
 ٥٣ الخامس عشر الموقوف  
 السادس عشر المرسل  
 ٥٦ السابع عشر الغريب  
 ٥٧ الثامن عشر المنقطع  
 ٥٨ التاسع عشر المعضل  
 ٥٩ العشرون من الاقسام التدليس  
 ٦٢ الحادى والعشرون الشاذ  
 ٦٤ الثانى والعشرون الحديث المقلوب  
 ٦٧ الثالث والعشرون الحديث الفرد  
 ٦٨ الرابع والعشرون الحديث المعلل  
 ٧٢ الخامس والعشرون المضطرب  
 ٧٣ السادس والعشرون المدرجات  
 ٧٦ السابع والعشرون رواية الاقران  
 ٧٨ الثامن والعشرون معرفة المتفق والمفترق  
 التاسع والعشرون معرفة المؤتمل والمختلف  
 ٨٠ الثلاثون من اقسام الحديث المنكر  
 ٨١ الحادى والثلاثون الحديث المتروك  
 الثانى والثلاثون الحديث الموضوع